د. فـــرج فـــودة



الحقيقة الغـائبـة







Surbrunnsgatan 13 114 21 Stockholm Tel. 08-612 04 35

Internationella Biblioteket

K.32=sg

FAWDAH al-Haqiqah al-ghaibah

الحقيقة الغـائبـة

الطبعة الثا**لثة** ١٩٨٨ م جَيَعالِمَقوق محفوظة



القاهرة: شهشاءلبيب مرقع ٢/٢٥ مديثة نصور مالمنطقة الشاهنة

ت : ۲۲۱۳٤۳۳

د. فرج فودة

الحقيقة الغــائبــة



مقدمة

هذا حديث سوف ينكره الكثيرون ، لأنهم يودون أن يسمعوا ما يحبون ، فالنفس تأنس لما تهواه ، وتتعشق ما استقرت عليه ، ويصعب عليها أن تستوعب غيره ، حتى لو تبينت أنه الحق،أو توسمت أنه الحقيقة ، وأسوأ ما يحدث لقارىء هذا الحديث ، أن يبدأه ونفسه مسبقة بالعداء ، أو متوقعة للتجنى ، وأسوأ منه موقف الرفض مع سبق الإصرار للتفكير واستعمال العقل .

هذا حدیث تاریخ لا یزعم صاحبه أنه متخصص فیه ، أو فارس فی میدانه ، لکنه یزعم أنه قاریء له فی أناة ، محلل له فی صبر موثق له فی دقة ، ناقد له فی منطق ، یهوی أن یقلبه ذات الیمین وذات الشمال ، لا یستطیع أن یمد قلمه إلا حیث یمتد عقله ، ولا یملك أن یمد خیاله متجاوزا الحقیقة بالإضافة أو منتقصا منها بالإهمال ، وما أكثر ما فعل ذلك من لهم تاریخ وإسم ، وقلم وفكر ، ومنهج وبحث ، لا یجدون راحتهم إلا حیث یستریح القاریء ، ولا یراعون وهم یفعلون ذلك حرمة لتاریخ أو لعقل أو حتی لنقل .

هذا حديث ما كان أغنانى عنه ، لولا أنهم يتنادون بالخلافة ، ليس من منطلق الدعابة أو المهاترة أو الهزل ، بل من منطلق الجد والجدية والإعتقاد ، فسيتدرجون مثلى إلى الخوض فيما يعرف ويعرفون ، ويعلم وينكرون ، وينكر ويقبلون ، ليس من أجلهم ، ولا حتى من أجل أجيال الحاضر التى من واجبها أن تعرف وتتعرف ، وتعلم وتتعلم ، وتفكر وتتكلم ، بل قبل ذلك كله من أجل أجيال سوف تأتى فى الغد ، وسوف تعرف لنا قدرنا وإن أنكرنا المنكرون وسوف تنصفنا وإن أداننا المدينون ، وسوف تذكر لنا أننا لم نجبن ولم نقصر ، وأننا بقدر ما أفزعنا بقدر ما دفعنا المجتمع للأمام ، وبقدر ما أقلقنا بقدر ما استقر المجتمع فى أيامهم ، وبقدر ما واجهنا بقدر ما توجهوا هم إلى المستقبل .

هذا حديث تاريخ وسياسة وفكر وليس حديث دين وإيمان وعقيدة ، وحديث مسلمين لا حديث إسلام ، وهو قبل ذلك حديث قارىء يعيش القرن العشرين وينتمي إليه عن أحداث بعضها يعود إلى الوراء ثلاثة عشر قرنا أو يزيد ، ومن هنا يبدو الحديث صعبا على من يعيشون وينتمون لواقع ما قبل ثلاثة عشر قرنا ، ويقيمون من خلال معايشتهم وتبنيهم لذلك الواقع أحداث حاضر القرن العشرين، وهو في النهاية حديث قد يخطيء عن غير قصد ، وقد يصيب عن عمد ، وقد يؤرق عن تعمد ، وقد يفتح بابا أغلقناه كثيرا وهو حقائق التاريخ ، وقد يحيى عضوا أهملناه كثيرا وهو العقل ، وقد يستعمل أداة تجاهلناها كثيرا وهي المنطق، وهو حديث في النهاية موجز أشد ما يكون الإيجاز، لا يهتم بالحدث. في ذاته بقدر ما يعتني بدلالاته ، ويرى أنه بوفاة الرسول استكمل عهد الإسلام وبدأ عهد المسلمين ، وهو عهد قد يقترب من الإسلام كثيرا وقد يلتصق به ، وقد يبتعد عنه كثيرا وقد ينفر منه ، وهو في كل الأحوال والعهود ليس له من القداسة ما يمنع مفكرا من الاقتراب منه ، أو محللا من تناول وقائعه ، وهو أيضا وبالتأكيد ليس حجة على الإسلام ، وإنما حجة للمطالبين بالحكم بالإسلام أو حجة عليهم ،

وسلاح فى أيديهم أو فى مواجهتهم ، وليس أبلغ من التاريخ حجة ، ومن الوقائع سندا ، ومن الأحداث دليلا ، وليس لهم من البداية أن ينكروا علينا ما رجعنا إليه من مصادر وما استندنا إليه من مراجع ، فهى ذات المراجع التى يحتجون بها على ما يرون أنه فى صالحهم ، ومع دعواهم ، ولو أهملنا معا هذه المراجع ، لما بقى من تاريخ الإسلام شيء ، ولما بقيت فى أيديهم حجة ، ولما استقر فى كتاباتهم دليل ، ولما وجدوا لمنطقهم سندا أو أصلا أو توثيقا

د . فرج فودة

ص : ب : ٥٦٧٧ هليوبوليس غرب القاهرة

الحقيقة الغائبة

هذا حديث قصدت فيه أن أكون واضحا كل الوضوح ، صريحا كل الصراحة ، زاعما أن الوضوح والصراحة فى الموضوع الذى أناقشه استثناء ، فقد صبت فى المجرى روافد كثيرة ، منها رافد الخوف ، ومنها رافد المزايدة ، ومنها رافد التحسب لكل احتال ، وخلف ذلك كله يلوح سد كبير ، يتمثل فى الحكمة التى يطلقها المصريون ، والتى تدعو إلى (سد) كل باب يأتيك منه الريح ، فما بالك إذا أتاك إعصار التكفير ، وارتطمت بأذنك اتهامات أهونها أنك مشكك ، وأسئلة أيسرها _ هل يصدر هذا من مسلم ؟ _ ، وواجهتك قلوب عليها أيسرها , وعقول استراحت لاجتهاد السلف ، ووجدت أن الرمى بالحجارة أهون من إعمال العقل بالبحث ، وأن القذف بالإتهام أيسر من إجهاد الذهن بالإجتهاد ..

هذا حديث دنيا وإن بدا لك فى ظاهره حديث دين ، وأمر سياسة وحكم وإن صوّروه لك على أنه أمر عقيدة وإيمان ، وحديث شعارات تنطلى على البسطاء ، ويصدقها الأنقياء ، ويعتنقها الأتقياء ، ويتبعون فى سبيلها من يدّعون الورع (وهم اللاذكياء) ، ومن يعلنون بلا مواربة أنهم أمراء ، ويستهدفون الحكم لا الآخرة ، والسلطة لا الجنة ، والدنيا

لا الدين ، ويتعسفون فى تفسير كلام الله عن غرض فى النفوس ، ويتلمون فى كل ويتأولون الأحاديث على هواهم لمرض فى القلوب ، ويهيمون فى كل واد ، إن كان تكفيراً فأهلا ، وإن كان تدميرا فسهلا ، ولا يثنيهم عن سعيهم لمناصب السلطة ومقعد السلطان ، أن يخوضوا فى دماء إخوانهم فى الدين ، أو أن يكون معبرهم فوق أشلاء صادقى الإيمان .

لعلك أدركت أيها القارىء أننى أخوض معك فى موضوع قريب إلى ذهنك بقدر ما ألح عليه ، وما أكثر ما ألح ، بل ما أصرح ما ألح ، حين ارتفعت ولا تزال ترتفع ، فى الانتخابات السياسية والنقابية فى مصر ، وايات مضمونها (يادولة الإسلام عودى ، الإسلام هو الحل ، إسلامية إسلامية) ، وهى رايات لا تدرى أهى دين أم سياسة ، لكنك تجد مخرجا فى تصور مصدريها أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة ، وأن تلك الأقوال تعبير عاطفى عن شعارات الإخوان المسلمين القديمة ، بأن الإسلام دين ودولة ، مصحف وسيف ... الخ ، وقبل أن تسألنى (وهل تنكر ذلك) يجدر بى أن أضعك أمام وجهتى نظر ، كل منهما يقبل الإجهاد ، بل وقبل ذلك كله ، تقتضى الإجهاد ، وأقصد بذلك إجهاد الفكر بحثا عن حقيقة غائبة .

أما وجهة النظر الأولى ، ولا أشك أنها وراء ما ذكرت من دعاوى ، فإنها تتمثل فى أن المجتمع المصرى مجتمع جاهلى أو بعيد عن صحيح الدين ، وبين مقولة تجهيل المجتمع ، ومقولة الإبتعاد عن صحيح الدين ، تتدرج مواقف القائلين بين التطرف لأصحاب المقولة الأولى ، والاعتدال للقائلين بالثانية ، لكنهم جميعا متفقون على أن نقطة البدء بالحل تكمن فى التطبيق الفورى للشريعة الاسلامية ، وأصحاب وجهة النظر هذه يطرحون خلف ظهورهم خلافهم حول رأيهم فى المجتمع الحالى ، ويستقرون عند التمسك بدعوة تطبيق الشريعة ، مؤكدين أن هذا التطبيق (الفورى) سوف يتبعه صلاح (فورى) للمجتمع ، وحل (فورى) للمجتمع ،

هذا عن وجهة النظر الأولى ، أما وجهة النظر الثانية ، فلعلى ألمح على وجهك قبل أن أعرضها تساؤلا مضمونه (وهل هناك وجهة نظر ثانية) ، ولعلى أتلمس خلف هذا التساؤل تصورا بأن وجهة النظر الثانية لا بد وأن تتناقض مع ما توصلت إليه وجهة النظر الأولى ، وأنها تصبح والأمر كذلك مصطدمة أو متصادمة مع دعوة لتطبيق أصل من أصول العقيدة ، لكنى أبادر فأطمئنك بأن وجهة النظر الثانية ، لا تناقض الإسلام بل تتصالح معه ، ولا تأتى من خارجه بل تخرج من عباءته ، ولا تصدر عن عاشق لكل قيم الإسلام النبيلة والعظيمة ..

إن وجهة النظر الثانية تستند إلى مجموعة من الفروض يمكن عرضها فيما يلي :

أولا: إن المجتمع المصرى ليس مجتمعا جاهليا ، بل هو أحد أقرب المجتمعات إلى صحيح الإسلام إن لم يكن أقربها ، حقيقة لا مقسك المنظهرا ، وعقيدة لا تمسكا بالشكليات ، بل إن التمسك الأصيل والشديد بالقيم الدينية يمكن أن يمثل ملمحا مصريا ، يصدق هذا على موقف المصريين من العقائد الدينية الفرعونية قبل ظهور الأديان السماوية ، بقدر ما يصدق على موقف المصريين من الدين المسيحى قبل دخول الإسلام مصر ، بقدر ما يصدق أيضا بدرجة أوضح من كل ما سبق على موقف ما يصدق أيضا بدرجة أوضح من كل ما سبق على موقف تردد المصريين على المساجد و حماسهم لبنائها ، وتنافسهم على مركز الصدارة في عدد الحجاج من بلاد العالم الإسلامي كله ، واحتفائهم بالاعياد الدينية ، بل وتحول شهر رمضان إلى عيد ديني قومي لا يمكن تبرير الشغف به ، والإحتفاء بحلوله ،

والحسرة على انتهائه إلا بأصالة وعمق الشعور الدينى ، وانتهاء بما ساهمت به مصر فى مجال العقيدة والإجتهاد ، بدءا بالليث بن سعد ، وفقه الشافعى فى مصر ، وانتهاء بالأزهر الشريف ودوره كمنارة للفكر الإسلامى .

ثانيا: إن تطبيق الشريعة الإسلامية ليس هدفا في حد ذاته ، بل إنه وسيلة لغاية لا ينكرها أحد من دعاة التطبيق وأقصد بها إقامة الدولة الإسلامية ، وهنا مربط الفرس ومحور النقاش ، ودعاة تطبيق الشريعة الإسلامية كما نسبق وذكرنا يرفعون شعار أن الإسلام دين ودولة ، والشريعة الإسلامية في مفهومهم تمثل حلقة الربط بين مفهوم الإسلام الدين ومفهوم الإسلام الدولة ، ليس ربطا بين مفهومين مختلفين ، بل تأكيدا على أنهما وجهان لعملة واحدة — في رأيهم — وهي صحيح الإسلام .

هنا ينتقل النقاش إلى ساحة جديدة ، هي ساحته الحقيقية ، وهي ساحة السياسة ، وهنا يطفو على سطح النقاش سؤال بسيط وبديهى ، ومضمونه أنهم ما داموا قد رفعوا شعار الدولة الإسلامية وانتشر أنصارهم بين الأحزاب السياسية يدعون لدولة دينية يحكمها الإسلام ، فلماذا لا يقدمون الينا _ نحن الرعية _ برنامجا سياسيا للحكم ، يتعرضون فيه لقضايا نظام الحكم وأسلوبه ، سياسته واقتصاده ، مشاكله بدءا من التعليم وانتهاء بالإسكان ، وحلول هذه المشاكل من منظور إسلامي .

أليست هذه نقطة ضعف جوهرية يواجههم بها من يختلفون معهم سواء بحسن نية ، وهو ما نظن ، أو بسوء نية ، وهو ما يعتقدون ، وما يتعين عليهم سد ذرائعه حتى لا يتركوا لأحد مجالا لنقد أو رفض .

هنا يبدو الأمر منطقيا لا تناقض فيه ، وهنا يصبح رفعهم شعار الدين والدولة معا أمرا مقبولا ، وهنا يصبح رفضهم لفصل الدين عن السياسة وأمور الحكم رفضا له من الوجاهة حظ كبير ، وله من المنطق سند قوى ، بل وأكثر من ذلك تصبح قضية تطبيق الشريعة الإسلامية جزءا من كل ، وهي جزء لا يتناقض مع الكل بحال بل يتناسق معه ، ففي مجتمع الكفاية والعدل ، حيث يجد الخائف مأمنا ، والجائع طعاما ، والمشرد سكنا ، والإنسان كرامة ، والمفكر حرية ، والذمّي حقا كاملا للمواطنة ، يصعب الإعتراض على تطبيق الحدود بحجة القسوة ، أو المطالبة بتأجيل تطبيقها بحجة المواءمة ، أو عن قبول بارتكاب المعصية المطالبة بتأجيل تطبيقها بحجة المواءمة ، أو عن قبول بارتكاب المعصية القادو للتعزير في مجتمع يعز فيه الشهود العدول .

لعلك متفق معى _ أيها القارىء _ فيما توصلت إليه من أن مسألة كهذه ، يحب ألا تفوت على المشتغلين بالعمل السياسى الدينى ، بل لعلك تتجاوز التعجب إلى الاعتقاد بأن هذا أمر يسير وأنه إلى تدارك ، بل ربما اعتقدت عن تفاؤل بأنه أمر سهو ، وأن السهو إلى زوال ، لكنى لا أشاركك تفاؤلك ، لسبب يعلمه دعاة تطبيق الشريعة ويعانون منه ، لا أشاركك تفاؤلك ، لسبب يعلمه دعاة تطبيق الشريعة ويعانون منه ، وقصد به عقم الإجتهاد ، بل إن شئت الدقة اجتهاد العقم ، وخوف الإختلاف ، بل إن شئت الدقة أخلف الخوف ، وطمع الإستسهال ، بل إن شئت الدقة إستسهال الطمع ، وعجز القدرة ، بل إن شئت الدقة قدرة العجز .

ليس فيما أقوله بلاغة أو تلاعب باللفظ ، بل هي حقيقة تستطيع أن تلمس عشرات الأمثلة على صدقها ، ودونك أيها القارىء العزيز ما حدث في قوانين الأحوال الشخصية ، والتي شهدنا ثلاثة منها في عشر سنوات ، أثار الأول منها ثائرة المدافعين عن حقوق المرأة فكان القانون الثاني الذي أثار حفيظة المدافعين عن حقوق الرجل ، فكان الثالث الذي هدأت به ثائرة الثائرين إلى حين ، على الرغم من أن قانون

الأحوال الشخصية جانب هين من جوانب أي برنامج سياسي ، بل إنه أسهل جوانب تطبيق الشريعة الإسلامية ، لأنه لا خلاف عليها أو حولها في كونها المصدر الوحيد للتشريع في هذا المجال ، وهي في النهاية قضية يبدو وجهها الديني أكثر وضوحا من أي وجه آخر ، لكن المشكلة أتت من مواجهة العلماء لعالم جديد ، ترتبت فيه للمرأة حقوق لم تترتب في عصر سابق ، وأصبح عمل المرأة على سبيل المثال واقعا لا منَّة أو منحة ، وحقا مكتسبا لا سبيل إلى مناقشته ، وطرحت المتغيرات الجديدة في المجتمع من الظروف ما لا سابقة له في عهد مالك أو أبي حنيفة أو الشافعي أو ابن حنبل ، فأزمة الإسكان قائمة ، بل إن هناك ما لم يعرفه الفقهاء الأربعة حين ناقشوا هذه القضية ، من حكم الشقة المستأجرة أو (التمليك) ، وهي كلها أمور أوقعت العلماء في حيص (وهو الإختلاف بينهم) ، وفي بيص (وهو الخلاف بينهم من ناحية وبين قطاعات كبيرة في المجتمع من ناحية أخرى) ، وفي كل حال من الأحوال الثلاث _ أقصد القوانين الثلاثة _ وجد العلماء ضالتهم في الانتقال من مالك إلى أبي حنيفة ، فإن لم يجدوا انتقلوا إلى فتاوى فقهاء أقل حظا من الشهرة من أمثال سهل بن معاوية ، وهم في كل الأحوال لم يتجاوزوا القرن الثاني الهجري قيد أنملة ، أو إن شئنا الدقة قيد عام .

ماذا سيكون الحال إذا تطرق الأمر إلى مجال الاقتصاد ، وشغل دعاة الدولة الإسلامية أنفسهم بقضية زيادة الإنتاج في المجتمع ، وفوجئوا بحجم استثمارات القطاع العام التي تتراوح بين ثلاثين إلى خمسين مليار جنيه ، يعتمد تمويلها على مدخرات المصريين في بنوك القطاع العام ، والمدخرات في صورة ودائع ، والودائع تستحق فوائد ، وآخر اجتهادات القرن الثاني الهجرى ، والتي لم تعاصر قطاعا عاما أو بنوكا أدخلت العائد الثابت للمدخرات في دائرة الربا ، وآخر ما وصل اليه الداعون للدولة الإسلامية هو الركون إلى اجتهادات هؤلاء الفقهاء ، وكأنها تنزيل من التنزيل ، ماذا سيكون الحال ؟ ..

مآزق إن تجمدوا ، وبرنامج سياسي إذا اجتهدوا ، ولعل أول الحالين أقرب لتصوير الواقع، فالتصوير أهون من التطوير، والحكم بخروج المجتمع كله من دائرة الإيمان أسهل ، والحكم بعدم مشروعية الفوائد أيسر ، وتجهيل المجتمع ومؤسساته أضمن ، والنحو باللائمة على الزمان أسهل السبل ، والترحم على الشاعر العربي وارد حين قال (نعيب زماننا والعيب فينا) ، هذا عن هين الأمور ، وأقصد به التفصيلات ، أما أصعبها وأقصد به الأمور العامة ، والمنظمة لأسلوب اختيار الحاكم أو أسلوب الحكم أو العلاقة بين السلطات فإن تناول أي منها هو المحك الحقيقي لدعوة (الدولة الدينية) بعيدا عن سجع الألفاظ وشقشقات البلاغة ، وأنت في طرحك للأسئلة وبحثك عن الإجابات تكتشف أنك في سباق للموانع ، ومباراة لاستعراض حجم ضخم من الخلافات التي لم تحسم ، ولم يمنع عدم حسمها ، نتيجة غياب الإجتهاد المستنير ، أن يدعوك البعض إلى خوض التجربة ، وأن يتحاشى الجميع الخوض فيها إيثارا لراحة البال (بالهم هم) ، وتجنبا للخلاف (خلافهم هم) ، وهم في كل الأحوال في مأمن ، إن أعجزتهم الإجابة أفتوا بأنك لا تملك أدوات البحث في القضايا الدينية ، وأن أفحمهم المنطق تنادوا بأنك عميل للإمبريالية ، أو متأثر بالشيوعية ، أو ناطق بلسانهما معا ، وحتى لا تتحول القضية إلى تراشق فإنني سأحاول معك أن أستعرض بعضا من تلك الموانع التي أشرت اليها ، ولنبدأ بالحاكم ، وبديهي أن أول ما سيتبادر إلى ذهنك هو الشروط التي يجب أن تتوافر فيه ، وقد تتصور أن الشروط سهلة ، وأنها يمكن أن تتمثل في كونه مسلما عاقلا رشيدا الى آخر هذه الاوصاف العامة ، لكنك تصطدم بشرط غريب ، تذكره كثير من كتب الفقه ، وهو أن يكون (قرشيا) ، وقد تتعجب من أن ينادى البعض بهذا الشرط باسم الإسلام ، الذي يتساوى الناس أمامه (كأسنان المشط)، والذي لا يعطى فضلا لعربي على عجمى إلا بالتقوى ، وقد يتبادر إلى ذهنك خاطر غريب ، وإن كان صحيحا ،

يتمثل في أن هذا الشرط قد وضع لكي يبرر حكم الخلفاء الأمويين أو العباسيين ، وكلهم قرشي ، بل قد يتداعي إلى ذهنك ما قرأته في كتب التاريخ القريب عن الملك فاروق في أول عهده ، حين قدمه محترفو السياسة إلى المصريين في صورة الملك الصالح ، وظهر في الصور بلحيته ومسبحته ونصف إغفاءة من عينيه ، وتسارع بعض رجال الدين (الطموحين) إلى المناداة به ملكا (وإماما) للمسلمين، واجتهد الأذكياء منهم في إثبات نسبه للرسول ، وتبارى الإعلام في الإعلان عن هذا النسب وتأكيده (١) ، تحقيقا لشرط من شروط الإمامة ، وسدا للذرائع على المعترضين ، ولعلك مثلي تماما لا تستريح لهذا الشرط ، الذي يصنف المسلمين إلى أصحاب دم أزرق وهم القرشيون الحكام ، وأصحاب دم أحمر ينتظم الأغلبية ، لكنهم يواجهونك بحديث نبوى مضمونه أن الإمامة من قريش ، وتتبادر إلى ذهنك في الحال عشرات الأحاديث التي وضعها الوضاعون ، والتي وصلوا قيها إلى تسمية الخلفاء العباسيين وتحديد موعد خلافتهم بالسنة واليوم ، وهي كلها أحاديث وضعها من لا دين لهم إلا هوى الحكام ، ولا ضمير لهم ولا عقيده ، لكنك في نفس الوقت تخشى من اتهامك بالعداء للسنة ، خاصة من الذين قصم وادراستهم للأحاديث النبوية على أساس السند وليس على أساس المتن (أي المعنى والمضمون ومدى توافقه مع النص القرآني) ، ولا تجد مهربا إلا بتداعيات اجتماع سقيفة بني ساعدة في المدينة ، والذي اجتمع فيه الأنصار لانتخاب سعد بن عبادة ، وسارع أبو بكر وعمر وأبو عبيدة الجراح إليهم ورشحوا أبا بكر ، ودار حوار طويل بين الطرفين ، انتهى بمبايعة أبي بكر ، وأنت في استعراضك للحوار ، لا تجد ذكرا للحديث النبوى السابق ، وهو إن كان حديثا صحيحا لما جرؤ سعد بن عبادة سيد الخزرج على ترشيح نفسه ، ولكفي أبا بكر وعمر

⁽١) على الرغم مما هو ثابت من أن جده لوالده هو محمد على باشا الكبير (الألباني) وجده لوالدته هو سليمان باشا (الفرنساوي) .

والجراح مؤونة المناظرة ، ولما فاتهم أن يذكروه وهو في يدهم سلاح ماض يحسم النقاش ، ويكفى أن تعلم أن سعد بن عبادة ظل رافضا لبيعة أبي بكر إلى أن مات ، ولم يجد من يأخذ بيده إلى هذا الحديث فيبايع عن رضى وهو الصحابي الجليل ذو المواقف غير المنكورة في الإسلام ، غير أن لكل ظاهرة سيئة وجهها المفيد ، فقد انبرى أصحاب الرأى الاخر ، والذين يؤمنون بحق الاكفأ في الحكم دون اعتبار لنسبه إلى ذكر أحاديث مضادة بمنطق « وداوها بالتي كانت هي الداء » ، مضمونها أنه لا مانع من أن يحكم المسلمين عبد حبشي أسود (كأن رأسه زبيبة) فأعادوا للمنطق توازنه ، وأعطوا لكثير من الطوائف الإسلامية التي نشأت فيما بعد سندا لرأيهم المعارض لخلافة العباسيين ، وإن كانت نتيجة ذلك كله ، وضع المانع الأول في مسيرة الدولة الإسلامية ، وهو الخلاف الفقهي حول نسب الحاكم وهل يكون بالضرورة قرشيا أم أنه الاكفأ بغض النظر عن نسبه ، ولا عبرة هنا بالمنطق أو بواقع الحال ، فسيف إنكار الحديث وارد على رقاب كل من الطرفين ، في قضية أتصور أنا وأنت أنها هينة سهلة ، لا تستحق عناء ولا تقتضي طول بحث ، ولا تنتقل منها أو تتجاوزها إلى أسلوب تولية الحاكم حتى تكتشف مانعا ضخما يدور حوله الجدل إلى اليوم، ولا يقنع المتجادلون فيه بمنطق بسيط وواضح وهو أن القرآن لم يترك قاعدة في هذا الأمر ، والرسول لم يعرض لها من قريب أو بعيد وإلا لما حدث الخلاف والشقاق في اجتماع السقيفة ، ولما رفض على قبول تولية أبي بكر ومبايعته على اختلاف في الرواية بين رفضه المبايعة أياما في أضعف الروايات ، وشهورا حتى موت فاطمة في أُغلبها ، بل إن أسلوب السقيفة لو كان هو الأصح ، لا تبعه أبو بكر نفسه وترك تولية من يليه إلى المسلمين أو أهل الحل والعقد منهم ، وهو ما لم يفعل حين أوصى لعمر بكتاب مغلق بايع عليه المسلمون قبيل وفاته دون أن يعلموا ما فيه ، وهو أيضا مرة أخرى ما خالفه عمر في قصر الإختيار بين الستة

المعروفين ، وهم على وعثمان وطلحة والزبير وابن عوف وسعد ، وهو ما اختلف عن أسلوب اختيار على ببيعة بعض الأمصار ، ومعاوية بحد السيف ، ويزيد بالوراثة .

أنت هنا أمام ستة أساليب مختلفة لاختيار الحاكم ، يرفض المتزمتون تجاوزها ، ويختلفون في تفضيل أحدها على الآخر ، ويرى المتفتحون أن دلالتها الوحيدة أنه لا قاعدة ، وأن الإسلام السمح العادل ، لا يرفض أسلوب الإختيار بالإنتخاب المباشر أو غير المباشر ، وهو ما لا أظن أنه كان يوما ، حتى يومنا هذا محل اتفاق أو قبول عام من أنصار الدولة الدينية ، ولعلى لا أتحدث من فراغ ، بل أصدر عن واقع النظم الإسلامية المعاصرة في عالمنا الحديث ، فهناك بيعة أهل الحل والعقد (المختارون) في السعودية مع قصر الترشيح على أفراد الأسرة المالكة ، وهناك المبايعة على كتاب مغلق يكتبه الحاكم ويوصى فيه لمن يليه، اشتقاقا من أسلوب اختيار أبي بكر لعمر ، في السودان في عهد النميري ، وهناك ولاية الفقيه في إيران ، وهناك اعتبار الموافقة في الإستفتاء على الشريعة الإسلامية موافقة ضمنية على الحاكم واختياراً له في الباكستان، وهناك في كل الاحوال مانع جديد يضاف إلى ما سبق ، وهو أن مدة تولية الحاكم في كل الاحوال السابقة مستمرة مدى حياته ، ولا عبرة في ذلك بأن البيعة على أساس الإلتزام بكتاب الله وسنه رسوله ، وأن الحاكم يعزل إذا خالف ذلك ، فما أكثر ما خالف ، دون أن يعزل أو حتى يعترض عليه قديما كان أو حديثا ، وحديث التاريخ في هذا ذو شجون بل قل ذو جنون ،سواء في تطرف الحاكم في خروجه على صحيح العقيدة أو تطرف الرعية في الخنوع لإرادته والخضوع لبطشه ، ولعل القارىء يلاحظ أنني قد تشددت في العبارات الاخيرة حتى أستلهم في ذهن دعاة الدولة الدينية ردا منطّقيا بأن الشوري مانعة لبطش الحاكم ، حافظة لحق الرعية،غير أني آسف إذا ذكرت لهم أن هذا بدوره يقود إلى مانع جديد هو الخلاف حول كنه الشورى ، وهل هي ملزمة للحاكم وهو رأى الْاقلية ، أم أنها غير ملزمة له وهو رأى الْاغلبية التى تفرق بين كون الحاكم ملزما بأن يستشير ، وبين كونه فى نفس الوقت غير ملزم باتباع رأيهم حتى إن اجتمعوا عليه جميعهم أو أغلبهم .

لقد أدرك بعض المخلصين من الدعاة أنهم يواجهون من ظروف المجتمعات الحديثة ما لم يواجهه السلف ، وأن الديموقراطية بمعناها الحديث ، وهو حكم الشعب بالشعب لا تتناقض مع جوهر الإسلام وأن اجتهادات المؤمنين بالديموقراطية ، والتي تمخضت عن أساليب الحكم النيابي ، والانتخابات المباشرة وغير المباشرة ، لا يمكن أن تصطدم بجوهر العدل في الدين الاسلامي ، وروح الحرية التي تشمله ويشملها ، ومن أمثالهم الأستاذ الكبير خالد محمد خالد والعالم الجليل محمد الغزالي ، لكنهم واجهوا تيار اكاسحا من الرفض لما أملاه عليهم اتساع أفقهم ، وفهمهم لجوهر العقيدة الأصيل ، وانبرى زعماء التيارات الثورية والتقليدية في نقد هذه الأراء وتفنيدها ، لا فرق في هذا بين معتدل أو متطرف، ودونك ما نشر على لسان الأستاذ عمر التلمساني والأستاذ عمر عبد الرحمن وهو في مجمله يرفض مقوله حكم الشعب بدعوى أن الحكم لله ، وهو أمر لو أمعنت النظر فيه لما وجدت تناقضا ، لكنهم يحاولون تأصيل منهجهم بافتراضات منها أن الأغلبية قد تقر تشريعا يعارض شريعة الله ، وأن التسلم بحق المجالس النيابية في التشريع سلب لحق إلهي ثابت ومقدس ، وهو كونه جل شأنه المشرع الاكبر والوحيد، وأنها _ أي الديموقراطية _ قد تعطل النص الشرعي بالرأي الشخصي ، وهكذا أيها القاريء لا تنتهي عقبة أو مانع إلا وتظهر عقبة جديدة أو مانع جديد ، وهي كلها موانع قد يسعد بها الجتهدون المتفتحون ، لأنها تفتح أمامهم بابا واسعا للرأى وللاجتهاد دون خروج على صحيح الدين ، ودون تصادم مع روح العصر ، لكنها في الجانب الآخر تفزع من ركنوا إلى اجتهادات السلف أيما فزع ، وتضعهم بين شقى الرحى ، إن دارت يمينا طحنت برفض العصر ، وإن دارت شمالا

طحنت برفض العقل ، وإن سكنت أبقتهم حيث هم ، يهربون من الأصل إلى الفرع ، ويخفون منطقا أواجههم به ، بل إن شئت الدقة أتحداهم به ، وهو أن الشريعة وحدها لا تستقيم وجودا أو تطبيقا إلا في مجتمع إسلامي أو بمعني أدق دولة دينية إسلامية ، وأن هذه الدولة تحتاج إلى برنامج سياسي يعرض تفصيلا وتأصيلا للعموميات والجزئيات ، وأنهم أعجز من أن يصيغوا مثل هذا البرنامج أو يتقدموا به ، وأنهم يهربون من الرحي برميها فوق رؤوسنا ، داعين إيانا الى تطبيق الشريعة الإسلامية ، التي تقودنا بالحتم إلى دولة دينية إسلامية ، نتخبط فيها ذات اليمين وذات اليسار ، دون منارة من فكر أو اجتهاد مستنير ، وليحدث لنا ما يحدث ، وليحدث للإسلام ما يحدث ، وما علينا إلا أن غد أجسادنا لكي يسيروا عليها خيلاء ، إن أعجزهم الإجتهاد الملامم للعصر رفضوا العصر ، وأن أعجزهم حكم مصر هدموا مصر .

ثالثا: إنه من المناسب أن أناقش معك أيها القارىء مقولة ذكرتها لك ضمن وجهة نظر الداعين للتطبيق الفورى للشريعة ، وهى قولهم بأن التطبيق (الفورى) للشريعة ، سوف يتبعه صلاح (فورى) للمجتمع ، وحل (فورى) لمشاكله ، وسوف أثبت لك أن صلاح المجتمع أو حل مشاكله ليس رهنا بالحاكم المسلم الصالح ، وليس أيضا رهنا بتمسك المسلمين جميعا بالعقيدة وصدقهم فيها وفهمهم لها ، وليس أيضا رهنا بتطبيق الشريعة الاسلامية نصا وروحا ، بل هو رهن بأمور أخرى أذكرها لك في حينها ، دليل في ذلك المنطق ، وحجتى في ذلك وقائع التاريخ ، وليس كالمنطق دليل ، وليس كالتاريخ حجه ، وحجة التاريخ لدى مستقاة من أزهى عصور الإسلام عقيدة وإيانا ، وأقصد به عصر الخلفاء الراشدين .

أنت أمام ثلاثين عاما هجريا (بالتحديد تسعة وعشرون عاما

وخمسة أشهر) هي كل عمر الخلافة الراشدة ، بدأت بخلافة أبي بكر (سنتين وثلاثة أشهر وثمانية أيام) ثم خلافة عمر (عشر سنين وستة أشهر وتسعة عشر يوما) ثم خلافة عثمان (إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا وتسعة عشر يوما) ثم خلافة على (أربع سنين وسبعة أشهر)(٢) ، وتستطيع أن تذكر بقدر كبير من اليقين أن خلافة أبي بكر قد انصرفت خلال العامين والثلاثة أشهر إلى الحرب بين جيشه وبين المرتدين في الجزيرة العربية ، وأن خلافة على قد انصر فت خلال الأربعة أعوام والسبعة أشهر إلى الحرب بين جيشه في ناحيه وجيوش الخارجين عليه والرافضين لحكمه في ناحيه أخرى ، بدءا من عائشة وطلحة والزبير في موقعة الجمل، وانتهاء بجيش معاوية في معركة صفين ومرورا بعشرات الحروب مع الخوارج عليه من جيشه ، وأنه في العهدين كانت هموم الحرب ومشاغلها أكبر بكثير من هموم الدولة وإرساء قواعدها ، أضف الى ذلك قصر عهد الخلافتين ، حيث لم يتجاوز مجموع سنواتهما ست سنوات وعشرة أشهر ، ويبقى أمامك عهد عمر وعهد عثان ، حيث يمكن أن تتعرف فيهما على الإسلام الدولة في أزهى عصور الإسلام إسلاما ، وأحد العهدين عشر سنين ونصف (عهد عمر) ، والثاني حوالي اثني عشر عاما (عهد عثمان) ، وهي فترة كافية لكل من العهدين لكي يقدم نموذجا للإسلام الدولة كما يجب أن تكون ، فعُمر وعثمان من أقرب الصحابة الى قلب الرسول وفهمه ، والاثنان مبشِّران بالجنة ، وللأول منهما وهو عمر مواقف مشهودة في نصرة الإسلام وإعلاء شانه ، وهي مواقف لا تشهد بها كتب التاريخ فقط ، بل يشهد بها القرآن نفسه ، حين تنزلت بعض آياته تأييدا لرأيه ، وهو شرف لا يدانيه شرف ، وللثاني منهما وهو عثمان مواقف إيمان وخير وجود ، ويكفيه فخرا أنه زوج ابنتي الرسول، هذا عن الحاكم في كل من

 ⁽۲) مروج الذهب للمسعودى _ الجزء الرابع _ (ص ۳۸۷ _ ۳۸۸) _ دار المعرفة _
 بيروت _ لبنان .

العهدين ، أما عن المحكومين ، فهم صحابة الرسول وأهله وعشيرته ، لا تحدث واقعة إلا وتمثل أمامهم للرسول فيها موقف أو حديث، ولايمرون بمكان إلا وتداعت إلى خيالهم ذكرى حدث به أو قول فيه ، ولا تغمض أعينهم أمام المنبر إلا وتمثلوا الرسول عليه قائما، ولا يتراصون للصلاة خلف الخليفة إلا وتذكروا الرسول أمامهم إماما ، وهم في قراءتهم للقران يعلمون متى نزلت الآية ، وأين ، ولماذا إن كان هناك سبب للتنزيل، وباختصار يعيشون في ظل النبوة ويتأسون بالرسول عن قرب وحب ، هذا عن المحكومين ، ولا يبقى إلا الشريعة الإسلامية وهي ما لا يشك أحد في تطبيقها في كل من العهدين ، بل إنك لا تتزيد إن أعلنت أن هذا العهد أو ذاك ، كان أزهى عصور تطبيقها لأنها لزوم ما يلزم في ضوء ما سبق أن ذكرنا بشأن الحاكم والمحكوم ، ومع ذلك فقد كان عهد عمر شيئا وعهد عثمان شيئا آخر ، فقد ارتفع عمر بنفسه وبالمسلمين إلى أصول العقيدة وجوهرها ، فسعد المسلمون به ، وصلح حال الدولة على يديه ، وترك لمن يليه منهجا لا يختلف أحد حوله ، ولا نتمثل صلاح الحكم وهيبة الحاكم إلا إذا استشهدنا به ، بينها قاد عثمان المسلمين إلى الإختلاف عليه ، ودفع أهل الحل والعقد إلى الإجماع على الخلاص منه ، إما عزلا في رأى أهل الحجى ، أو قتلا في رأى أهل الضراب ، واهتزت هيبته في نظر الرعية ، إلى الحد الذي دفع البعض إلى خطف السيف من يده وكسره نصفين ، أو حصبه على المنبر ، أو التصغير من شأنه بمناداته (يانعثل) نسبة إلى مسيحي من أهل المدينة كان يسمى نعثلا وكان عظم اللحية كعثمان ، أو الاعتراض عليه من كبار الصحابة بما يفهم منه دون لبس أو غموض أنه خارج على القرآن والسنة ، ووصل الأمر الى الدعوة الصريحة لقتله ، حيث يروى عن عائشة قولها : اقتلوا نعثلاً لعن الله نعثلاً^(٣) ، وهي

 ⁽٣) عبقرية الامام على ص ٩٩ ــ المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد ــ المجلد الثانى ــ دار الكتاب اللبنانى ، ضحى الإسلام لأحمد امين ج ٣ ص ٢٥٧ ــ مكتبة النهضة المصرية .

كلها أمور لا تترك لك مجالا للشك فيما وصل إليه أمر الخليفة قِبَلَ رعيته ، وما وصل إليه أمر الرعية قِبَلَ الخليفة .

وعلى الرغم من أن عمر وعثمان قد ماتا مقتولين ، إلا أن عمر قد قتل على يد غلام من أصل مجوسي ، وترك قتله غصة في نفوس المسلمين ، وأثار في نفوسهم جميعا الروع والهلع لفقد عظيم الأمة ، ورجلها الذي لا يعوض ، بينا على العكس من ذلك تماما ، ما حدث لعثمان عند مقتله ، فقد قتل على يد المسلمين الثائرين المحاصرين لمنزله وبإجماع منهم ، وقد تتصور أن قتلة عثمان قد أشفوا غليلهم بمصرعه على أيديهم ، وانتهت عداوتهم له بموته ، لكن كتب التاريخ تحدثنا برواية غريبة ليس لها نظير سابق أو لاحق، وإن كانت لها دلالة لا تخفي على أريب، فالطبرى يذكر في كتابه تاريخ الأمم والملوك(٤) (لبث عثمان بعدما قتل ليلتين لا يستطيعون دفنه ثم حمله أربعة «حكم ابن حزام وجبير بن مطعم ونيار بن مكرم وأبو جهم بن حذيفة » فلما وضع ليصلي عليه جاء نفر من الأنصار يمنعوهم(°) الصلاة عليه فيهم أسلم بن أوس بن بجرة الساعدي وأبو حية المازني ومنعوهم أن يدفن بالبقيع فقال أبو جهم ادفنوه فقد صلى الله عليه وملائكته فقالوا لا والله لا يدفن في مقابر المسلمين أبدا فدفنوه في حش كوكب(٦) فلما ملكت بني(٧) أمية أدخلوا ذلك الحش في البقيع) ، وفي رواية ثانية (أقبل عمير بن ضابيء وعثمان موضوع على باب فنزا عليه فكسر ضلعا من أضلاعه) ، وفي رواية ثالثه أنهم دفنوه في حش كوكب حين رماه المسلمون بالحجارة فاحتمى حاملوه بجدار دفنوه بجواره فوقع دفنه في حش كوكب.

هذا خليفة المسلمين الثالث ، يقتله المسلمون ، لا يستطيع أهله دفنه

⁽٤) تاريخ الطبرى ــ الجزء الثالث ص ٤٣٩ ــ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت ــ لبنان .

⁽٥) كذا في الأصل والصحيح (يمنعونهم من) .

⁽٦) مقابر اليهود .

⁽٧) كذا في الاصل والصحيح (بنو) .

ليلتين ويدفنونه في الثالثة ، يرفض المسلمون الصلاة عليه ، بقسم البعض ألا يدفن في مقابر المسلمين أبدا ، يحصب جثمانه بالحجارة ، يعتدى مسلم على جثمانه فيكسر ضلعا من أضلاعه ، ثم يدفن في النهاية في مقابر اليهود .

أى غضب هذا الذى يلاحق الحاكم حتى وهو جسد مسجى ، وينتقم منه وهو جثة هامدة ، ولا يراعى تاريخه فى السبق فى الإسلام والذود عنه ، ولا عمره الذى بلغ السادسة والثانين ، ويتجاهل كونه مبشرًا بالجنة وزوجا لابنتى الرسول ، ويرفض حتى مبدأ الصلاة عليه أو دفنه فى مقابر المسلمين شأنه شأن أفقرهم أو أعصاهم .

هو غضب لاشك عظيم ، وخطب لا ريب جليل ، وحادث لا تجد أبلغ منه تعبيرا عن رأى المسلمين في حاكمهم ، وأمر لايؤثر في الإسلام من قريب أو بعيد ، فعثمان رضى الله عنه ليس ركنا من أركان الإسلام ، وإنما هو بشر يخطىء ويصيب ، وحاكم ليس له من الحصانة أو القدسية ما يرفعه عن غيره من المسلمين ، لكنك لا تملك إلا أن تتساءل معى وأن تجيب .

ألم يكن عثمان وقت اختياره واحدا من خيار المسلمين ، مبشرًا
 بالجنة وأحد ستة هم أهل الحل والعقد ، وأحد اثنين لم يختلف
 المسلمون على أن الحلافة لن تخرج عنهما وهما عثمان وعلى ؟

والإجابة (بلسي)

الم يكن المسلمون فى أعلى درجات تمسكهم بالعقيدة ، وأقرب ما يكونون إلى مصدرها الأول وهو القرآن ومصدرها الثانى وهو السنة ، بل كان أغلبهم أصحابا للرسول وناقلين عنه ما وصلنا من حديث وأحداث ؟

والإجابة (بلــــى)

- ألم تكن الشريعة الإسلامية مطبقة في عهد عثمان رضى الله عنه ؟
 والإجابة (بلسي)
- هل ترتب على ماسبق (حاكم صالح ومسلمون عدول وشريعة إسلامية مطبقة) أن صلح حال الرعية ؟ ، وحسن حال الحكم ؟ وتحقق العدل ؟ وساد الأمن والأمان ؟

والإجابة (لا)

وهنا نصل سويا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها معا عسى أن تحل لنا معضلة التفسير وأن تجيب معنا على السؤال الحائر وموجزه لفظ (لماذا) .

النتيجة الأولى :

ان العدل لا يتحقق بصلاح الحاكم ، ولا يسود بصلاح الرعية ، ولا يتأتى بتطبيق الشريعة ، وانما يتحقق بوجود ما يمكن أن نسميه (نظام حكم) ، وأقصد به الضوابط التى تحاسب الحاكم إن أخطأ ، وتمنعه إن تجاوز ، وتعزله إن خرج على صالح الجماعه أو أساء لمصالحها ، وقد تكون هذه الضوابط داخلية ، تنبع من ضمير الحاكم ووجدانه ، كما حدث في عهد عمر ، وهذا نادر الحدوث ، لكن ذلك ليس قاعدة ولا يجوز الركون اليه ، والأصح أن تكون مقننة ومنظمة ، فقد واجه قادة المسلمين عثمان بخروجه على قواعد العدل بل وأحيانا بخروجه على صحيح جوهر الإسلام ، فلم يغير من سياسته شيئا ، وبعثوا فيما لديهم من سوابق حكم فلم تسعفهم سابقة ، ومن قواعد لتسيير أمور الدولة فلم يجدوا قاعدة ، واشتد عليهم الأمر فحاصروه وطلبوا منه أن يعتزل ، ولأن قاعدة ما في هذا الأمر لم تكن موجودة ، وطلبوا منه أن يعتزل ، ولأن قاعدة ما في هذا الأمر لم تكن موجودة ، فقد أجابهم بقوله الشهير والله لا أنزع ثوبا سربلنيه الله (أي ألبسنيه الله) ، وحين اقترب الأمر من نهايته ، وأصبح قاب قوسين أو أدني من

ملاقاة حتفه على يد رعيته ، أرسلوا إليه عرضا فيه من المنطق الكثير ، ومن الصواب ما لا يختلف عليه ، فقد خيروه بين ثلاث ، إما الإقادة منه (أي أن يعاقب على أخطائه شأنه شأن أي مسلم يخطىء)، ويستمر بعدها خليفة بعد إدراكه أنه لا خطأ دون عقاب ، وإما أن يتبرأ من الإمارة (أي أن يعتزل الخلافه بإرادته) ، وإما أن يرسلوا الأجناد وأهل المدينة لكي يتبرأوا من طاعته (أي أن يعتزل الخلافة بإرادة الرعية) فكان رده كما ورد في رسالته الأخيرة كما انتسخها بن سهيل(^) (وهم يخيرونني إحدى ثلاث إما يقيدونني بكل رجل أصبته خطأ أو صوابا غير متروك منه شيء ، وإما أعتزل الأمر فيؤمرون آخر غيري ، وإما يرسلون إلى من أطاعهم من الأجناد وأهل المدينة فيتبرأون من الذي جعل الله سبحانه لي عليهم من السمع والطاعة فقلت لهم أما إقادتي من نفسي فقد كان من قبلي خلفاء تخطىء وتصيب فلم يستقدمن أحد منهم وقد علمت أنما يريدون نفسي وأما أن أتبرأ من الإمارة فإن يكلبوني أحب إلى من أن أتبرأ من عمل الله عز وجل وخلافته وأما قولكم يرسلون إلى الأجناد وأهل المدينة فيتبرأون من طاعتي فلست عليكم بوكيل ولم أكن استكرهتهم من قبل على السمع والطاعة ولكن أتوها طائعين) ، هنا يوضح عثان بصراحة أن مراجعة الخليفة على الخطأ لم تكن واردة فيمن سبقه من الخلفاء (أبو بكر وعمر) أو على الأقل ليس لها قاعدة ، وهنا أيضا يعلن بلا مواربة أنه مصر على تمسكه بالحكم حتى النهاية وأن اعتزاله غير وارد ، وهنا أيضا يواجه الدعوة إلى سحب البيعة بمنطق غريب مضمونه ، وهل كنت أكرهتكم حين بايعتم ؟ وكأن البيعة أبدية ولا مجال لسحبها أو النكوص عنها .

لا قاعدة إذن ولا نظام للرقابة ، والأمر كله موكول لضمير الحاكم إن عدل وزهد كان عمر ، وإن لم يعدل وتمسك بالحكم كان عثمان .

 ⁽A) تاريخ الطبرى ص ٤٣٧ ــ الجزء الثالث ــ مرجع سابق .

لقد أعلن عثمان أن نظام الحكم الإسلامي (من وجهة نظره) يستند الى القواعد الآتية :

- _ خلافة مؤبدة.
- _ لا مراجعة للحاكم ولا حساب أو عقاب ان أخطأ .
- لا يجوز للرعية أن تنزع البيعة منه أو تعزله ، ومجرد مبايعتها له مرة واحدة ، تعتبر مبايعة أبدية لا يجوز لأصحابها سحبها وإن رجعوا عنها أو طالبوا المبايع بالاعتزال .

ولأن أحدا لا يقر ولا يتصور أن تكون هذه هي مبادى الحكم في الإسلام ، قتله المسلمون ، لكن السؤال يظل حائرا ، ومضمونه ، هل هناك قاعدة بديلة ؟ أو نظام حكم واضح المعالم في الإسلام ؟ هل هناك قاعدة في القرآن والسنة تحدد كيف يبايع المسلمون حاكمهم ، وتضع ميقاتا لتجديد البيعة ، وتحدد أسلوبا لعزل الحاكم بواسطة الرعية ، وتثبت للرعية حقها في سحب البيعة كما تثبت لها حقها في إعلانها ، وتعطى المحكومين الحق في حساب الحاكم وعقابه على أخطائه ، وتنظم ممارستهم لهذا الحق ؟

أعتقد أن السؤال كان حائرا ولا يزال ، بل إن السؤال نفسه قد اختفى بعد عهد الخلفاء الراشدين ، وحرص المزايدون والمتزيدون في عصرنا على إخفائه ، تجنبا للحرج ، وتلافيا للخلاف ، ونأيا بأنفسهم عن الإجتهاد وهو أمر بالنسبة لهم عسير ، ربما عن قعود ، وربما عن جمود ، وربما عن عجز .

النتيجة الثانية:

إن تطبيق الشريعة الإسلامية وحده ليس هو جوهر الإسلام ، فقد طبقت وحدث ما حدث ، وأخطر من تطبيقها بكثير وضع قواعد الحكم العادل المتسق مع روح الإسلام ، فقد رأينا أن الشريعة كانت

مطبقة ، وأن الحاكم كان صالحا ، وأن الرعية كانت مؤمنة ، وحدث ما حدث ، لغياب ما غاب ، وأظنه لا يزال غائبا .

ولعل ما حدث فى السودان خير دليل على مغبة البدء بالوجه العقابى للإسلام ، وهو ما حدث حين أعلن الحاكم عن تطبيق الشريعة الإسلامية وبدأ فى إقامة الحدود فى مجتمع مهدد بالمجاعة ، الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح أنصار تطبيق الشريعة الاسلامية بعد تلك التجربة أقل بكثير من أنصارها قبل التطبيق ، فالبدء يكون بالأصل وليس بالفرع ، وبالجوهر وليس بالمظهر ، وبالعدل قبل العقاب ، وبالأمن قبل القصاص ، وبالأمان قبل الحوف ، وبالشبع قبل القطع .

النتيجة الثالثة:

إنك إن انتقلت من عهد عثمان إلى عهدنا الحاضر ، لاتجد شيئا قد الختلف أو استجد سواء بالنسبه لحل مشاكل المجتمع ، أو بالنسبة لمواجهة السلطة إن انحرفت ، من خلال منظور إسلامي ، ودونك ربطهم بين تطبيق الشريعة وحل مشاكل المجتمع ، واسألني وأسأل نفسك .

- _ كيف ترتفع الأجور وتنخفض الأسعار إذا طبقت الشريعة الإسلامية ؟
- كيف تحل مشكلة الاسكان المعقدة بمجرد تطبيق الشريعة الإسلامية ؟
- كيف تحل مشكلة الديون الخارجية بمجرد تطبيق الشريعة الإسلامية ؟
- كيف يتحول القطاع العام إلى قطاع منتج بما يتناسب وحجم استثماراته في ظل تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

٠ ٣ = الحقيقة الغائبة



هذه مجرد عينات من الأسئلة ، على الداعين للتطبيق الفورى (للشريعة) والمدعين أنها سوف يترتب عليها حل (فوري) لمشاكل المجتمع أن يجيبوا عليها ، وهم إن حاولوا الإجابة وجدوا أنفسهم أمام المأزق الذي يدور هذا الحوار حوله، وهو وضع برنامج سياسي متكامل ، بل إن تفرغهم للإبداع (النقلي) من اجتهادات القرن الثاني الهجري يمكن أن يقودهم إلى تعقيد المشاكل بدلا من حلها ، فالنظرة الضيقة إلى مفهوم الربا إن طبقت في عالم اليوم ، سوف تقود إلى ارتباك هائل في سوق المال ، وسوف تلجىء إلى تحايل نرى ملامحه في تجربة البنوك الإسلامية ، وربما أدت إلى الخراب بدلا من التنمية ، والكساد بديلاً عن الرواج ، وقبل أن تفغر فاك مندهشا أو ترفع يدك معترضا دعني أذكر لك أن الشريعة لا تقود الى ذلك ، بل إنه اجتهاد القرن الثاني الهجري هو الذي يقود إذا طبق في عالم تغيرت معالمه ، وتبدلت أحواله ، وعرف أنماطا من التعامل لم يعرفها السلف ، وطرأت فيه من المتغيرات ما لا يقصر الاستدانة على الحاجة ، أو الإدخار على مفهوم إقراض الغير ، وعرف التضخم الذي يترتب عليه خفض القوة الشرائية للنقود ، إلى غير ذلك مما لا يسعه حصر ولم يشمله اجتهاد بعد ، اللهم إلا اجتهاد في مناخ غير المناخ ، ولعصر غير العصر .

هذا عن الربا ، فماذا عن الأجور والأسعار والإسكان ، هل هناك علاقة بين هذه الظواهر أو المشاكل وبين تطبيق الشريعة ، المؤكد أنه لا علاقة ولا ارتباط ، لكن الارتباط قائم ومؤكد إن كان الحديث عن برنامج سياسي ينتظم مفردات المجتمع بما فيها الشريعة في منظومة لا تتناقض مع الاسلام ولا تتصادم مع متغيرات الواقع .

النتيجة الرابعة :

إننا يجب أن نفرق بين الهروب والمواجهة ، وبين النكوص والإقدام ، وبين المظهرية والجوهر ، فالمجتمع لن يتغير والمسلمون لن يتقدموا بمجرد

إطالة اللحية وحلق الشارب ، والإسلام لن يتحدى العصر بإمكانيات التقدم بمجرد أن يلبس شبابنا الزي الباكستاني ، ومصر لن يتألق وجهها الإسلامي الحضاري بمجرد أن يتنادى الشباب بغير أسمائهم فيدعو الواحد منهم الآخر باسم (خزعل) ويرد عليه الآخر التحية بأحسن منها فيدعوه (عنبسة)، واللحاق بركب التقدم العلمي لن يحدث يمجرد استخدام السواك بديلا عن فرشاة الأسنان أو تكحيل العينين أو استعمال اليد في الطعام أو الإهتام بالقضايا التافهة مثل نظرية (حبس الظل) في شأن التماثيل أو الصور أو إضاعة الوقت في الخلاف حول طريقة دخول المرحاض وهل تكون بالقدم اليمني أم اليسرى ، وميقات ظهور المهدى المنتظر ، ومكان ظهور المسيخ الدجال ، فكل هذه قشور ، والغريب أنها تشغل أذهان الشباب وبعض الدعاة بأكثر مما يشغلهم جوهر الدين وحقيقته ، وهو جوهر لا يتناقض مع التقدم بحال ، وهي حقيقة لا تتوقف أمام هذه الأمور الصغيرة ، ولعلى أعترف لك أيها القارىء أنني حزين أشد الحزن ، ومكلوم حقيقة لا مجازا ، وأنا أشهد شبابنا وقد امتلاً رأسه بهذه الأمور التافهة ، وأشهد قادته من أصحاب الطموح، ومدعى إحياء الإسلام، وهم يرسّخون فيه هذه الأسس ، بل ويتجاوزون ذلك إلى دعوته لترك العلوم (الوضعية) أو الأعمال (العلمانية) والتفرغ للعبادة .

هل هذا هو وجه الإسلام الحقيقى ، وهل هذا هو ما سنواجه به القرن الحادى والعشرين ، وهل هؤلاء الذين يسيئون قيادة أنفسهم وأتباعهم هم الصالحون لقيادة المجتمع ، وهل أقبل منهم أو تقبل منهم دعوتهم للدولة الدينية وهم لا يتمسكون من الدين إلا بالقشور ، ولا يعرفون من العقيدة إلا مظهرها الذى لا أصل له في كتاب الله ، ولا سند له إلا التأسى بالرسول في مسايرته لعصر غير عصرنا ، ولجمع يختلف جملة وتفصيلا عن المجتمع الذى نعيشه ، وليتهم تأسوا

به وهو يدعو للرحمة ، ويستنكر قتل المسلم للمسلم ، ويدعو لطلب العلم ولو فى الصين ، ويستنكر اعتزال العمل للعبادة ، ويعدل فى قسمته بين الدين والدنيا ، ويعلن حكمته الخالدة للأجيال التالية له ، ومضمونها أنهم أعلم بشئون دنياهم .

هؤلاء قوم كرهوا المجتمع فحق للمجتمع أن يبادهم كرها بكره ، ولفظوه فحق له أن يلفظهم ، وأدانوه بالجاهلية فحق له أن يدينهم بالتعصب وانغلاق الذهن ، وخرجوا عليه فحق له أن يعاملهم بما اختاروه لأنفسهم ، معاملة الخارجين على الشرعية والقانون ، ووضعوا أنفسهم في موضع الأوصياء على الجميع ، وهم أولى الناس بأن يعاملوا معاملة المحجور عليهم ، وهم من قبل ومن بعد ، أساءوا للإسلام ذاته حين ادعوا عليه ما ليس فيه ، وأظهروا منه ما ينفر القلوب ، وأعلنوا باسمه ما يسيء إليه ، وأدانوه بالتعصب وهو دين السماحة ، واتهموه بالجمود وهو دين التطور ، ووصموه بالإنغلاق وهو دين التفتح على العلم والعالم ، وعكسوا من أمراضهم النفسية عليه ما يرفضه كدين ، وما نرفضه كمسلمين .

هو الهروب لأنه أسهل من المواجهة ، وهو النكوص لأنه أهون من الإقدام ، وهى المظهرية لأنها أيسر من إدراك الجوهر ، وهم فى مزايدتهم على المظاهر يغالون فى المطالبة بالشريعة ، وهى مطالبة تتسق مع ما درجوا عليه واتسق تفكيرهم معه ، فتطبيق الشريعة فى مجتمعنا الحالى ، على ما تركه السلف دون اجتهاد ومراجعة ، إنما تمثل مظهرا لا غناء فيه ، وظاهرا من الأمر لا جوهر له ، ومجرد إطار شكلى لا مضمون داخله ، أما الجوهر والإطار والمضمون فهو ما أشرت إليه من قواعد تنظم المجتمع على أساس لا تتناقض مع جوهر الدين فى شىء ، ولا تصطدم مع معطيات العصر فى إطارها العام ، وهو مطلب بالنسبة لهم عسير ، فهم مطالبون أولا أن يروا العصر على حقيقته قبل أن يُنظروا

له ، وأن يعيشوه قبل أن يبرمجوه ، وأن يتفاعلوا معه قبل أن يخططوا مستقبله ، وهم فى النهاية سحابة صيف لا أشك أنها إلى زوال ، وغيم داكن لا أحسب إلا أنه إلى انقشاع .

رابعا: إن أصحاب وجهة النظر الأولى ، وأقصد بهم الداعين إلى التطبيق الفورى للشريعة الإسلامية ، يضمرون عداء لاحد له للديموقراطية ، إما عن قصد نتيجة عدم إيمانهم بها كما أسلفت ، وإما عن حسن نية من الكثيرين الذين يدفعهم خماسهم للشريعة إلى المطالبة بإقرارها بعرضها على مجلس الشعب ، دون أن تناقش على نطاق شعبى واسع ، مع تلويحهم بسيف الخروج عن الدين لأعضاء المجلس ، إن هم رفضوا أو تأنوا أو ترددوا ، ويتجاوز البعض فيحاولون القفز فوق المجلس ، متوجهين مباشرة إلى رئيس الجمهورية ، ومطالبين له بوضعها ــ هكذا ــ موضع التنفيذ الفورى الناجز .

ولأن الأمركم أوضحت ليس أمر شريعة بل أمر اختيار بين الدولة الدينية والدولة المدنية ، وهو اختيار كما شرحت من قبل ، بين بديل واضح ومطبق وهو الدولة المدنية ، وبديل آخر لم يجهد أصحابه أذهانهم في بلورته وتوضيحه وهو الدولة الدينية ، فإنه من الصعب والأمر كذلك أن يقضى بشأن هذا الأمر في جلسة أو اثنتين ، أو في أسبوع أو اثنين ، بل إنني أتصور سبيلا آخر لطرح هذا الأمر ومناقشته ، وهو سبيل أرى أنه الأوفق والأصح ، ليس فقط من وجهة نظرى ، بل إنه لزوم ما يلزم بالنسبة لأمر هذا شأنه ، وتلك طبيعته ، ولعلى قبل أن أعرض تصورى في هذا الشأن ، أتسمع رأى المعارضين لقولى جملة وتفصيلا ، وكأنى بهم يقولون ، ها هو يلتوى بالكلم ، وينكر علينا حقا يرضاه للآخرين ويطلبه لنفسه ، ويتصور الديموقراطية وقفا على حقا يرضاه للآخرين ويطلبه لنفسه ، ويتصور الديموقراطية وقفا على آرائه ونظرائه ، ولا يلتزم بالدستور الذي أقر أن تكون مبادىء الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين ، ولا يلزم نفسه بإرادة الأمة

التى أنشأت هذا التعديل ، وتمثلت فى استفتاء شعبى أعطى التأييد الكامل له ، وهى كلها آراء جديرة بالبحث والمناقشة ، وتستحق بالفعل كثيرا من التوقف والتأمل .

أما عن الدستور فلا أحسب أنه قد جاء بجديد ، فأغلب القوانين القائمة مستمدة من مبادىء الشريعة الإسلامية ، مما يجعل منها المصدر الرئيسي للتشريع في مصر ، مع ملاحظة أرى أن إبداءها واجب ، وتتلخص في أن الدستور ليس كتابا مقدسا ، وأنه يحق لأى مواطن أن يختلف مع بنوده أو أن يعترض عليها ، وله أيضا أن يطالب بتعديلها ، على أن يسلك في هذا السبيل ما نظمه الدستور نفسه من سبل لتعديل مواده أو إلغائها أو الإضافة إليها ، بل إن أصحاب وجهة النظر الأولى يعترضون على الكثير من نصوص الدستور ، مثل النص على تعدد الأحزاب الأمر الذي يختلف عن اعتقادهم في قصرها على حزبين هما حزب الله وحزب الشيطان ، بل ويتجاوز أغلبهم تلك الجزئية إلى حزب الإعتراض على ما يتعلق بنظام الحكم في الدستور جملة وتفصيلا .

ما بالهم إذن يلقون الحجة وهى مردودة إليهم ، ويطلقون الرأى وهو مأخوذ عليهم ، ويستندون للدستور وهو غير مقبول منهم ..

وقريب من ذلك احتكامهم إلى الإستفتاء دليلا على التأييد الشعبى ، ورفضهم الإعتراف بشرعية جميع الإستفتاءات التي حدثت منذ اختلفت معهم الثورة وحتى الآن ، عدا استفتاء واحد صادف هوى فى نفوسهم ، ومس من قلوبهم الشغاف ، وحلق بهم فى أحلام وردية ، وامتشقوه سلاحا يخرسون به الألسنة ، ويذودون به عن أوهامهم حينا وأحلامهم أحيانا .

هو الهوى حين يتسلط ، والغرض حين يستبد ، والمنطق حين يهرب ، والعقل حين تغشاه العاطفة ، والحجة حين يشوبها الضعف ، والكلام حين يحتوى خبيئا ، معناه ليست لنا عقول .

ليس الدستور إذن هو السند، وليس الاستفتاء هو الحجة، وإنما سبيلهم الوحيد كما أتصور، أن يفعلوا ما فعله الآخرون، وهو أن يتقدموا إلى الشعب ببرنامجهم السياسي، وأن يشكلوا حزبهم أو أحزابهم، فإن حازوا الأغلبية في انتخابات حرة فقد ألزمونا بالحجة الدامغة، وآخرسونا بالفعل السديد، وقد اخترت لفظ (أخرسونا) عن قصد لاعتقادي أنه سوف يكون واقعا لامراء فيه، ففاقد الديمرقراطية لا يعطيها، لكنه إن توصل للحكم بإرادة الشعب كان له ما أراد.

هنا قد يحتج القارىء بأن القوانين الحالية لا تتيح لهم تشكيل أحزاب على أساس العقيدة الدينية ، وهو نص قانونى له وجاهته ، لكون الأحزاب السياسية منبرا لكل المصريين مهما اختلفت عقائدهم ، لكنى أحسب أن المناخ الردىء قد تجاوز ذلك ، وأن الإخوان المسلمين على سبيل المثال يملكون حزبا ، ومكتب إرشاد ، وصحفا ومجلات حزبية وغير حزبية تدافع عنهم وتتبنى آراءهم بل ووصل الأمر إلى تواجد ممثلين لهم فى المجلس النيابى بعد تحالف الوفد والإخوان المسلمين ، ذلك التحالف الذى يشبهه بعض الظرفاء بزواج المتعة الذى تعترف به بعض طوائف السنة .

هم موجودون إذن ، وهم توصلوا بالشرعية إلى تواجد شرعى ، وإنكار تواجدهم إخفاء للرؤوس فى الرمال ، والسماح لهم ولغيرهم من التيارات السياسية الدينية بتشكيل أحزابهم له من المزايا ما لا يستهان به ، فسوف يلزمون بوضع برامج سياسية ، وسوف يدور الحوار معهم على أرض الواقع السياسي ، وسوف يكون حوار دنيا لا حوار دين ، وسوف يكون هدفهم كراسي الحكم لا قصور الجنة ، وسوف يحجم وسوف يكون المناجد عن المزايدة على مقولاتهم لدخولهم انذاك في دائرة العمل

السياسى الصريح ، وسوف تتحول الأحزاب السياسية إلى معارضتهم بدلا من المزايدة عليهم ، وسوف يختلفون فيما بينهم بأكثر من اختلافهم مع الآخرين ، وسوف يواجهون بعضهم البعض بأكثر مما يواجهون الآخرين ، وسوف يتحاورون في ساحة ليست ساحتهم ، ويتكلمون لغة تصعب عليهم مفرداتها ، ناهيك عن قواعدها ، وفي كل هذا رحمة من الله أى رحمة ، ولطف بالوطن أى لطف ، ولا حجة هنا للقائلين بأن ذلك سوف يدعو إلى إنشاء أحزاب دينية قبطية ، وأنه سوف يمزق الوطن طائفيا ، فدرس التاريخ ينبئنا بأن ذلك غير وارد ، وإن ورد فلا تأثير له ، وغير بعيد عن الأذهان حزب أخنوخ فانوس ، الذي تكون وقضى دون أن يزيد عددأفراده على الآحاد ، وغير بعيد تجربة الوفد حين استوعب الأغلبية الساحقة من أقباط مصر ، الذين تحتويهم دائما راية العلمانية ، وتستهويهم شعاراتها ، وهو أمر مازالت أسبابه قائمة ، وحديث ذلك يطول ، وهو في مجمله حديث يهون من أسباب التخوف ولا يدعمها ، ويؤكد ما أدعو إليه ولا ينفيه .

هذه هى وجهة النظر الثانية أيها القارىء ، أفضت فيها لكترة ما أفاض أصحاب وجهة النظر الأولى فى عرض آرائهم وتزيينها ، وأحسب بعد ذلك أنك إلى اختيار ، وأن التفكير الهادىء سوف يقودك إلى قرار ، بل إننى أحسب أنك إن توصلت بعد ما سبق إلى مجرد التردد فسوف أحمد الله ، ولعلك أدركت معى أنهم قد اختاروا الطريق السهل ، وأن اتباعهم إلى ما لا تعلم وما لا يعلمون أمر جلل ، وأن عليهم أن يجاهدوا فى نفوسهم هوى السلطة وزينة مقاعد الحكم ، وأن يجهدوا قبل أن يجهدوا الآخرين بحلم لا غناء فيه ، وأن يفكروا قبل أن يكفروا ، وأن يواجهوا مشاكل المجتمع بالحل لا بالهجرة ، وأن يقتصدوا فى دعوى الجاهلية حتى لا تقترن بالجهل ، وأن يعلموا أن الإسلام أعز فى رأن يهنوه بتصور المصادمة مع العصر ، وأن الوطن أعز من أن يهدموا وحدته بدعاوى التعصب ، وأن المستقبل يصنعه القلم

لا السواك ، والعمل لا الاعتزال ، والعقل لا الدروشة ، والمنطق لا الرصاص ، والأهم من ذلك كله أن يدركوا حقيقة غائبة عنهم . وهى أنهم ليسوا وحدهم . . جماعة المسلمين .

قراءة جديدة في أوراق الراشدين

للقارىء أن يحزن ومن حقه أن يتعجب ، وهو يستعرض معنا ما عرضناه في الفصل الأول حول مصرع عثمان ، أما الحزن فأسبابه مفهومة ، وأما التعجب فأبوابه كثيرة ، إن سددت منها بابا وحسبت أنك استرحت ، انفتحت عليك أبواب ، وأثقلتك هموم ، وحسبك أنك إن أدنت لا تدرى من تدين ، فأنت إن أدنت الثائرين لا تملك أن تبرىء عنمان ، وأنت إن أدنت عنمان لا تملك أن تبرىء الثائرين ، وأنت إن أدنت الثائرين لا تملك إلا أن تتعاطف معهم في نوازعهم ، وأنت إن أدنت عثمان لاتملك إلا أن تتعاطف معه في مصرعه ، ولعلك بحكم العاطفة الدينية أقرب إلى إنصاف عثان ، وإلى تلمس الأعذار له ، لكنك تصطدم في سبيلك هذا بأقوال كبار الصحابة وأفعالهم ودعوة بعضهم الصريحة إلى حمل السيف والخروج عليه ، فهذا عبد الرحمن بن عوف يقول لعلى: إن شئت أخذت سيفك وآخذ سيفي ، فقد خالف ما أعطاني ثم يقول لبعض أصحابه في المرض الذي مات فيه: عاجلوه قبل أن يطغي ملكه (١) وهذا طلحة يؤلب الثائرين حتى لا يجد علي مفرا (١) الفتنة الكبرى ـــ الاعمال الكاملة لطه حسين ، المجلد الرابع (ص ٣٦٦ – ٣٦٧) ـــ دار

الكتاب اللبناني _ بيروت .

من أن يفتح بيت المال ، ويوزع من أمواله عليهم حتى يتفرقوا ، ويقره عثمان على ما فعل ، ولن تمر شهور حتى يقتل عثمان ، وحتى يخرج طلحة نفسه مطالبا بالثأر له فى جيش عائشة ، وحتى يصاب بسهم رماه به مروان بن الحكم ، صفى عثمان وساعده الأيمن ، وخليفة المسلمين بعد ذلك بثلاثين عاما ، ورفيق طلحة فى الجيش الثائر من أجل الثأر ، وساعتها سوف يدرك طلحة أنها النهاية ، فيردد فى لحظات الصدق مع النفس ومع الله ، هذا سهم رمانى به الله ، اللهم خذ لعثمان منى حتى ترضى (7) ، وهو قول بالغ الدلالة على صحوة الضمير ، وتيقن الخطأ ، ولم يكن طلحة فى هذا مبتدعا ، وإنما كان مسايرا لفعل أصحابه ، وهم أنفسهم صحابة الرسول ، غاية ما فى الأمر انه كان أكثر تطرفا ، فأهلك وهلك ، أما على والزبير وابن مسعود وعمار وغيرهم ، فقد تراوحوا فى معارضتهم بين العنف واللين ، وانتهوا إلى ما انتهى إليه طلحة ، حين هلك بعضهم معه ، وتأخر البعض إلى حين .

حدث ما حدث ، وقتل المسلمون بسيوف المسلمين ، وهلك الصحابة بسيوف الصحابة ، وبقيت دلالات الحوادث تؤرق أذهاننا حتى اليوم ، واختلف الفقهاء حتى يومنا هذا مع ما لم يتمن أحد أن يناقش ، ناهيك عن أن يحدث ، وهو (شرعة قتال أهل القبلة) ، أى مشروعية قتال المسلمين للمسلمين ، ويحلو للبعض أن ينسب نشأة هذه الظاهرة الى أوائل عهد على ، لكنا نعود بها إلى عهد أبى بكر ، حين نتوقف أمام حروب الردة متأملين ، مفرقين بين قتال أبى بكر ، حين نتوقف أمام حروب الردة متأملين ، مفرقين بين الزكاة له أو لبيت المال ، ولنا فى التفرقة بين الفريقين منطق بسيط ، يسلم بارتداد الفريق الأول ، ويتحرز فى وصف الفريق الثانى بالردة ، يسلم بارتداد الفريق الأول ، ويتحرز فى وصف الفريق الثانى بالردة ، فقد كانوا ينطقون بالشهادتين ، ويؤدون الفرائض جميعا دون إنكار ،

⁽٢) راجع الطبقات لابن سعد ، وتاريخ الطبرى ومروج الذهب للمسعودي وغيرها .

ويؤدون الزكاة نفسها لكن للمحتاج وليس للخليفة أو لبيت المال ، وكانت حجتهم في ذلك أن الآية الكريمة (خذ من أموالهم) ، منصرفة إلى الرسول ، موجهة إليه ، ولا يجوز أن تنصرف لغيره ، لأنها لم توجه إلى غيره ، حتى لو كان هذا الغير خليفة الرسول ، ولعلنا ونحن نتأمل ونفرق ، وربما نتعاطف ، نستحضر في أذهاننا موقف عمر من أبي بكر ، وهو يسائله عن حجته في قتل من ينطق بالشهادتين ، فيجيبه أبو بكر بما يعني أن للشهادة (حقها) ، يقصد بهذا الحق أداء الزكاة لبيت المال ، وهو اجتهاد مجهد وجهيد ، ولعل عمر كان يستحضر في ذهنه وهو يحاور أبا بكر حديث الرسول عن أن المسلم لا يقتل إلا لثلاث ، إن زني بعد إحصان ، أو ارتد بعد إيمان ، أو قصاصا لقتل النفس بغير حق ، ولعله كان يرى أن نفي الإيمان عن ناطق الشهادتين ، مؤدى الصلاة ، صامم رمضان ، حاج البيت إن استطاع لذلك سبيلا ، مؤدى الزكاة إلى المحتاج دون وساطة ، أمر إن لم يتسع له الإنكار ، ونظنه يتسع له ، فلا بد أن يضيق به باب القبول أي ضيق ، ولعلنا إلى مثل ذلك الضيق أقرب ، بل لعلنا منكرون كل الإنكار ، لسبب يتصل بنا أكثر مما يتصل بعمر أو بأبي بكر ، فنحن نفعل ما فعله أولئك القوم تماما ، وندفع الزكاة للمحتاج كما كانوا يدفعونها تماما ، ولا ندفعها مثلا لوزارة الخزانة أو لرئيس الجمهورية ، وإن جاز لأبي بكر قتالهم وقتلهم ، فإنه يجوز للبعض أن يخرجوا علينا مقاتلين وقاتلين ، لا يشفع لنا عندهم أن نرفع عقيرتنا بالنطق بالشهادتين ، ولا أن نقسم على أننا ملتزمون بأركان الدين ملزمون لأنفسنا بها ، ولولا أننا لم نجد في ديننا عصمة لغير النبي ، ولولا أيضا أننا نرى أن اجتهاد أبي بكر لا يلزم من يليه ، وإلا لسلك جميع جمع الخلفاء سبيله في تولية من يليه ، بالنص على اسمه في كتاب مغلق يبايعون عليه مغلقا ، وهو ما لم يأخذ به أحد بعده ، لولا هذا كله ، ولولا إيماننا بأن الإسلام حق ، والقرآن حق ، ونبوة الأنبياء حق، وبشرية غيرهم حق، ما تناولنا ما أوردناه،

وما استطردنا فذكرنا أن أبا بكر كان على حق ، إذا ناقشنا الأمر من باب آخر هو باب السياسة . فلولا ما فعل ما أصبح للإسلام دولة ثابتة الأركان ، متينة البنيان ، تفتح البلدان ، وتنشر العقيدة وتثبت دعائمها ، ولقد اجتهد أبو بكر في السياسة فأصاب دون شك ، واجتهد في الدين فأصاب أجرين في رأيه ، وأجرا واحدا في رأينا ، وربما أثبت لمن يرونه أصاب أجرا واحدا أن السياسة قد تتناقض مع قواعد الدين وأصوله ، تلك المحفوظة لنا تماما كما وجدها ، وكما نجدها قرآنا وسنة ، وما كان اجتهادنا إلا اجتهادا ، وما كان لأحد أن يزعم أن اجتهاد أبي بكر أصل من أصول العقيدة أو ركيزة من ركائز الايمان ، وما كان لنا أن نؤيد ما قد يراه البعض من أن قرار أبي بكر كان سياسيا وليس دينيا ، وبمعنى آخر كان علمانيا يفصل بين السياسة والدين ، فنحن لا نود أن نرد على تعسف في الإجتهاد بتعسف في الإستنتاج ، ولعل فيما ذكرناه ونذكره الكفاية لاستنزال اللعنـات علينا ممن يرون في أسماء الصحابة قدسا من الأقداس ، وفي أفعالهم طوطما لا يمس ، وحسبنا أن نذكرهم بحديث الرسول الكريم ، عن أن عمار بن ياسر سوف تقتله الفئة الباغية ، وهو حديث ثابت وصحيح ، لأن الجميع تذكره حين قتل عمار ، تذكره جيش على فتهلل ، وتذكره جيش معاوية فتزلزل ، ولم يهدىء روعه إلا رد معاوية المحنك ﴿ قتله مِن أخرجه ﴾ ، غير أنا نرى الأمر بعد هذه السنوات عظيما وجليلا وذا خطر ، ونقرأه بعد كل هذه السنوات فنتزلزل ، فإحدى الفئتين باغية لا شك ، ولو سلمنا بظاهر الحديث لحكمنا على جيش معاوية بالبغي ، ولأصبح معاوية باغيا ، وعمرو بن العاص باغيا ، ومروان بن الحكم باغيا ، وعبيد الله بن عمر باغيا ، وغيرهم وغيرهم ، ولو سلمنا بتفسير معاوية لأصبح البغاة فريقا من كبار الصالحين لا نجرؤ على ذكر أسمائهم مقترنة بالبغي ، وإذا كنا قد توقفنا عند مقابلة اجتهاد أبي بكر باجتهاد مقابل ، فإن بعضا من كبار الصالحين مثل واصل بن عطاء ، فقيه المعتزلة وإمامهم ، وعمر و بن

عبيد، الزاهد الورع، الذي وصفه الخليفة المنصور بقوله الشهير (كلكم يطلب صيد . غير عمرو بن عبيد) ، كانا أجرأ منا حين أطلقا لعقولهم العنان ، وهما من هما ، تدينا وفقها وعلما ، فأنكرا فعل الفريقين في أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين ، وذكرا أنه (لا تجوز قبول شهادة على وطلحة والزبير على باقة بقل ^(٣) » ، وأوضح من قول واصل وعمرو ، قول عبد الله بن عباس لعبد الله بن الزبير (لو كان جيش الإمام على حق فقد كفر الزبير بقتاله ، ولو كان جيش عائشة على حق فقد كفر الزبير بتخليه عنه)(٤) ، وهي أقوال لانفحصها ولا نمحصها ، وإنما نذكرها متأملين ، مقارنين عصرا بعصر ، ومناخا بمناخ ، وفكرا بفكر ، وحسبنا أننا لا نتجاوز الاجتهاد في تفسير الوقائع ، بينها اجتهد عمر بن الخطاب فيما هو أجل وأعظم ، مخالفا ما نعرفه ونلتزم به من أنه لا اجتهاد في النص ، أو لا اجتهاد مع وجود نص ، ولم يكن اجتهاده قاصرا على التفسير أو التعديل ، بل امتد إلى التعطيل والمخالفة ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة اجتهاده ، ولعلنا لا نعرف نظيرا لعمر كرجل دين ورجل دولة على مدى التاريخ الإسلامي كله ، فهو القاسي على نفسه في الحق ، ومن هنا قبلت الرعية قسوته ، ثقة منها أنه على حق ، وهو الزاهد في الدنيا زهـداً لم يعرفه حاكم قبله أو بعده ومن هنا قبل الجميع أن يحاسبهم ، وأن يتحرى عن كسبهم ، وأن يأخذ منهم ما يفيض عن حاجتهم ، وأن يعنف عليهم أشد العنف ، إن رأى فيهم أهون الميل للهوى ، أو الهوى للميل ، وهو الذي يخطىء فيتعلم من الخطأ ولا تأخذه العزة بالإثم ، فها هو يولى عمار بن ياسر على الكوفة ، ثم لا يلبث أن يتبين أن صلاح الدين لا يعني بالضرورة صلاح الدنيا ، وأن للحكم ميدانه وللسياسة فرسانها ، وليس

 ⁽٣) الملل والنحل للشهر ستانى ــ دار المعرفة ــ بيروت ــ الجزء الأول ــ ص ٤٩٠ والبقل هو
 كل نبات اخضرت له الأرض (لسبان العرب ومختار الصحاح) .

⁽٤) مروج الذهب للمسعودي ج ٣ - ص ٩٠ ــ دار المعرفة ــ بيروت .

بالضرورة أن يكونوا رجال الدين وفرسانه ، فيعزل عمار ، ويولى أمثال المغيرة بن شعبة ويزيد بن أبي سفيان ومعاوية بن أبي سفيان ، ويرفض أن يولى أباذر معلنا أمامه أن به ضعفا ، وأن الضعيف لا يولي مهما ارتفع في سلم العقيدة درجات ، فهذه ساحة وتلك ساحة ، إن اجتمعتا _ ونادرا ما تجتمعان _ فهو الكمال ، وإن افترقتا _ وغالبا ما تفترقان ــ فلكل ساحة رجالها ، ولكل ميدان فرسانه ، فرجال السياسة أجدر بالحكم ، ورجال الدين أحفظ للعقيدة ، غير أن أعظم ما تركه عمر لنا ، هو ذاته أكثر ما تجنبه اللاحقون ، وما ارتعدوا عند ذكره ، ناهيك عن الإقدام عليه ، ونقصد به الإجتهاد ، ذلك الذي بدأنا حديث عمر بذكره وما تميز عمر فيه عن الجميع ، حين اجتهد ــ كما ذكرنا ـــ مع وجود النص القرآني ، وبالمخالفة له ، وقدم في تبرير ذلك حجة رائعة ، ما أجدر المنغلقين في زماننا أن يقفوا أمامها بالتأمل طويلا ، وما أجدرنا بأن نذكرها لهم تفصيلا ، عسى أن تتسع لها قلوبهم ، ويتعلموا منها أن العقل قد يسبق النقل ، وأن التفكير لا بد وأن يسبق التكفير، ولعلنا نسائلهم مداعبين قبل أن نعرض عليهم ما نعرض ، ما حكمكم إذا ذكرنا لكم دون تخصيص أو تفصيل أن حاكما مسلما ، لدولة مسلمة ، قد أفتى بمخالفة نص قرآني مع علمه به ، وطبق قاعدة مختلفة معه ومخالفة له ، وأفتى بجواز مخالفة النص ذاكرا أن واقع الحياة قد تجاوزه ، وأن المنطق لم يعد يستقيم معه ، ولعلنا متصورون ، بل ومتأكدون من الإجابة ، ولعلنا أيضا هاتفون بهم حنانيكم ، تمهلوا قليلا ، وتحسبوا كثيرا ، فنحن نتحدث عن عمر بن الخطاب ، وها كم النموذج كما يسرده عالم جليل ، في كتاب من أهم وأرقى ما كتب في السنوات الأخيرة ، أما العالم فهو الدكتور عبد المنعم النمر ، وأما الكتاب فعنوانه (الإجتهاد)(٥) وأما القاعدة التي نتحدث

⁽٥) (الاجتهاد) للدكتور عبد المنعم النمر ــ دار الشروق ص ٩٣ ــ ومابعدها .

عنها فهي خاصة بسهم المؤلفة قلوبهم وهاكم ماكتبه الدكتور النمر رسهم المؤلفة قلوبهم: وهو سهم قد نص عليه القرآن الكريم في آية توزيع الزكاة ﴿ إِنَّمَا الصَّدْقَاتُ لَلْفَقْرَاءُ وَالْمُسَاكِينَ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلِفَة قلوبهم ﴾ التوبة / ٦٠ ــ وكان الرسول عَلَيْكُ يعطيهم ــ وهم كفار ــ أو ليسوا على إسلام صحيح صادق بل متارجحين ، ليتألف بالعطاء قلوبهم _ وطالما استعبد الإنسان إحسان _ فيكفوا عن المسلمين شرهم ، وليكسب ودهم أو لسانهم ، وربما حبهم وإسلامهم ، يروى سعيد بن المسيب عن صفوان بن أمية قال : « أعطاني رسول الله وإنه لاً بغض الناس إلى ، فمازال يعطيني حتى أنه لأحب الخلق إلى ، ، وسار أبو بكر رضي الله عنه في خلافته على ما سار عليه الرسول ، حتى جاءه عيينة بن حصن ، والأقرع بن حابس ، فسألا أبا بكر : ياخليفة رسول الله ، إن عندنا أرضا سبخة ليس فيها كلاً ، ولامنفعة ، فإن رأيت أن تعطيناها ؟ فأقطعهما أبو بكر إياها ، على أنهما من المؤلفة قلوبهم ، وكتب لهما كتابا بذلك ، وأشهد عليه ، ولم يكن عمر حاضرا ، فذهب إلى عمر ليشهد ، فعارض عمر ذلك بشده ، ومحا الكتابة .. فتذمرا وقالا مقالة سيئة ، فقال لهما : ﴿ إِنَّ رَسُولَ اللَّهُ كَانَ يتألفكما ، والإسلام يومئذ قليل ، وإن الله قد أغنى الإسلام . إذهبا فاجهدا جهدكم لا يرعى الله عليكما إن رعيتًا ، .

والشاهد هنا ، أن عمر أوقف حكما كان مستقرا في أيام الرسول ، وجزء من خلافة أبى بكر ، بناء على اجتهاد له ، في سبب إعطاء هؤلاء حيث اعتبر أن السبب الآن غير قائم ، فلا داعى للإعطاء ، والحكم يدور مع علته وجودا وعدما ، كما عرفنا فعمر رضى الله عنه ، لم يقف جامدا عند حدود النص وظاهره ولا حدود الفعل ، بل غاص إلى سببه وعلته ، وحكم اجتهادا منه في فهم الحكم ، على ضوء ظروف الإسلام ، حين صار قويا في غير حاجة إلى تأليف قلوب هؤلاء) ..

كلام منطقى ، وواضح ، وصريح ، يترتب عليه سؤال منطقى ، وواضح ، وصريح أيضا ، مضمونه : هل يجوز لنا أن نتأسى بعمر ، فنعطل نصا ، أو نجتهد مع وجوده ، ويصل بنا الإجتهاد إلى مخالفته ، إذا انعدمت علته أو تغيرت أسبابه ؟

سؤال صعب ، وإجابته خطيرة ، وتداعيات إجابته أخطر ، ليس على الإسلام ، بل على قلوب عليها أقفالها ، وعقول تعرف الضبة وتنكر المفتاح ، غير أنَّا نلمح في أذهانهم طوق نجاة ، قد يتشبثون به ، وهو قولهم بأن ذلك قد يجوز ، إن تشابهت الحالة أو تماثلت مع ما سبق دون أن ينصم ف ذلك إلى قواعد الدين وتعاليمه الواضحة ، مثل الحدود الثابتة بيقين في نصوص القرآن ، ولعلنا بهذا القول نتفاءل كثيرا ، ونتوقع منهم ما لا نعرفه عنهم قياسا على تجربة سابقة لنا معهم ، لكن ما ضرنا إن تفاءلنا ، وما خسراننا إن أحسنا الظن ، وما أجدرنا بأن نسحب منهم طوق النجاة ، وأن نحيلهم في ردنا عليهم إلى مثال آخر لاجتهاد عمر ، عطل فيه حدا من الحدود الثابتة ، وهو حد السرقة ، إذا كان السارق محتاجاً ، ثم أوقف تنفيذه في عام المجاعة ، وجدير بنا قبل عرض هذا الاجتهاد ، أن نرد على بعض من ادعوا التفقه ، وأزعجهم اجتهاد عمر ، فأفتوا بما يخالف الحقيقة ، ظنا منهم أن أحدا لا يقرأ ، أو أن الغاية تبرر الوسيلة ، ومثال ذلك ما ذكره الأستاذ الحمزة دعبس في حواره مع وزير مغربي ، وهو حوار منشور في جريدة النور ، التي يرأس الاستاذ الحمزة تحريرها ، حين سأل الحمزة الوزير ، محاولا إحراجه ، عن سبب عدم تطبيق الحدود الشرعية في المغرب ، فكان رد الوزير أن تعطيل الحد اجتهاد ، وأن لذلك سابقة تتمثل في تعطيل عمر لحد السرقة في عام المجاعة ، فرد عليه الاستاذ الحمزة على الفور ، بلغة الواثق من علمه ، « إن عمر لم يطبق حد السرقة ، لأن المبلغ المسروق كان أقل من النصاب،، والحقيقة أن الواقعة التي عطل فيها عمر الحد، والتي وردت في ﴿ المُوطأ ﴾ للإمام مالك ، كانت تتعلق بسرقة ناقة ، وهي ما يفوق النصاب كثيرا ، بل ما يتناوله البسطاء في أحاديثهم عندما يتندرون فيقولون : إن سرقت فاسرق جملاً ، دلالة على ضخامة حجم السرقة وجسامته ، والمثال الثاني ما يتردد كثيرًا على ألسنة بعض الفقهاء، وفي مقالات بعض الكتاب عمن يسمون أنفسهم بالإسلاميين من أن عمر لم يعطل الحد ، بل أقام شروطه ، لأن من هذه الشروط توفير الحد الأدني للمعيشة والمعاش ، وردنا على ذلك يسير ، ورأينا فيه أنَّه مغالطة واضحة ، لأن جميع ما توافر أمام عمر وقت أن اجتهد ، لم يكن يزيد عن أمرين ، أولهما نص قرآني صريح واضح قاطع بقطع اليد في السرقة دون ذكر لأية شروط ، وثانيهما سنة قولية وفعلية نقلتها لنا كتب الأحاديث الصحاح وراجعناها جميعا فلم نجد إلا اختلافا حول تحديد النصاب أي الحد الأدني لقيمة ما يسرق ، فتقطع اليد في مقابله ، ولعلنا نضيف إلى علمهم تصحيحا ، وإلى معلوماتهم تصحيفا ، فنذكر لهم أن ما اختلط في أذهانهم ، هو الشروط التي ذكرها الفقهاء بعد عمر بحوالي قرن أو قرنين ، وهي شروط عديدة تمثل اجتهادا منهم لمسايرة ما واجهوه من ظروف الحياة وهي متغيرة ، بنصوص الشريعة وهي ثابتة ، وكل ذلك أتى بعد عمر بكثير ولم يكن عمر في اجتهاده مقتفيا أثر الشافعي أو أبي حنيفة ، وإنما كان العكس هو الصحيح ، وكان اجتهاد عمر في هذه الواقعة هو الذي فتح باب الاجتهاد لهم ، وهو الذي قنن لهم شرطا فأضافوا شروطا ، ولنقرأ معا ما أورده الدكتور النمر في كتابه بشأن هذا الإجتهاد من عمر (٦) (عدم إقامة الحد على السارق: وهذا اجتهادا جديد في إقامة الحد ، اجتهد عمر في ألا يقيمه بعد ثبوت السرقة على السارقين .. ووجوب الحد عليهم ، في الحضر لا في السفر ، ولا في الغزو .

فقد روی مالك فی الموطأ ، أن رقیقا لحاطب بن أبی بلتعة سرقواناقة لرجل من مزینة ، فانتحروها ، فأمر عمربقطع أیدیهم ، ثم أوقف (۱) • الاجهاد ، للدكتور عبد المنعم امر سرمجع سابق ص ۹۸ – ۹۹ . القطع ، وفكر فى أن يعرف السبب الذى من أجله سرق هؤلاء فلعلهم جياع ، وجاء حاطب فقال له عمر ،إنكم تستعملونهم ، وتجيعونهم ، والله لأغرمنك غرامة توجعك ، وفرض عليه ضعف ثمنها ، وأعفى السارقين من القطع لحاجتهم ..

ولم يقف عمر بهذا عند ظاهر النص جامدا ، بل غاص إلى ما وراءه ، ووجد أنه لا يقام حين يكون السارق في حاجة تلجئه الى السرقة ، كما قال لحاطب : « لولا أنكم تستعملونهم وتجيعونهم ، حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه ، لقطعتهم » .

وعمر بهذا وضع أساسا لعدم تطبيق الحد على المحتاجين الذين تحدث عنهم ، وهي وجهة نظر جديدة في تطبيق الآية : « والسارق والسارق والسارة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله .. » _ المائدة / ٣٨ _ اعلى فيها عمر علة القطع وظروفه ، ودار مع العلة ، وإن أدى ذلك الى تخصيص النص أو ترك ظاهره _ كا قال المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ، وهذه النظرة هي التي حملته على إيقاف حد السرقة أيضا عام المجاعة ، كا حملته على إيقاف الحدود في السفر مثل ما فعل حذيفة أيضا ، فأوقف الحد على شارب الخمر ، وقال «تحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم ؟ » . وقد أصدر عمر أمره إلى قواده ألا يجلدوا أحدا حتى يطلعوا من الدرب راجعين ، وكره أن تحمل المحدود حمية الشيطان على اللحوق بالكفار ، وهو لم يوقف الحد وإنما أجله لظروف ، حتى تزول هذه الظروف ، وهذه كلها اجتهادات المرسول وأبي بكر) .

وهكذا يتضح لنا أن عمر قد اجتهد فألغى سهم المؤلفة قلوبهم مخالفا للنص القرآنى ، وأوقف حد السرقة على المحتاج ، ثم عطله فى عام المجاعة ، وعطل التعزير بالجلد فى شرب الخمر فى الحروب ، ونضيف

• ٥ الحقيقة الغائبة

الى ذلك أنه خالف السنة في تقسم الغنائم فلم يوزع الأرض الخصبة على الفاتحين ، وقتل الجماعة بالواحد مخالفا قاعدة المساواة في القصاص ، ولا نملك ونحن نستعرض ما فعل ، في ضوء الملابسات المحيطة بكل حادثة ، إلا أن نكتشف حقيقتين هامتين ، أولاهما أنه استخدم عقله في التحليل والتعليل ، ولم يقف عند ظاهر النص ، وثانيهما أنه طبق روح الإسلام وجوهره مدركاً أن العدل غاية النص ، وأن مخالفة النص من أجل العدل ، أصح في ميزان الإسلام الصحيح من مجافاة العدل بالتزام النص ، وهذه الروح العظيمة في التطبيق ، تخالف أشد المخالفة روح القسوة فيمن نراهم ونسمع عنهم، وتتناقض مع منهجهم المتزمت ، وتوقفهم أمام ظاهر النص لا جوهره ، ونكاد نجزم أنهم لو عاشوا في زمن عمر ، لا تهموه بالمخالفة لمعلوم من الدين بالضرورة ، ولقاعدة شرعية لا لبس فيها ولا غموض ، ولحد من حدود الله لا شبهة في وجوب إقامته ولرفعوا عقيرتهم في مواجهته بالآيات التي لا يملون تكرارها (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) ، دون توقف أمام أسباب التنزيل ، أو حكمة النص أو العقوبة ، ولعلهم يدركون أن التأسى بعمر وارد ، وأن الباب الذى فتحه باجتهاده يتسع لكثير مما نراه ونقبله ، ويرونه فينكرونه ، ويسمح لنا بأن نوجه إليهم سؤالا محددا وواضحا: هل تعطيل إقامة الحد جائز ، وهل مخالفة النص القرآني جائزة ، وهل مخالفة السنة الثابتة ، قولية كانت أم فعلية جائزة ؟ ولعلهم أمام ثلاث اجابات لا رابع لها ، أولها أن الحكم بالجواز على إطلاقه لا يجوز ونحن نوافقهم على ذلك ، وثانيها أن الحكم بإنكار الجواز على إطلاقه لا يجوز ونحن نسلم معهم بذلك ، وحجتنا عليه اجتهاد عمر ،وثالثها أن الحكم بالجواز جائز في بعض الحالات ، وللضرورة ، ولأسباب منطقية وواضحة ، تتسق مع روح النص وعلته ، وفي هذا مساحة واسعة لنقاش طويل ، وأخذ ورد ، وحجة وحجة ، واجتهاد واجتهاد ، دون رمى لقفاز التكفير فى الوجوه ، ودون ادعاء باطل بأنهم المسلمون ، وأننا الكافرون الظالمون الفاسقون ، وأن ما فى خيلتهم وحدهم هو الإسلام ، وأن ما فى حياتنا كله هو الجاهلية بعينها ، غاية ما فى الأمر أنها جاهلية معاصرة إلى غير ذلك مما يرونه حقا ونراه باطلا ، ويرونه علما بالفقه ونراه جهلا بالفقه وبالتاريخ ، ويرونه إيمانا ونراه تعصبا مقيتا .

ولعلنا لا نتجاوز سيرة عمر ، دون أن نتوقف أمام قرار خطير وجليل ، ربما مر على البعض دون أن يعيروه التفاتا ، بينا هو فى رأينا مفتاح لتفسير ما بدأنا به الحديث ، وهو الفتنة الكبرى التى حدثت فى عهد عثمان ، وانتهت بمصرعه ، واستمرت طوال عهد على وانتهت بمصرعه أيضا .

لقد ألزم عمر كبار الصحابة بالبقاء فى المدينة ، وحظر عليهم مغادرتها إلا بإذنه ، وفسر ذلك لهم فى رفق بأنه يحب أن يستأنس بهم ، ويهتدى بمشورتهم ، بينها حقيقة الأمر أنه خشى أن يفتتن الناس بهم ، وأن يفتتنوا هم أنفسهم بالناس ، وبما يفتن الناس ، وأجرى عليهم أرزاقا محددة ومحدودة ، ألزمهم بها ، وألزم نفسه بها قبلهم ، فقبلوها منه ، مثلما قبلوا مجمل سيرته ، التي لا تأتى إلا منه ، ولعلهم ضاقوا بذلك أشد الضيق ، وكرهوه غاية الكره ، فهم فى النهاية بشر يكرهون أن يمنعوا ما هو متاح للآخرين ، لكن ضيقهم من عمر ، كان يصطدم بسيرة عمر مع نفسه ، ومع أهله وخاصته ، فيستحيل الضيق رضا ، والتبرم صمتا ، والكراهية صبرا جميلا ، ولعلنا فى تخيلنا للكراهية أو التبرم أو الضيق لم نتجاوز الحقيقة ، ولم نحلق فى الخيال ، دليلنا على ذلك أن أول ما فعله عثمان غداة ولايته ، أن أطلق الصحابة يذهبون حيث شاءوا وزاد على ذلك بأن أجزل لهم العطايا ، وذلك أمر يتفق مع طبيعة عثمان ورقة وكرم وتسام ، ولم تكن عطايا عثمان

هينة أو محدودة ، فقد أعطى الزبير ستائة الف وأعطى طلحة مائة ألف ، ولعله كان يتألف قلوبهم ، لعلمه أن اجتهاداته قد تختلف مع اجتهاداتهم ، وأنه مقدم على أمور لن تكون منهم محل قبول ، ومن صالحه أن يذهبوا في الآفاق ، وأن يكون قبولهم لعطاياه مانعا لهم من الثورة أو حتى الغضب ، حين يعلمون أنه وهب ابنه الحارث مثلها ، أو أنه اقطع القطائع الكثيرة في الأمصار لبني أمية ، غير أنهم لم يأبهوا لشيء من هذا في أول الأمر ، فقد خرجوا إلى الأمصار ، وإذا بالدنيا تقبل عليهم إقبالا لم يخطر لهم على بال أو خيال ، وأقبلوا هم أيضا على الدنيا ، وحين تقبل الدنيا دون حدود ، فلا بدأن تدبر العقيدة ولو بقدر محدود ، أما كيف أقبلت هذه ، وكيف أدبرت تلك ، فتعال معي وتأمل ، وتدبر معي ثروات خمسة من كبار الصحابة أسماؤهم لوامع بل إن شئت الدقة أسماؤهم اللوامع ، فهم جميعا مبشرون بالجنة (Y) ، وهم من الستة الذين حصر فيهم عمر الخلافة ، وأحدهم هو الخليفة المختار ، وهم عثمان بن عفان ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف ، ننقلها اليك من كتاب موثوق به هو (الطبقات الكبرى لابن سعد) .

يقول ابن سعد بسنده $^{(A)}$ (كان لعثمان ابن عفان عند خازنه يوم قتل ثلاثون ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم وخمسون ومائة ألف دينار $^{(P)}$ فانتهبت وذهبت ، وترك ألف بعير بالربذة وترك صدقات كان تصدق بها ببراديس وخيبر ووادى القرى قيمة مائتى ألف دينار) .

_ (كانت قيمة ما ترك الزبير واحد وخمسين أو اثنين وخمسين ألف

⁽٧) المبشرون بالجنة عشرة هم أبو بكر وعمر وعنمان وعلى والزبير وطلحة وابن عوف وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد والعاشر هو أبو عبيدة الجراح وفى بعض الروايات يبدأ العشرة بالرسول ولايضاف أبو عبيدة .

⁽۸) الطبقات الكبرى لابن سعد ـــ ج ٣ ص ٧٦ ــ دار صادر ــ بيروت .

⁽٩) الدرهم عملة فارس والدينار عملة الروم والألف ألف هي المليون .

ألف . وكان للزبير بمصر خطط وبالاسكندرية خطط وبالكوفة خطط وبالبصرة دور وكانت له غلات تقدم عليه من أعراض المدينة (١٠٠)

- (عن عائشة بنت سعد ابن ابى وقاص: مات أبى رحمه الله فى قصره بالعتيق على عشرة أميال من المدينة ، وترك يوم مات مائتى ألف وخمسين ألف درهم)(١١)
- (كانت قيمة ما ترك طلحة بن عبيد الله من العقار والأموال وما ترك من الناض ثلاثين ألف ألف درهم ، ترك من العين ألفى ألف وماثتى ألف دينار ، والباق عروض)(١٢)
- ر ترك عبد الرحمن بن عوف ألف بعير وثلاثة آلاف شاة بالبقيع ومائة فرس ترعى بالبقيع ، وكان يزرع بالجرف على عشرين ناضحا ، وكان فيما ترك ذهب قطع بالفؤوس حتى مُجُلت آيدى الرجال منه وترك أربع نسوة فَأْخُرجت امرأة من ثُمْنها بثمانين ألفا) (١٣)

وقد ذكر المسعودى تقديرات مقاربة لما سبق من ثروات مع اختلاف فى التفاصيل ، واستند طه حسين فى كتابه الفتنه الكبرى لتقديرات ابن سعد ، وذكر ابن كثير أن ثروة الزبير قد بلغت سبعة وخمسين مليونا وأن غلة أموال طلحة بلغت ألف درهم كل يوم (١٥٠) .

ولعل القارىء قد تململ كثيرا ، وهو يستعرض ضخامة ما تركه

⁽١٠) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

⁽١١) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

⁽۱۲) المرجع السابق ، ص ۲۲۲ .

⁽١٣) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

⁽١٤) مروج الذهب للمسعودي ج ص ٣٤١ - ٣٤٢ ، دار المعرفة ــ بيروت .

⁽١٥) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧م ٤ص ٢٥٩ ، ٢٦١ ـــ دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

كبار الصحابة من ثروات ، ولعله انزعج كما انزعجنا لحديث الملايين ، ولعله ايضا يتلمس مهربا بتصور أن الدراهم والدنانير لم تكن ذات قيمة كبيرة في عصرها ، لكني استأذنه أن يراجع نفسه ، فابن عوف توفي بعد عمر بن الخطاب بثماني سنوات ، والزبير وطلحة توفيا بعد عمر بثلاث عشرة سنة ، وأقصى ما يفعله التضخم (بلغة عصرنا الحديث) في تلك الفترة القصيرة ، أن يهبط بقيمة النقد إلى النصف مثلا ، ويحكى المسعودي(١٦) عن عمر أنه (حج فأنفق في ذهابه ومجيئه الى المدينة ستة عشر دينارا فقال لولده عبد الله : لقد أسرفنا في نفقتنا في سفرنا هذا) ، وإذا كانت الستة عشر دينارا قد كفت عمرا وولده ، أو كفت عمرا وحده ، شهرا كاملا ، فلنا أن نتخيل ما تفعله عشرات الملايين ، وما يملكه صاحب الذهب الذي يقصر جهد الرجال عن قطعة (بالفؤوس) ، ولنا أن نسوق مثالا أوضح من المثال السابق ، عن سادس الستة الذين رشحهم عمر ، ونقصد به عليا ، الذي توفي بعد طلحة والزبير بأربعة أعوام ونصف ، وبعد ابن عوف بحوالي عشر أعوام ، وهاكم ما تركه في رواية المسعودي(١٧) (لم يترك صفراء ولا بيضاء ، إلا سبعمائة درهم بقيت من عطائه ، أراد أن يشترى بها خادما لأهله ، وقال بعضهم : ترك لأهله مائتين وخمسين درهما ومصحفه وسيفه).

نحن هنا أمام نموذج ونماذج ، ومثال وأمثلة ، وتركة وتركات ، وأمام مؤشر خطير لما حدث للمسلمين ، وأمام نذير خطير لما سيحدث لهم ، فالدين والدنيا لا يجتمعان معا إلا بشق الأنفس ، وجمع المال على هذا النحو لا يستقيم مع نقاء الإيمان وصفاء السريرة إلا يجهد مجهد وجهيد ، وقول الرسول عن ابن عوف أنه يدخل الجنة حبوا يطرق الأذهان في عنف ، فغنى عبد الرحمن وثروته يثقلان خطوه إلى الجنة ،

⁽١٦) مروج الذهب للمسعودي ... مرجع سابق ص ٣٤٣.

⁽١٧) المرجع السابق ص ٤٣٦ .

ولا لوم ولا تثريب على المسلم إن أثرى كما يشاء ، وأدى حق الله في ماله كما يحب ، لكن ميزان كبار الصحابة ليس كميزان غيرهم ، فهم أثقل من غيرهم بالزهد ، وأجدر من غيرهم بالخصاصة ، وقد عهدناهم حين هاجروا من مكة قبل ذلك بسنوات لا يملكون غير ملابسهم ، وبيتون على الطوى سجدا خاشعين ، وكانوا في الميزان أغني الأغنياء ، لكن الزمن قد دار إلى غير عودة ، وما ضر المقبل على الثروة أن يقبل على الحكم ، فهما وجهان لعملة واحدة هي الدنيا المقبلة ، وسوف يأتي على خليفة بعد عثمان ، وسوف يكون الخليفة الحق في الزمان الخطأ ، وسوف يحدث له ما حدث ، لأنه لا بد أن يحدث ، غاية ما في الأمر أنه كانت هناك جذوة من العقيدة مازالت مشتعلة ، أبقت حكمه قرابة الخمس سنوات ، ولم يكن له أن يتساءل مستنكرا : أعصى ويطاع معاوية ؟ فالتساؤل على مرارته مجاب عليه : نعم ياأبا الحسن ، تعصى لأنك على دين ، ويطاع معاويه لأنه على دنيا ، فكما تكونوا يولّ عليكم ، وقد كان القوم أقرب إلى معاوية منك ، ولم يكن لهم أن يصبروا عليك وأنت تحاول إدارة العجلة إلى الخلف ، إلى الزمن السعيد والصحيح ، فليس لها أن تدور إلا حيث تريد لها الرعية أن تدور ، وإذا كان أصحابك قد أقبلوا على الدنيا هذا الإقبال ، أتنكر أنت على الرعية أن تقبل هي الأخرى آخذة منها بنصيب ، ساعية إلى من ييسر لها ما ترضاه ، ويتألف قلوبها بما أنست اليه ، وتآلفت معه ، وأقبلت عليه ، وأدبرت أنت عنه .

هون عليك ياأبا الحسن ، فسوف يأتى بعدك بسبعين عاما من لا يستوعب درسك فيحاول ما حاولت ، ويقضى بأسرع مما قضيت ، سوف يأتى عمر بن عبد العزيز ، ولن يستمر أكثر من سنتين وثلاثة أشهر ، وسوف يموت دون الأربعين ، مسموما فى أرجح الاقوال مخليا مكانه ليزيد بن عبد الملك ، شاعر المغانى والقيان ، عاشق سلامة وجبابة ، وأول شهداء العشق والغرام فى تاريخ الخلفاء ، كما سنروى

للقارىء بعد قليل ، وسوف يأتى بعد عمر بن عبد العزيز بقرن و نصف ، خليفة عباسي اسمه المهتدى بالله ، يحاول أن يحتذى حذوه ، فيأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويزهد في الدنيا، ويقرب العلماء ، ويرفع من منازل الفقهاء ، ويتهجد في الليل ، ويطيل الصلاة ، ویلبس جبة من شعر وسوف یکون مصیره کما ذکر المسعودی^(۱۸) (فثقلت وطأته على العامة والخاصة بحمله إياهم على الطريقة الواضحة فاستطالها خلافته وسئموا أيامه وعملوا الحيلة حتى قتلوه ، ولما قبضوا عليه قالوا له أتريد أن تحمل الناس على سيرة عظيمة لم يعرفوها ؟ فقال : أريد أن أحملهم على سيرة الرسول وأهل بيته والخلفاء الراشدين ، فقيل له : إن الرسول كان مع قوم قد زهدوا في الدنيا ورغبوا في الآخرة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ، وأنت إنما رجالك تركى وخزرى ومغربي وغير ذلك من أنواع الأعاجم لا يعلمون ما يجب عليهم في أمر آخرتهم وإنما غرضهم ما استعجلوه من هذه الدنيا ، فكيف تحملهم على ما ذكرت من الواضحة ؟) ، وقد قتل المهتدى بعد أقل من أحد عشر شهرا من خلافته ، واختلف في قتله ، فذكر البعض أنه قتل بالخناجر ، وشرب القتلة من دمه حتى رووا منه ، (ومنهم من رأى أنه عصرت مذاكيره حتى مات ، ومنه من رأى أنه جعل بين لوحين عظيمين وشد بالحبال إلى أن مات ، وقيل : أنه قتل خنقاً ؟ وقيل : كبس عليه بالبسط والوسائد حتى مات)(١٩)، لا تحزن يا أبا الحسن ولا تغضب، فزمانك لا شك أعظم من زمن من يليك ، وحسبك أن عهدك كان فيصلا أو معبرا إلى زمان جديد ، لا ترتبط فيه الخلافة بالإسلام إلا بالاسم ، ولا نتلمس فيها هذه الصلة بين الإسلام والخلافة ، إلا كالبرق الخاطف ، يومض عامين في عهد عمر بن عبد العزيز ، وأحد عشر

⁽۱۸) المرجع السابق ــ ج ٤ص ١٨٦ .

⁽١٩) المرجع السابق ص ١٨٦ ، ويرجع السيوطى فى تاريخ الحلفاء أنه عصر على خصيتيه حتى مات .

شهرا في عهد المهتدى وخلا ذلك دنيا وسلطان ، وملك وطغيان ، وأفانين من الخروج على العقيدة لن تخطر لك على بال ، وربما لم تخطر للقارىء على بال لأن ما نقلوه إليه كان ابتسارا للحقيقة ، وإهدارا للحقائق ، وانتقاصا من الحق ، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ياأبا الحسن ، فدعنا نقص على القراء ما راعك وما سيروعهم ، وما أفزعك وما سيفزعهم ، وسوف ننقله إليهم موثقا بالرسائل ، تلك التي تداولتها أنت وابن عمك وأقرب الناس إليك ، عبد الله بن عباس ، حبر الأمة وبحرها ، وأحد أكثر من نقلت عنهم أحاديث الرسول ، وواليك على البصرة ، أعظم الأمصار وأجلها خطرا ، ولعلك ياأبا الحسن كنت تتوقع أن تسمع عن عبد الله بن عباس أى شيء إلا ما سمعت ، حين أتتك من صاحب, بيت المال في البصرة (أبو الأسود الدؤلي) رسالة ينبئك فيها أن (عاملك وابن عمك قد أكل ما تحت يده بغير علمك) (٢٠)

ولعلك ياأبا الحسن لم تصدق ، ولعله لم يكن أمامك إلا أن ترسل لعبد الله بن عباس مستفسرا ، متمنيا أن يحصحص الحق فيسفر عن بياض صفحته ، وها هو خطابك إليه مختصرا « أما بعد ، فقد بلغنى عنك أمر ، إن كنت فعلته فقد أسخطت ربك ، وأخربت أمانتك ، وعصيت إمامك ، وخنت المسلمين : بلغنى أنك جردت الأرض وأكلت ما تحت يديك ، فارفع إلى حسابك واعلم أن حساب الله أشد من حساب الناس » .

ويأتيك الرد ياأبا الحسن « أما بعد ، فإن الذي بلغك باطل ، وأنا لماتحت يدى أضبط وأحفظ ، فلا تصدق على الأظناء ، رحمك الله ، والسلام » .(١٦)

⁽۲۰) تاريخ الطبرى - ج ٤ ، ص ۱۰۸ - ۱۰۹ مؤسسة الأعلمى ـ يووت . (۲۰) راجع في قصة ابن عباس وخروجه بالمال من البصرة إلى مكة ومراسلاته مع على : تاريخ الطبر في ج ٤ ص ١٩٨ م ص ١٠٨ م ص ١٩٨ م دار الكتاب العربي ـ بيروت ، الفتنة الكبرى ـ المجموعة الكاملة لمؤلفات د . طه حسين ـ المجلم

رد كأنه إحدى رسائل التلكس في أيامنا الحاضرة ، وهو رد لا يغنى من جوع ، ولا يسمن من شبع ، فعلى قد طلب حساب بيت المال ، فلم يظفر من ابن عباس إلا بنفى التهمة وبالسلام ، وما عليه إلا أن يعاود الكرَّة ، موضحا ما يطلبه ، مؤكدا عليه ، محاولا استثارة النخوة الدينة لديه ، ولنقرأ خطاب على : ﴿ أما بعد ، فانه لا يسعنى تركك حتى تعلمنى ما أخذت من الجزية ، ومن أين أخذته ، وفيما وضعت ما أنفقت منه ، فاتق الله فيما ائتمنتك عليه واسترعيتك حفظه ، فإن المتاع بما أنت رازىء منه قليل ، وتبعة ذلك شديدة ، والسلام » .

لم يعد الأمر اتهاما ينفيه ابن عباس ، بل طلبا واضحا ومحددا ، ومطلوب من ابن عباس أن يجيبه ، وهو أن يكتب له (كشف حساب) يوضح في جانب منه موارده من الجزية ، وفي الجانب الآخر أوجه الإنفاق .

والحقيقة أن ابن عباس قد أجاب ، وهو فى إجابته لم يذكر شيئا عن موارده وإنفاقه ، وإنما تقدم بالخصومة بينه وبين على خطوة واسعة ، ورد عليه اتهاما باتهام ، فعلى يتهمه باغتصاب المال ، وهو يتهم عليا بسفك دماء الأمة من أجل الملك والإمارة ، وهكذا جريمة بجريمة ، بل إن جريمة على (هكذا قال وهكذا أفتى) أعظم عند الله من جريمته التى لم ينفها أو يعتذر عنها ، ولنقرأ معا رسالة عبد الله بن عباس إلى على (أما بعد ، فقد فهمت تعظيمك على مرزئة ما بلغك أنى رزأته أهل هذه البلاد ، والله لأن ألقى الله بما فى بطن هذه الارض من عقيانها ولجينها وبطلاع ما على ظهرها ، أحب إلى من أن ألقاه وقد سفكت دماء الأمة لأنال بذلك الملك والإمارة . فابعث إلى عملك من أحببت » .

استقالة أسبابها غير مقنعة ، ضرب على عند قراءتها كفا بكف ، مرددا « وابن عباس لم يشاركنا في سفك هذه الدماء ؟ » ولو رمى ابن

[.] الرابع ص ٥٥١ ــ ٥٥٧ ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت . والنص الكامل للمراسلات بين على وابن عباس وارد في المرجع الأخير .

عباس باستقالته تلك واكتفى ، لآخذناه على ما جاء فيها ، ولبررناها بغضبه من اتهام ظالم وجسيم ، أطلق منه نوازع الغضب وانفعالات الثورة ، فكتب ما كتب تحت وطأة الغيظ وفى ظل انفعال من يتهم وهو برىء ، لكنه فعل بعد كتابة هذا الخطاب ما لم يخطر لعلى على بال ، وما لا يخطر للقارىء على بال ، وما لا سبيل إلى نجاته من وزره أمام الله ، وأمام على ، وأمامنا جميعا ..

لقد جمع ما تبقى من أموال في بيت المال ، وقدره نحو ستة ملايين درهم ، ودعا إليه من كان في البصرة من أخواله من بني هلال ، وطلب إليهم أن يجيروه حتى يبلغ مأمنه ففعلوا ، وحاول أهل البصرة مقاومتهم وناوشوا بني هلال قليلا ، ثم أقنعوا أنفسهم بترك المال عوضا عن سفك الدماء ، ومضى ابن عباس بالمال ، آمنا ، محروسا ، قريرا ، هانئا ، حتى بلغ البيت الحرام في مكة ، فاستأمن به ، وأوسع على نفسه ، واشترى ثلاثة جوار مولدات حور بثلاثة آلاف دينار .. صدمة هائلة ، لا لعلى فقط ، بل لنا جميعا ، نحن الذين عشنا عمرنا نقرأ عن فقه العبادله ، وزهد العبادلة ، وورع العبادلة ، (يقصدون عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب) ، فإذا بنا نحارفهما ، ونمسك ألسنتنا غصبا أمام أشهر العبادلة ، ونخشى أن نصف فعله بما يستحق فلا ننجو من الألسنة الحداد ومما هو أكثر ، لكنا يجب أن لا نكون أرفق ببعض الصحابة من أنفسهم ، ولا أقل من أن نصفهم بما وصف بعضهم به بعضا ، وحسبنا أن عليا أوجز رأيه في ابن عباس بأنه (يأكل حراما ، ويشرب حراما) ، وليس لنا إلا أن نقول مع على : صدقت إن صدق ما قلت وحدث ما فعل ، بل إننا نتساءل ومعنا كل الحق، هل الإستيلاء على أموال المسلمين بالباطل حلال على مسلم لكونه عاصر الرسول أو الخلفاء أو الصحابة ، حرام علينا لاننا جئنا في عصر بعد العصر ، وعاصرنا زمانا غير الزمان ؟ ، هي حرام عليهم بقدر ما هي حرام علينا ، بل هي حرام عليهم أكثر ، لأنهم يعرفون من الدين أكثر ، ومتفقهون فيه أكثر ، ولأنهم الأئمة والمنارة ، فإذا فسد الأئمة فمن أين يأتى الصلاح ؟ ، واذا أظلمت المنارة فبمن نسترشد ؟ ولعلى قبل أن أستطرد في الحديث ، وللحديث بقية ، أتذكر أن أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، ممن اغتالوا الرئيس السادات في المنصة ، كان مشهورا عنه أنه يكحل عينيه ، وعندما سئل ، قال تأسيا بابن عباس ، ولعله لو قرأ ما قرأناه عنه ما تأسى به وما اكتحل مثله ، واقرأوا معى رسالة على لابن عباس ، بعد أن استقر في مكة ، هانا بين جواريه ، قانعا بأموال المسلمين

(أما بعد ، فانى كنت أشركتك فى أمانتى ، ولم يكن فى أهل بيتى رجل أوثق منك في نفسي لمواساتي ومؤازرتي وأداء الأمانة إلى . فلما رأيت الزمان على ابن عمك قد كلب ، والعدو عليه قد حرب ، وأمانة الناس قد خربت ، وهذه الأمة قد فتنت ، قلبت له ظهر الجن ، ففارقته مع القوم المفارقين ، وخذلته أسوأ خذلان الخاذلين ، وخنته مع الخائنين ، فلا ابن عمك آسيت ، ولا الأمانة أديت ، كأنك لم تكن الله تريد بحهادك ، أو كأنك لم تكن على بينة من ربك ، وكأنك إنما كنت تكيد أمة محمد عن دنياهم أو تطلب غرتهم عن فيئهم ، فلما أمكنتك الغرة أسرعت العدوة ، وغلطت الوثبة ، وانتهزت الفرصة ، واختطفت ما قدرت عليه من أموالهم اختطاف الذئب الأزل دامية المعزى الهزيلة وظالعها الكبير ، فحملت أموالهم إلى الحجاز رحيب الصدر ، تحملها غير متأثم من أخذها ، كأنك لا أبا لغيرك ، إنما حزت لاهلك تراثك عن أبيك وأمك ، سبحان الله ! أفما تؤمن بالمعاد ولا تخاف سوء الحساب؟ أما تعلم أنك تأكل حراما وتشرب حراما ؟ أو ما يعظم عليك وعندك أنك تستثمن الإماء وتنكح النساء بأموال اليتامي والأرامل والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم البلاد ؟ فاتق الله ، وأد أموال القوم فإنك والله إلا تفعل ذلك ثم أمكنني الله منك لأعذرن إلى الله فيك حتى آخذ الحق وأرده ، وأقمع الظالم ، وأنصف المظلوم ، والسلام) .

خطاب يقطر دما ، ولو استقبله ابن عباس بقلب فيه ذرة من إيمان لخشع وتاب ، ورجع عن فعله وأناب ، لكنه يرد مستخفا في سطرين لا أكثر فيقول (أما بعد ، بلغني كتابك تعظم على إصابة المال الذي أصبته من مال البصرة ، ولعمرى إن حقى في بيت المال لأعظم مما أخذت منه . والسلام) .

هذه المرة يأتى الرد سافرا ، نعم أخذت ، لكنه حقى ، بل إن حقى فيه أكثر ، أى حق ؟ وبأى حق ؟ وهل لعبد الله بن عباس فى بيت مال المسلمين حق أكثر مما لرجل من المسلمين ؟ هذا ما تساءل به على فى رده على هذا الخطاب ، وهو رد بليغ وحزين لا أريد أن أشغل به القارىء فأزيده حزنا فوق حزن ، لكنى أنتقل به فجأة الى رد (برق) آخر من ردود ابن عباس ، حسم به النقاش ، وأنهى به الجولة ، وختم به حديث الدين والعقيدة ، مهددا بسطوة الدنيا وسيفها ، وسلطانها وزيفها ، قائلا لابن عمه على و لئن لم تدعنى من أساطيرك لأحملن هذا الملل إلى معاوية يقاتلك به ، وهكذا أصبحت الموعظة الحسنة أساطيرا لدى عبد الله بن عباس ، وأصبحنا نحن فى حيص بيص كما يقولون ، نضرب كفا بكف ، ونتساءل فى مرارة ، هل نأتمن على ديننا من لم يؤتمن على دنيانا ؟ .

لابأس أن نترك الإمام عليا لأحزانه ، وهو يرى (كما يقول) أن أمانة الناس قد خربت ، والأمة قد فتنت ، وابن عمه قد انقلب عليه ، وفضل رغد العيش من مال المسلمين في مكة ، على نضال العقيدة من أجل الإسلام في الكوفة ، ولن يمر وقت طويل حتى يقتل على ، وحتى نرى عبد الله بن عباس ، ضيفا على معاوية في مقر خلافته في دمشق ، مستقبلا بالتوقير والملاطفة والعطايا ، غير أن العلة لم تكن فقط في نكوص رموز العقيدة عن حمل أعبائها ، بل كانت هناك علل أحرى قد تسللت إلى بنيان الدولة الإسلامية الوليدة فأجهزت عليه ، وهنا نترك

حديث العقيدة ورموزها إلى حديث الدنيا وسياستها ، ونشير إلى أن أي حكم في التاريخ لا بد له مهابة ، وأن هيبة الحكم محصلة للتفاعل بين الحاكم والمحكوم ، وهي في النهاية ضرورة ليس لصلاح الحكم ، فهذا أمر آخر ، بل لتوطيد دعائمه ، واستمراره واستقراره ، ولا شك في أن أبا بكر بحروب الردة قد حفظ هذه الهيبة بل ورسخها في نفوس المحكومين ، ولا شك في أن عمر بعنفه وعدله معا قد وصل بهذه الهيبة إلى أقصى الدرجات ، ولا شك أيضا في أن عثمان قد هبط بها رويدا رويدا حتى تلاشت أو كادت ، فهو مرة يصدر قرارا خاطئاً ، ثم لا يلبث أن يقف على المنبر لكي يعتذر ويبكي (حتى يبكي الجميع) ، ثم لا يلبث أن يعود عن اعتذاره إلى عنف لا يملك مقوماته ، وهو في تأرجحه بين العنف واللين ، وتراوحه بين القرار وعكسه ، يفقد الحكم هيبته لدى الرعية شيئا فشيئا ، حتى يصل الأمر إلى خطف السيف من يده وكسره نصفين ، وإلى قذفه بالحجارة وهو على المنبر حتى يغشي عليه، وإلى محاصرته ومنع المياه عنه، بل وإلى أن يرسل إليه الأشترالنخعي خطابا يفتتحه بالعبارة التالية « من مالك بن الحارث إلى الخليفة المبتلى الخاطىء الحائد عن سنة نبيه النابذ لحكم القرآن وراء ظهره(٢٢) » ، ولعلى أجزم بأنه لم يكن هناك سبيل لعودة هذه الهيبة إلا برجل دنيا وسياسة وحكم من شاكلة معاوية ، رجل لا يتحرج أن يقتل حُجْر بن عدى ، على ايمانه وعدله وزهده ، حين يعبر حجر الخيط الرفيع بين معارضة الحكم ومحاربته ، وبين الإعتراض على الحاكم ، والثورة عليه ، لأن القضية في نظره حكم أو لا حكم ، وسلطة أو لا سلطة ، وهيبة أو لا هيبة ، ولعل هذا المنطق هو ما حفظ جيش (معاوية) من الإنقسام ، بينها سلك (على) طريق الدين ، فحاور المنشقين ، وكلما أتوا بحجة أتى بحجة ، وإذا ذكروا آية أفحمهم بآية ،

⁽٢٢) أنساب الأشراف للبلاذري ص ٤٦ طبعة القدس.

وإذا استشهدوا بحديث رد عليهم بحديث ، وكلما طال النقاش زادت الفرقة واتسع الانقسام ، ولم يعد هناك بد من أن يرفع عليهم السيف وأن يرفعوا عليه السيف ، وفى النهاية صرعته سيوفهم ، لأنه هكذا ينتهى التطرف بالمتحاورين معه ، وهكذا يحسم الحوار (الدينى _ الدينى) دائما ، يحسمه الأكثر تطرفا لصالحه ، وعادة يحسم معه أشياء كثيرة ، منها مبدأ الحوار ذاته ، وحياة المحاور ذاتها ، وإذا كنا نرى فى أيامنا من المتطرفين عجبا ، فلأنهم رأوا منا عجبا ، تحسسوا هيبة الدولة فلم يجدوا هيبة ولا دولة ، عجموا عود النظام فى الهين من الأمر فوجدوه مرنا مثل (اللادن) ، زادوا فوجدوه قد ازداد لينا ، تمادوا فاذا به ينشى معهم أينها انشوا ، عاجلوه بالجليل من الأمر فعاجلهم بضبط النفس ، انتظروا اللوم من قيادات الفكر السياسي ورموز المعارضة فلم يجدوا إلا من يشيد أو يستزيد ، ومن يصف مجرميهم بالشهداء ، ولو طبقت عليهم الشريعة التي ينادون بها لعوملوا معاملة المفسدين في الارض ، ولقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ولصلبوا في ميادين القاهرة والإسكندرية .

ماعلينا ولنعد إلى صفحات التاريخ ، فقد توقفنا عند عثمان وعلى ، وذكرنا أن الخلافة الإسلامية قد انتهت علاقتها بالإسلام بعدهما ، ولم تكن لها بالإسلام صلة إلا في ومضات خاطفة تمثلت في عهد عمر بن عبد العزيز أو المهتدى ، ولعلها بدأت هذا المسار كما أشرنا في بداية عهد عثمان ، وإذا كنا ننزع صفة الاسلام عن الخلافة فيما تلا ذلك من عهود فإن لنا في ذلك حجة سوف نسردها في موقعها من السرد ، والصحيح في رأينا أنها كانت خلافة عربية ، إن جاز التعميم وهو جائز ، والأدق أن نقول أنها قرشية إن شئنا الدقة في اللفظ وهو دقيق ، فقد حكمت قبيلة قريش المسلمين أكثر من تسعمائة سنة (٢٢) ، بينا حكم الإسلام (٢٢) ، منها حكم الإسلام (١٠٨) منها ١٩٥٥ عاما لبني عبد مناف بعد استبعاد أبو بكر (بني تيم) ، وعمر بن الخطاب (بني عدد))

ربع قرن أو أقل ، فالخلفاء الراشدون قرشيون ، والأمويون قرشيون والعباسيون قرشيون ، وقد استمرت الدولة العباسية بصورة رسمية ثم بصورة شكلية بعد سقوط بغداد حتى سقوط دولة المماليك في أيدى العثمانين عام ٩١٨ هـ ، وأكاد أجزم بأن قبيلة قريش بذلك تمثل أطول أسرة حاكمة في تاريخ الإنسانية كلها ، بل إن التاريخ لا يحدثنا عن أسرة واحدة حكمت نصف هذه الفترة ، ولو كان الأمر أمر رضا من المسلمين ، أو اختيار منهم لهان علينا وما توقفنا عنده ، لكننا نتوقف عنده طويلا ، و نتأمله كثيرا ، لكونه ارتبط بأعز ما نملك و هو العقيدة ، وتستر بأقدس رداء وهو الدين ، واستند إلى أحاديث نبوية ننكرها على من ادعوها ، لأنها لا تمت لروح الإسلام بصلة ، وحسبك ذلك الحديث الذى استند إليه العباسيون حتى استمر حكمهم قرابة سبعمائة وستة وثمانين عاما ، ومضمونه أن الخلافة إذا انتقلت إلى أيدى أولاد العباس ، ظلت في أيديهم حتى يسلموها إلى المهدى أو عيسي بن مريم ، وهو حديث كاذب ، ومختلقه كذوب ، وأنا وأنت أيها القارىء لا نختلف الآن على كذب الحديث ولا على تكذيب قائلة ، حجتنا في ذلك أنه ببساطة لم يتحقق ، لكن هذه الحجة لم تكن متاحة لأجدادنا ، وما كان لهم إلا أن يخضعوا صاغرين للحديث ، وإلا اتهمهم فقهاء العصر ، شأنهم شأن بعض الفقهاء الذين يظهرون في كل عصر ، بنقص في دينهم ، والتواء في عقيدتهم ، وحسبنا أن مراجع الحديث ومنها الصحيحان وابن حنبل والدارمي وأبو داود تجمع على حديث يأتى بطرق وألفاظ مختلفة أوضحها وأقصرها (الأئمة من قريش) وهو حديث لو اجتمع عليه أهل الأرض لعارضناه ، فالإسلام السمح ، الذي أتى ليساوى بين العربي والأعجمي ، لا يميز أسرة من الأسر عن غيرها بدم أزرق ، لمجرد أنها قريش ، وها هو عمر يعلن قبيل وفاته (لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا لوليته) ، وما كان سالم قرشيا ، وما كان عمر بالذي يجهل حديثا له هذا القدر من الأهمية ، وها هو سعد بن

عبادة (الخزرجى) ينافس أبا بكر على الخلافة، ويرفض بيعته حتى وفاته، ولو علم سعد بالحديث ما نافس ولا أنكر ولا رفض ولا أصر، لكنه هكذا كان الأمر، وهكذا خضع أجدادنا لحكم الخلفاء، الفضلاء منهم (وما أندرهم) والسفهاء منهم (وما أكثرهم)، خوفا من اتهامهم بالخروج على الطاعة، أو المخالفة للجماعة، وياحسرة على إسلام عظيم أتى ليساوى بين الناس، فأحاله البعض بالكذب، إلى دين يرسخ التفرقة العنصرية، ويرفع البعض فوق البعض بالنسب، ولعل المنادين بالخلافة في عصرنا الحديث، يدلوننا على سبيل نتحقق به من أنسابنا، فربما كنا قرشيين دون أن ندرى، فنزايد في السياسة مع المزايدين، ونطمع في الحكم مع الطامعين، ونكره المنطق مع الكارهين.

وأخيرا ونحن نتجاوز عهد الراشدين إلى غيرهم ، يجدر بنا أن نستخلص نتيجتين :

النتيجة الأولى :

أن من يتصورون أنه من الممكن إعادة طبع نسخة كربونية من عصر الراشدين ، في عصرنا الحديث ، إنما يركبون شططا من الأمر ، وقد يصلون بأنفسهم وبنا إلى نتائج مؤسفة ، فليس كل ما كان مقبولا في عهد الصحابة مقبولاً وصحيحا في عصر غير العصر ، ومع قوم غير القوم ، وحتى في أفعال الرسول نفسه ، هناك مساحة واسعة لتأسيّه بعصره ، ومعايشته لتقاليد قومه ، كالزى والعلاج ، وهي مساحة لسنا مطالبين بالأخذ بها أو اعتبارها سنة واجبة الإتباع والنفاذ ، فالرسول لم يأت بزى جديد ، وإنما ارتدى زى الجاهلية ، وزى الأعاجم عندما أهدى إليه ، وعليه فليس الزى النبوى وارد اكسنة للتأسى والمتابعة ، وما يقال عن الزى يقال عن الطب ، ويقال عن كثير من المفاهيم التي سادت في عصرنا الحديث ، وتقبلها الناس قبولا حسنا ، وهي أقرب ما

تكون إلى الروح العامة للإسلام إذا ما فهمناها بمنطق مخالف للمنطق (الكربونى) سالف الذكر ، الذى لو اتبعناه لوصل بنا نتائج أقل ما توصف به أنها مؤسفة ، بل وربما جاز وصفها بما أكثر ..

ولنأخذ مثالا .. التعذيب ..

لن يختلف اثنان على القول بأن التعذيب بالإيذاء البدني أو النفسي للحصول على اعتراف أو قبل تنفيذ حكم أو خلال تنفيذ حكم أمر ينكره الدين ، ويتنافى مع جوهره في العدل والرحمة .

هذا هو التفسير العصرى ، أى الذى يأخذ روح العصر فيطابقها على روح الدين وجوهره أو يفعل العكس وهو فى الحالتين مقنع ومقبول وصحيح ، فماذا عن التفسير الكربوني ؟

إليكم واقعتين شهيرتين :

الأولى في حادثة الإفك المعروفة ، حين اتهم البعض عائشة فدعا الرسول عليا لا ستشارتة (فقال يا رسول الله إن النساء لكثير وانك لقادر على أن تستخلف وسل الجارية فإنها تصدقك فدعا رسول الله عليه (بريرة) يسألها فالت فقام إليها (على) فضربها ضربا شديدا وهو يقول أصدق رسول الله فتقول والله ما أعلم إلا خيرا ..) (٢٤) _ هنا إيذاء بدنى من على للجارية بقصد الحصول منها على اعتراف ولم ينكر الرسول شيئا مما فعله على ، والتفسير (الكربونى) هنا يصل بنا إلى أنه من (السنة) أن يعذب المتهم للحصول على اعترافه ويصبح ما يثار حول تعذيب أعضاء الجماعات الاسلامية في السجون أمرا مشروعا ، وشرعيا ، بل ومحمودا لأنه تأس بالسلف الصالح ..

بينما وجهة النظر المقابلة ، المتسعة الأفق الملتصقة بروح العقيدة ، تستنكر التعذيب ، وترى أن هذا حتى لو كان أمرا مقبولا في عصر

⁽٢٤) تاريخ الطبرى _ الجزء الثاني _ ص ٢٦٧ _ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات _ بيروت

الرسول ، لا ينسحب على غيره من العصور ، وإذا كانت الحضارة قد أضافت فيما أضافت ، مفهوما واسعا لحقوق الإنسان ، يرفض فيما يرفض أن يعذب متهم للحصول على اعتراف ، فإننا نقبل هذا المفهوم من منطلق إسلامى ، ولا نرفضه نجرد التأسى بعصر أيا كان هذا العصر ، لسببين بسيطين واضحين ، أولهما أننا في عصر غير العصر وثانيهما أن الإسلام لا يتنافي مع روح العصر ، أي عصر ، في كل ما هو إنساني وسمح وعادل ..

الواقعة الثانية : بعد وفاة الامام على بن أبى طالب بطعنات من عبد الرحمن بن ملجم (دعا عبد الله بن جعفر $^{(7)}$ بابن ملجم ، فقطع يديه ورجليه وسمل عينيه فجعل يقول : ﴿ إنك ياابن جعفر لتكحل عينى بمُلْمُول مض ﴿ أَى بمكحال حار محرق ﴾ ثم أمر بلسانه أن يخرج ليقطع ، فجزع من ذلك ، فقل له ابن جعفر : قطعنا يديك ورجليك ، وسملنا عينيك ، فلم تجزع ، فكيف تجزع من قطع لسانك ، قال : إنى ما جزعت من ذلك خوفا من الموت ، ولكنى جزعت أن أكون حيا فى الدنيا ساعة لا أذكر الله فيها . ثم قطع لسانه ، فمات $^{(7)}$ ، والرواية يذكرها ابن سعد مضيفاً إليها حرقه بعد موته $^{(7)}$ ويذكرها ابن كثير دون ترجيح $^{(7)}$ ويقتصر الطبرى وابن الأثير على الحرق بعد القتل .

والرواية لا تعبر فى رأينا عن روح الاسلام أو تعاليمه ، حتى لو اقتصرت على حرق الجثمان بعد القصاص ، فقد نهى الرسول عن المثلة ولو بالكلب العقور ، ونهى (على) قبل وفاته فى رواية لابن الأثير عن المثلة بقاتله ، لكنها تعبر من وجهة نظرنا عن روح عصر ، سادته القسوة ، وتحجر القلب ، وكان مقبولا فيه أن يحدث ما فعله عبد الله

⁽٥٧) أحد العبادلة الأربعة الذين ذكرناهم .

⁽٢٦) الأخبار الطوال للدينوري ص ٣١٥ ، دار المسيره ، بيروت .

⁽۲۷) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٣٩ ، دار صادر ، بيروت .

⁽٢٨) البداية والنهاية لابن كثير ـــ المجلد الرابع ج ٧ ص ٣٤٣ ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

بن جعفر بابن ملجم ، دون استنكار ، بل ويكمل المشاهدون المشهد بحرق الجثان ، بينها أضافت الحضارة إلى سلوكنا كثيرا من الإحساس بعذاب الاخرين ، وصعوبة تقبل التمثيل بهم أو تعذيبهم ، بل إنه من الصعب أن نتصور صمود مجموعة من المشاهدين لمثل ما فعله عبد الله بن جعفر ، بكلب ضال أو بقط شارد ..

غير أن لكل حقيقة وجهين ، وما أيسر أن يجد أنصار (الكربون) تبريرا لفعل عبد الله بن جعفر ، وللإقتداء به ، بإلصاق تهمة الافساد في الأرض بابن ملجم ، والتأسى بالحسن والحسين ، حيث لم يذكر عنهما أنهما أنكرا التمثيل بالجثمان بحرقه بعد القصاص .

ولعلنا نتساءل ونحن نتأمل صمود عبد الرحمن بن ملجم ، وصبره على قطع أطرافه وسمل عينيه بالحديد المحمى ، ثم جزعه عند قطع لسانه (حتى لاتمر عليه لحظة لا يذكر فيها الله) ..

هل هناك مثال أبلغ من هذا المثال ، على ما يمكن أن يؤدى إليه التطرف عندما يتسلط على الوجدان ، فلا يميز المتطرف بين الكفر والإيمان ، ويصل به الأمر إلى قتل على ابن إبى طالب ، والتلهى عن المثلة به بقراءة القرآن ، والجزع فقط عند قطع اللسان ، حتى لا يحرم لحظة من ذكر الرحمن ؟ .

لاجديد إذن تحت الشمس ، وقد لانجد في زماننا نظيرا لعلى ، لكننا نجد كثيرا من أمثال عبد الرحمن ..

ونعود إلى هواة الكربون ..

أليس الأجدر بهم ، رحمة بنا ، وبالإسلام ، أن نلتزم بالقرآن ، وبالسنة في شئون العبادة ، وأن نترك في نفس الوقت ، مساحة من أذهاننا للتعرف على العصر والإلتقاء معه ، وقبول ما يأتى به من قيم تتناسق مع جوهره ، ولا تتناقض مع الإيمان والعقيدة ، وأن نقبل

ما نقبل ، ونترك مانترك ، بقلب مؤمن وفكر مفتوح ، فلا نرفض حقوق الانسان لأنها أتت من الأعاجم ، ولا نرفض الديموقراطية لأنها بدعة ، ولا نرفض عصرنا على إطلاقه ، ولا نقبل عصر الراشدين على إطلاقه ، ونستخدم العقل في النقل ، والكربون في طبع مستحدثات الحضارة ، تلك التي لا علاقة لها بالفكر أو العقيدة ، وإنما علاقتها وطيده بالتقدم ، ذلك الذي أزعم أنه ليس ركنا من أركان الإسلام ، بل هو الإسلام .

النتيجة الثانية:

أن قواعد الدين ثابتة ، وظروف الحياة متغيرة ، وفي المقابلة بين الثابت والمتغير ، لا بد وأن يحدث جزء من المخالفة ، ونقصد بالمخالفة أن يتغير الثابت أو يثبت المتغير ، ولأن تثبيت واقع الحياة المتغير مستحيل، فقد كان الأمر ينتهي دائما بتغيير الثوابت الدينية، وقد حدث هذا دائما ومنذ بدء الخلافة الراشدة وحتى انتهت ، وتغيير الثوابت هو ما نسميه بالإجتهاد ، وقد اتفقنا على أنه ليس مطلقا ، لكنه قائم ومتاح ، وما أوردناه من أمثلة لاجتهادات عمر يصلح دليلا على ما نقول ، غير أنه في بعض الأحيان تفرض تعقيدات الحياة نوعا من المخالفات الحادة ليس فيه شيء من تناغم الإجتهاد في ربطة بين الأسباب والنتائج، فتصبح المخالفة صريحة وواضحة لا يمكن تبريرها بالإجتهاد لافتقاد اسبابه ، وإنما تبرر فقط بأن عدم المخالفة مستحيل أو في أحسن الأحوال غير ممكن ، وقد حدث ذلك في عهد الراشدين كما يحدث في كل عهد ، ومثاله ما حدث عقب مقتل عمر ابن الخطاب ، حين انطلق ابنه عبيد الله ابن عمر ، وقتل ثلاثة ظن فيهم التآمر على مقتل والده ، ولم يثبت ذلك في حق أحد منهم ، وكان أحدهم الهرمزان ، الذي أسلم وصح إسلامه ، وقد واجه عثمان هذا الموقف في بدء ولايته وكان رأى الدين فيه واضحا ، أعلنه على وأصر عليه ، وهو أن يقتل عبيد الله بدم من قتل ، لكن عثمان لم يملك إلا المخالفة لأسباب (إنسانية) ، فقد

تساءل الناس فى شفقة ، أيقتل عمر بالأمس ، ويقتل ابنه اليوم ؟ ، ألا يكفى آل عمر قتل عمر ؟ ، أيفجعون فيه ثم فى ولده قبل أن تجف دموعهم عليه ؟ .. منطق .. وإنسانية .. وظروف متغيرة .. لكن حكم الدين ثابت وواضح ولا لبس فيه .. حكم الدين هو القصاص ، ولا بد من قتل عبيد الله ..

ويقال أن عمرو بن العاصى أفتى بفتوى بالغة الذكاء والمهارة عندما تولى عثمان ، وسأل عمرو أن يخرجه من المأزق الصعب ، فسأله عمرو : هل قتل الهرمزان في ولاية عمر ؟ فأجابه عثمان : لا ، كان عمر قد قتل ، فسأله ثانية : وهل قتل في ولايتك ؟ فأجابه عثمان لا ، لم أكن قد توليت بعد ، فقال عمرو : إذن يتولاه الله ..

والشاهد هنا أن عثمان حاول التخلص من المأزق بدفع دية الهرمزان من ماله ، ولم يتحمل عبيد الله وزر القتل أو حتى دية القتلى ، وهو ما رفضه على ، الذى ظل يتوعد عبيد الله كلما لقيه بأنه إذا تولى فسوف يقتله بدم الهرمزان ، وماأن تولى على حتى هرب عبيد الله إلى جيش معاوية ، وحارب عليا إلى أن قتل في معركة صفين ..

ويشاء القدر أن يقع على فى نفس المأزق ، بل ربما بصورة أعقد ، فقد ولى ولم يقدر على قتلة عثان لأنهم كانوا مسيطرين على المدينة ، ثم انتقل من حرب الى حرب وهم على رأس جيشه فلم يتمكن منهم ، وعندما أعلن معاوية أن مطلبه الوحيد أن يدفع على إليه قتله عثان ، فزاد فوجىء على بحيشه يهتف فى صوت واحد ، كلنا قتلة عثان ، فزاد الموقف تعقيداً ، وأصبح مستحيلا على الإمام على أن يثأر من القتلة أو حتى يحاسبهم ..

هى الحياة وليست الجنة ، والبشر وليس الملائكة ، وخلا عصر النبوة لا يوجد عصر للنقاء المطلق ، أو انعدام المخالفة المطلق وكلما تغير العصر أو تقدم ، تعددت المتغيرات ، وزادت المخالفات ، وإذا كانت

الإجتهادات واسعة ، والمخالفات واردة ، قبل أن يمر ربع قرن على وفاة الرسول ، وفى عهد معاصريه ، فكيف بنا بغد أربعة عشر قرنا من وفاة الرسول ، ألا نتوقع أن يزداد حجم (المخالفات الإضطرارية) ، وأن نتوسع فى (الإجتهادات الضرورية) ، وأن نقبل بحد أدنى من تطبيقات الدين ، أقل بكثير مما قبله سلف أصلح ، في عصر أكثر تخلفا ، وأقل تعقيدا ، وأحكم انغلاقا ، وأكثر اتفاقا ..

الحقيقة أن للقارىء الحرية كل الحرية فى أن يرفض ماأقول وأن يستنكر ماأتوصل اليه ، وماأراه رغم كل ماأتوقعه من استنكار واعتراض ، حقا وعدلا ، وأمرا واقعا لامهرب منه ، وسوف يرى القارىء فيما سنذكره عن خلفاء بنى أمية وبنى العباس ، ما يؤكد له صحة ما نقول ، وحقيقة ما ندعى ..

قراءة جديدة في أوراق الأمويين

للقارىء الآن وهو ينتقل معنا من عصر الراشدين إلى مايليه ، أن يهيىء ذهنه للدعابة ، ووجدانه للأسى ، فحديث مايلي الراشدين كله أسى مغلف بالدعابة ، أو دعابة مغلفة بالأسى ، أما المجون فأبوابه شتى ، وأما الإستبداد فحدث ولاحرج .

ليسمح لنا القارىء فى البداية أن نقص عليه ثلاث قصص موجزة ، يفصل بينها زمن يسير ، واختلاف كثير ، وهى إن تنافرت تضافرت ، مؤكدة معنى واضحا ، وموضحة مسارا مؤكدا ، ومثبتة ما لا يصعب إثباته ، وما لا يسهل الهروب منه .

القصة الأولى:

عام ٢٠هـ وقف عمر خطيبا على منبر الرسول فى المدينة ، وتحدث عن دور الرعية فى صلاح الحاكم وإصلاحه فقاطعه أعرابى قائلا : والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا ، فانبسطت أسارير عمر ، وتوجه الى الله حامدا وشاكرا، وذكر كلمته المأثورة المشهورة : الحمد لله الذى جعل فى رعية عمر ، من يقومه بحد السيف إذا أخطأ ..

القصة الثانية:

عام ٥٥ هـ قال ابن عون : كان الرجل يقول لمعاوية : والله لتستقيمن بنا يامعاوية ، أو لنقومنك فيقول : بماذا ؟ فيقول : بالخشب فيقول : إذن نستقيم .(١)

القصة الثالثة:

عام ٧٥هـ خطب عبد الملك بن مروان ، على منبر الرسول فى المدينة ، بعد قتل عبد الله بن الزبير قائلا (والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا إلاضربت عنقه)(٢) ثم نزل

⁽١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٩٥

ثلاث قصص موجزة ، لكنها بليغة فى تعبيرها عن تطور أسلوب الحكم ، واختلافه فى عهود ثلاثة ، أولها عهد عمر بن الخطاب ، درة عهود الخلافة الراشدة ، وثانيها عهد معاوية ابن أبى سفيان مؤسس الخلافة الأموية ، وثالثها عهد عبد الملك ابن مروان ، أبرز الخلفاء الأمويين بعد معاوية ، وأشهر رموز البيت المروانى ، الذى خلف البيت السفيانى بعد وفاة معاوية بن يزيد ، ثالث الخلفاء الأمويين .

أما القصة الأولى فهى نموذج لصدق الحاكم مع الرعية ، وصدق الرعية مع الحاكم ، ونحن لا نشك ونحن نقرأها فى أن الأعرابي كان صادقا كل الصدق فى قوله ، وأنه كان يعنى تماما ما يقول ، وأنه كان على استعداد بالفعل لرفع السيف فى وجه عمر وتقويمه به إن لزم الأمر ، ونحن لا نشك أيضا فى أن عمر كان يدرك تماما أن الأعرابي صادق فى مقولته ، وأنه لهذا سعد ، ومن أجل هذا حمد الله ، وكان فى سعادته وحمده صادقا كل الصدق ، مع الله ، ومع نفسه ، ومع الأعرابي ، وباختصار فنحن أمام حوار تؤدى فيه الكلمات دورها الطبيعى ، حيث تعبر عن دخائل النفوس ، فى دقة ، ووضوح ، واستقامة.

وأما القصة الثانية ، فهى نموذج رائع لخداع الكلمات حين يصبح للعبارة ظاهر وباطن ، وللكلمة مظهر ومخبر ، فالرجل فى تهديده أقرب للمداعبة ، وأميل إلى الرجاء ، ومعاوية فى رده عليه يحسم الموقف بتساؤله (بماذا) ؟ وهو تساؤل يعكس ثقة عالية فى النفس ، وهى ثقة تهوى فوق رأس الرجل ثقيلة وقاطعة ، شأنها شأن السيف الحاسم البتار ، وما أسرع ما ينسحب الرجل سريعا محولا الأمر كله إلى دعابة ، وهنا يدرك معاوية أن الرجل قد ثاب إلى رشده ، فيعيد السيف إلى غمده الحريرى ، وينسحب هو الآخر فى مهارة وخفة ، مرضيا غرور

⁽٢) المرجع السابق ص ٢١٩ .

الرجل ، مادام الخشب هو السلاح ، ومادام القصد هو المزاح . والقارىء للحوار لا يشك في أن الرجل قال شيئا وقصد شيئا آخر ، وأن كلا من الرجلين فهم قصد الآخر ، فكرَّ في الوقت المناسب ، وفرَّ في الوقت المناسب ، وأن الرجل في كرِّه نحو معاوية ، وفي فرِّهِ منه ، لم يكن أبدا كجلمود صخر ، وإنما كان مثل كرة القش ، ظاهرها متاسك ، وباطنها هش .

وننتقل إلى القصة الثالثة ، وهى أقرب إلى القصة الأولى فى وضوحها وصراحتها واستقامة ألفاظها ، غير أنها هذه المرة تعلن عكس ماأعلنه عمر ، وتهدد بالقتل فى حسم وصراحة ، ليس لمن يخالف الأمير أو يعترض عليه ، وليس لمن يرفع فى وجهه السيف أو حتى الخشب ، بل لمن يدعوه إلى (تقوى الله) ، وقد خلَّد عبد الملك نفسه بذلك ، فوصفه الزهرى بأنه أول من نهى عن الأمر بالمعروف .

هذه قصص ثلاث توضح كيف تطور الأمر من خلافة الراشدين إلى خلافة معاوية ، الرجل المحنك المجرب ، الناعم المظهر ، الحاسم المجوهر ، المؤسس للملك ، بكل مايستوجبه التأسيس من سياسة وحنكة ، ومظهر ومخبر ، ثم كيف أصبح الأمر عندما استقر الملك ، ولم يعد هناك داع للخفاء ، أو مقتضى للخداع أو المداهنة ، وبمعنى آخر فإن القصص الثلاث تنتقل بنا بين حالات ثلاث ، أولها العدل الحاسم ، وثانيها الحسم الباسم ، وثالثها القهر الغاشم ، وكل ذلك خلال نصف قرن لاأكثر ، وقد رأينا أن نوردها في بدء حديثنا عن خلافة الأمويين للالتها ، حتى يخلد القارىء معنا إلى قدر من الرياضة الذهنية والابتسام ، بعيدا عن صرامة السرد ومرارة الحقائق ، ولعل القارىء قد تعجب من اجتراء عبد الملك ، لكنا نسأله من الآن فصاعدا أن يوطن نفسه على العجب ، وأن يهيء وجدانه للإندهاش ، وأن يحمد لعبد الملك صدقه مع نفسه ومع الناس ، فسوف يأتى بعد ذلك خلفاء الملك صدقه مع نفسه ومع الناس ، فسوف يأتى بعد ذلك خلفاء

عباسيون يخرجون على الناس بوجه مؤمن خاشع ، وتسيل دموعهم لمواعظ الزهاد ، ثم ينسلون إلى مخادعهم فيخلعون ثياب الورع ، وتلعب برؤوسهم بنت الحان ، فينادمون الندمان ، ويتسرون بالقيان ، ويقولون الشعر في الغلمان ، وهم في مجونهم لايتحرجون حين تناديهم جارية لعوب بأمير المؤمنين ، أو يخاطبهم مخنث (معتدل القامة والقدِّ) بخليفة المسلمين ، مادمنا نتحدث عن وضوح عبد الملك ، وصدقه مع نفسه ، فلا بأس من قصة طريفة يذكرها السيوطى في كتابه (قال ابن أبي عائشة : أفضى الأمر إلى عبد الملك ، والمصحف في حجره فأطبقه وقال: هذا آخر العهد بك)(٢) ، ونحن لا نجد تناقضا بين أفعال وأقوال عبد الملك بعد ولايته ، وبين ما تحدثنا به نفس المراجع عن فقهه وعلمه ومن أمثلة ذلك (قال نافع : لقد رأيت المدينة ومابها شاب أشد تشميرا ولاأفقه ولاأنسك ولاأقرأ لكتاب الله من عبد الملك ابن مروان ، وقال أبو الزناد: فقهاء المدينة سعيد بن المسيب وعبد الملك بن مروان، وعروة بن الزبير وقبيصة بن ذؤيب ، وقال عبادة بن نسى : قيل لا بن عمر : إنكم معشر أشياخ قريش يُوشَكُ أن تنقرضوا ، فمن نسأل بعدكم ؟ فقال : إن لمروان إبنا فيها فاسألوه)(٤) ، نقول لاتناقض على الإطلاق لأن ذلك كله كان قبل ولايته ، فلما وَلِيَ أدرك أن عهد النسك والعبادة فد وَليٌّ ، وأطبق المصحف وأطلق شيطان الحكم والإمارة وصدق في قوله للمصحف أن هذا هو آخر العهد به ، ودليلنا على ذلك أن ساعده الأيمن كان الحجاج ، وإذا ذكر الحجاج هربت الملائكة وأقبلت الشياطين، وقد عرف عبد الملك للحجاج مواهبه وأدرك أنه بالحجاج قد وطد دعائم الحكم وأرسى قواعد الخلافة ، فكانت وصيته الأخيرة لولده وولى عهده الوليد أن يحفظ للحجاج صنيعه ، وأن يلزمه وزيرا ومشيرا ، وقد كان .

⁽٣) تاريخ الحلفاء للسيوطي ص ٢١٧ .

⁽٤) المرجع السابق ص ٢١٦ .

ربما قال البعض ، وما يضيرنا من سيرة رجل أعلن طلاقه للمصحف ، وأدار ظهره لكتاب الله ، وحكم بهواه ، ولنا أن نذكرهم أنه فعل ما فعل ، وسفك ما سفك ، وقتل من قتل ، تحت عباءة امارة المؤمنين ، وخلافة المسلمين ، وأن المسلمين جميعا كانوا يرددون خلف أئمتهم كل جمعة دعاء حارا أن يعز الله به الدين ، وأن يوطد له دعائم الحكم والتمكين ، وأن يديمه حاميا للإسلام وإماما للمسلمين ، وأن فقهاء عصره كانوا يرددون حديثا تذكره لنا كتب التاريخ ، مضمونه أن من حكم المسلمين ثلاثة أيام ، رفعت عنه الذنوب ، ولعلنا نظلم عبد الملك كثيرا إذا قيمناه من زاوية العقيدة ، فلم يكن عبد الملك فَلْتَهُ بين من سبقه أو من لحقه ، وكان في ميزان السياسة والحكم حاكما قديرا ، ورجل دولة عظيما بكل المقاييس ، فقد أخمد فتنة عبد الله بن الزبير ، وغزا أرمينية ، وغزا المغرب ، وبنى المدن ، وحصن الحصون ، وضرب الدنانير لأول مرة ، ونقل لغة الدواوين من الفارسية إلى العربية ، وقد لخص أسلوبه في الحكم في وصيته لابنه الوليد وهو يحتضر: ياوليد اتق الله فيما أخلفك فيه (لاحظ مفهوم الحكم بالحق الإلهي في هذه العبارة ، وانظر الحجاج فأكرمه فانه هو الذي وطأ لكم المنابر ، وهو سيفك ياوليد ويدك على من ناوأك ، فلا تسمعن فيه قول أحد ، وأنت أحوج إليه منه إليك ، وادع الناس إذا مت إلى البيعه ، فمن قال برأسه هكذا فقل بسيفك هكذا ــ ثم أخذته غفوة فبكى الوليد فأفاق وقال ــ ما هذا ؟ أتحن حنين الأمة ؟ إذا مت فشمر وائتزر ، والبس جلد النمر ، وضع سيفك على عاتقك فمن أبدى ذات نفسه فاضرب عنقه ، ومن سكت مات بدائه .)

وقد حفظ الوليد الوصية وقام بها خير قيام فكان رجل دولة وحكم من طراز فريد ، وكان فاتحا عظيما للثغور ، فقد فتح الهند والأندلس ، وكان أبعد مايكون عن حديث الدين والعقيدة فلم يذكر عنه فيهما لاقليل ولاكثير ، إلابضعه أقوال عن أنه كان يلحن كثيرا في قراءته للقرآن ، وفى خطبه على المنابر ، وقد حكم عبد الملك عشرين عاما وحكم الوليد حكما ثلاثين عاما من اثنتين وتسعين عاما هى عمر الدولة الأموية ، تلك الدولة التى لا يجوز أن نتحدث عنها دون أن نتوقف أمام ثلاثة خلفاء هم اليزيدان لا يجوز أن نتحدث عنها دون أن نتوقف أمام ثلاثة خلفاء هم اليزيدان معاوية ، فقتله للحسين معروف ، وقد أفاض فيه الرواة بما لا حاجة فيه لزيد ، غير أن هناك حادثة يعبرها الرواة في عجالة ، بينها نراها أكثر خطرا من قتل الحسين ، لأنها تمس العقيدة في الصميم ، وتضع نقاطا على الحروف إن لم تكن النقاط قد وضعت على الحروف بعد ، وتستحق أن يذكرها الرواة ، وأن يتدارسها القارىء في أناة ، وأن يتذكر أنها حدثت بعد نصف قرن من وفاة الرسول ، فقط .. نصف قرن ..

لقد هاجم جيش يزيد المدينة ، حين خلع أهلها بيعته ، وقاتل أهلها قليلا ثم انهزموا فيما سمى بموقعة (الحرة) ، فأصدر قائد الجيش أوامره باستباحة المدينة ثلاثة أيام ، قيل أنه قتل فيها أربعة آلاف وخمسمائة ، وأنه قد فُضّت فيها بكارة ألف بكر ، وقد كان ذلك كله بأمر يزيد إلى قائد جيشه (مسلم بن عقبة): (ادع القوم ثلاثا ، فان أجابوك وإلا فقاتلهم ، فإذا ظهرت عليها فأبحها ثلاثا ، فكل مافيها من مال أو دابة أو سلاح أو طعام فهو للجند ، فإذا مضت الثلاث فاكفف عن الناس)(٥) ، ولم يكتف مسلم باستباحة المدينة ، بل طلب من أهلها أن يبايعوا يزيد على أنهم (عبيد) له ، يفعل فيهم وفى أموالهم وفى أولادهم ما يشاء ، وهنا يبدأ مسلسل المفاجآت فى الإثارة ، فالبعض ما زال فى ذهنه (وهم) أنه فى دولة الإسلام ، وأنه قادر على إلزام مسلم ويزيد بالحجة ، بما لا سبيل إلى مقاومته أو حتى مناقشته ، وهو لا يقبل شروط مسلم ، ويرد عليه كتاب الله وسنة

 ⁽٥) الكامل لابن الأثير ج ٥ ــ ص ٣١٠ - ٣١٤، دار الكتاب العربي بيروت، راجع ابن الطبرى ج ٤ ص ٣٧٤ – ٣٨١ ــ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت.

رسوله) ، ولا يعيد مسلم القول ، بل يهوى بالسيف على رأس العابد الصادق فى رأينا ، والرومانسى الحالم فى رأى مسلم ، ويتكرر نفس المشهد مرات ومرات ، هذا يكرر ما سبق ، فيقتل ، وهذا يبايع على سيرة الراشدين فيقتل ، وهذا يبايع على سيرة عمر فيقتل ، ويستقر الأمر فى النهاية لمسلم ، وماكان له إلا أن يستقر ، فالسيف هنا أصدق أنباء من الكتب ، وهو سيف لا ينطق بلسان ، ولا يخشع لبيان ، ويصل الخبر إلى يزيد ، فيقول قولا أسألك أن تتالك نفسك وأنت تقرؤه ، وهو لا يقوله مرسلا أو منثورا ، بل ينظمه شعرا ، اقرأه ثم تخيل وتأمل وانذهل :

ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل حين حكت بقباء بركها واستمر القتل في عبد الأشل^(١)

والذى يعنينا هو البيت الأول الذى يقول فيه (ليت أجدادى فى موقعة بدر شهدوا اليوم كيف جزع الحزرج من وقع الرماح والنبل) أمامن هم أجداده ، فواضح أنهم أعداء الحزرج فى موقعة بدر ، والحزرج أكبر قبائل الانصار ، وكانوا بالطبع فى بدر ضمن جيوش المسلمين ، وهنا يزداد المعنى وضوحا ، فيزيد خليفة المسلمين ، وأمير المؤمنين ، يتمنى لو كان أجداده من بنى أمية ، ممن هزمهم الرسول والمهاجرون والأنصار فى بدر ، يتمنى لو كانوا على قيد الحياة ، حتى يروا كيف انتقم لهم من الأنصار فى المدينة ، ثم نجد من ينعت الخلافة بالإسلامية ، ولا يتوقف أمام هذه الحادثة لكى يقطع الشك باليقين وليتحسر على الإسلام فى يد حكام المسلمين ، وليترحم على شهداء الأنصار انتقاما منهم لمناصرتهم للرسول والإسلام ، وعلى يد من ، على يد (أمير المؤمنين) وحامى هى الإسلام والعقيدة ، ويروى ابن كثير فى يد (البداية والنهاية) الأبيات السابقة فى موضعين أحدهما موقعة الحرة ()

⁽٦) الأخبار الطوال للدينورى ، ص ٢٦٧ ـــ دار المسيرة ـــ بيروت .

⁽۷) ص ۲۲۷ مرجع سابق .

وثانيهما عندما وصل رأس الحسين إلى يزيد (٨) ، ولو صدقت الثانية لكانت أنكى وأمر ، لأن الانتقام هنا مباشر من الرسول في آل بيته ، ويضيف ابن كثير بيتا يذكره متشككا دون أن يقطع الشك باليقين ، داعيا باللعنة على يزيد إن كان قد قاله والبيت يقول :

لعبت هاشم بالملك فلا ملك جاء ولاوحى نزل ولعلى أستبعد أن يقول يزيد هذا ، فللكفر درجات ، وللمروق حدود ، وللتفلت مدى ، وكل ذلك لم يشفع لفقهاء عصر يزيد ولكتاب تاريخ الخلافة الإسلامية أن يذكروا أن يزيد مغفور له ، وأن ذلك ثابت بالأحاديث النبوية ، فابن كثير يذكر (٩) (كان يزيد أول من غزا مدينة قسطنطينية في سنة وأربعين .. وقد ثبت في الحديث أن رسول الله قال « أول جيش يغزو مدينة قيصر مغفور لهم ») ، ولاتعليق، وننتقل إلى يزيد بن عبد الملك، التاسع في الترتيب بين خلفاء بني أميه ، وأحد أربعة تولوا الخلافة من أبناء عبد الملك بن مروان هم على الترتيب ، الوليد وسليمان ويزيد وهشام ، ونحن نخص منهم يزيد بالحديث ، لأنه أتى في أعقاب عمر بن عبد العزيز ، الذي قيل عنه أنه ملا الدنيا عدلا طوال عامين ، فاذا بيزيد يأتي بعده لكي يملاها مغاني وشرابا ومجونا وخلاعة ، طوال أربعة أعوام ، ويذكر (السيوطي)(١٠) انه ماأن ولى (حتى أتى بأربعين شيخا فشهدوا له ماعلى الخليفة حساب ولاعذاب) ، وهنا يدرك القارىء أن العلة لم تقتصر على الخلفاء ، وإنما امتدت أيضا إلى العلماء أو الفقهاء ، وأنه ما دام هؤلاء يفتون أنه لاحساب على يزيد ولاعذاب ولاعقاب، فليفعل يزيد ما يشاء ، وليتفوق على خلفاء الدولة الاسلامية كلها في بابين لايطاوله فيهما أحد وهما العشق والغناء ، فقد بدأ خلافته بعشق (سلامة)

⁽۸) ص ۱۹۶ مرجع سابق .

⁽٩) ابن كثير ـــ البداية والنهاية ـــ مرجع سابق ـــ المجلد الرابع ـــ الحجزء الثامن ص ٢٣٢ .

⁽١٠) تاريخ الخلفاء ــ مرجع سابق ــ ص ٢٤٦.

وانتهت خلافته ، بل وحياته بسبب عشقه لجارية أخرى اسمها (حَبَّابة) وقبل أن نتحدث عن بعض من ذلك ، نذكر له أيضا رغبة تفرد بها بين الخلفاء ، وذكرت له ، ونقلت عنه ، وهى رغبته فى أن (يطير) ، وقصة ذلك أنه كان يوما فى مجلسه ، فغنته حبابه ثم غنته سلامه (فطرب طربا شديدا ثم قال : أريد أن أطير ، فقالت له حبابة : يامولاى ، فعلى من تدع الأمة وتدعنا)(١١) .. طبعا ، ماذا يفعل المسلمون لو طار الخليفة ، من يملأ أنحاء الدولة الإسلامية طربا وغناء ، وعشقا واشتهاء ، ويذكر المسعودى (أن أبا حمزه الخارجى قال : اقعد يزيد حبابة عن يمينه وسلامه عن يساره ، وقال أريد أن أطير ، فطار إلى لعنة الله وأليم عذابه)(١٢) .

ويروى ابن كثير قصة وفاة يزيد على النحو التالى (۱۳) (وقد كان يزيد هذا يحب حظيه من حظاياه يقال لها حبابة ببتشديد الباء الاولى ، وكانت جميلة جدا ، وكان قد اشتراها فى زمن أخيه بأربعة آلاف دينار ، من عثمان بن سهل بن حنيف ، فقال له أخوه سليمان : لقد هممت ان أحجر على يديك ، فباعها ، فلما أفضت إليه الخلافة قالت امرأته سعدة يوما : يا أمير المؤمنين ، هل بقى فى نفسك من أمر الدنيا شىء ؟ قال نعم ، حبابه ، فبعثت امرأته فاشترتها له ولبستها وصنّعتها وأجلستها من وراء الستارة ، وقالت له أيضا : يا أمير المؤمنين ، هل بقى فى نفسك من أمر الدنيا شىء ؟ ، قال : أوما أخبرتك ؟ فقالت هذه حبابه ب وأبرزتها وأخلته بها وتركته وإياها في فحطيت الجارية عنده وكذلك زوجته أيضا ، فقال يوما أشتهى أن أخلو بحبابة فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، فعل ذلك ، وجمع إليه فى قصر مدينا المدر و كذلك ، وجمع إليه فى قصر و كذلك ، وجمع إليه فى على الدهر و كذلك ، وجمع إليه فى قصر و كذلك ، وحم الهو كلك و كذلك ، وحم الهو كلك و كذلك ، وحم الهو كلك و كلك و

⁽١١) مروج الذهب للمسعودي ص ٢١٠ ــ مرجع سابق .

⁽۱۲) المرجع السابق ص ۲۱۰ .

⁽۱۳) البداية والنهاية لابن كثير ــ مجلد (٥) جزء (٩) ص ٣٤٣ ــ مرجع سابق ويذكر المسعودى نفس الرواية في مروج الذهب ج ٣ ص ٢٠٧ .

ذلك حبابة ، وليس عنده فيه أحد ، وقد فرش له بأنواع الفرش والبسط الهائلة ، والنعمة الكثيرة السابغة ، فبينا هو معها فى ذلك القصر ، على أسر حال وأنعم بال ، وبين أيديهما عنب يأكلان منه ، إذ رماها بحبة عنب وهى تضحك ، فشرقت بها وماتت ، فمكث أياما يقبلها ويرشفها وهى ميتة حتى أنتنت وجيفت فأمر بدفنها ، فلما دفنها أقام أياما عندها على قبرها هائما ثم رجع فما خرج من منزله حتى خرج بعشه) .

والقصة كما يذكرها ابن كثير ، نموذج فريد لصحيح العشق ، وأصيل الغرام ، ولا بأس أن تذوب لها قلوب الصبيه ، وتنفطر لها قلوب الصبايا، وتسيل من أجلها دموع المحبين، لكنها ـ في تقديرنا _ شاذة أشد ما يكون الشذوذ ، بعيدة أكثر ما يكون البعد ، عندما يتعلق الأمر بأمير المؤمنين ، وإمام المسلمين ، وخادم الحرمين ، وحامي حمي الإيمان ، والملتزم بأحكام القرآن ، وبسنة نبيّ الرحمن ، ولعلنا نتساءل ومعنا كل الحق ، ما بال المطالبين بعودة الخلافة يستنكرون الحانات ، ويفسقون المغنيات ويكفرون الراقصات ، بينها هذا من ذاك ، بل هذا بعض ذاك ، ولقد عاصر يزيد أئمة كبارا ، وفقهاء عظاما من أمثال الحسن البصري وعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وغيرهم ، وكانوا أقرب ما يكونون إلى التُقية ، وكانوا يوصلون بالعطايا ، ويتحفون بالهدايا ، ويؤدون أحيانا دورا مرسومابدقة ، محدداً بحنكة ، يظهر فيه الخليفة مسبل العينين ، يسألهم فيجيبون ، ويطلب منهم الموعظة فيعظون ، وربما خوفوه من النار ، وعذاب الجبار ، ووحدة القبر ، وموقف الحشر ، وهو منصت خاشع ، تسيل دموعه مدرارا ، بينا هم مدركون لحدود الحديث ، ومدى الموعظة ، لايتجاوزون إلى التعريض بالخلافة ، أو التهديد بتأليب الرعية ، أو الحكم بالكفر ، ذلك كله خارج السيناريو المرسوم والمعلوم ، والذي ينتهي دائما بصراخ الخليفة ونحيبه ، حتى يخشى عليه أو يغشى عليه ، أيهما أقرب إلى

قدراته ، وأنسب لملكاته ، وماأسرع ماينتقل الأمر إلى الرعية بسرعة البرق ، فيتداولونه في خشوع وإيمان ، وينقله إلينا كتاب الديوان ، فنشر به كما شربته رعية يزيد وغيريزيد ، ونشرب معه المزيد ، مما تسطره أقلام المحترفين، وتردده على مسامعنا ألسنة المكفرين والجهاديين، ماعلينا ، ففي الجعبة مزيد ، غير أنا نتوقع أن يعترض علينا معترض ، رافعا في وجهنا مايراه حجة ، منكرا علينا ماأنكرناه على يزيد ، مؤكدا لنا أن يزيدا لم يرتكب منكرا، ولم يقترف إثما، فالتسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الأيمان أمر لاينكره الشرع ، ولايشترط فيه القران ، ولاينهي عنه القرآن ، وهو رخصه ترخص بها يزيد ، وترخص بها كبار الصحابة قبل يزيد ، والله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه ، وقد كان يزيد ككثيرين في عصرنا ، يتعشقون الرخص ، ويسبقون بها العزائم ، وهنا نقول له قف ، وحاذر فأنت تركب صعبا ، فنحن وإن وافقناك على أن التسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الأيمان ، لايتناقض مع روح عصر يزيد ، ولا يخالف أحكام القرآن ، إلا أنك يجب أن تدرك أن للإسلام روحا ، وللدين جوهرا ، وللرخص حدودا ، وليس منطقيا أن تكون إباحة التسرى سبيلا إلى التهتك ، أو التمتع بماملكت الايمان وسيلة لهجر الإيمان ، أو الحلال سبيلا إلى التحلل ، وإذا كنا نناشد الرعية غض البصر ، ونتوعدهم بالعذاب إذا زني النظر ، فلا أقل من أن ننهى الخليفة عن التفرغ للخلوة على أسر حال وأهنأ بال ، لاثما راشفا متمنيا أن يطير ، لالشيء إلالأن الله أعطاه جناحين ، من مال وسلطان ، فتوسع فيما ملكت الأيمان ، ولعل يزيد لم يكن في ذلك فلتة ، فقد روى عن الخليفة المتوكل ــ العباسي ــ أنه (كان منهمكا في اللذات والشراب، وكان له أربعة آلاف سرية، ووطيء الجميع)(١٤) ، وقد تثير هذه القدرات الخارقة لعاب منتجى أفلام (البورنو) في عصرنا الحديث، لكنها ممجوجة مكروهة إن كان (12) تاريخ الخلفاء للسيوطي _ مرجع سابق _ ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

الحديث عن الحكام ، في الإسلام أو حتى في غير الإسلام ، ولعل هذا كاف حتى يلزم المعترض علينا حده ، ويثوب إلى رشده ، ويتركنا ننتقل من حديث يزيد إلى حديث ولده ، الوليد بن يزيد ، الذي أوصى له يزيد بالخلافة بعد أخيه هشام ، ووفي هشام بعهده لأخيه ، رغم ماكان يسمعه ويآتيه ، من أخبار فسق الوليد ومجونه ، وهي أخبار تأكدت بعد ولايته ، حين فاق الوليد أباه بل فاق ماعداه ، وفعل ما لم يفعله أحد في الأولين والآخرين ، حيث يروى عنه أنه قد اشتهر بالمجون ، وبالشراب ، وباللواط ، وصدق أو لاتصدق ، برشق المصحف بالسهام ، وكان إلى جانب ذلك شاعرا مطبوعا ، سهل العبارة ، يحسن اختيار ألفاظه ورويه ، وقد شاء الله أن يرزقه هذه الموهبة ، حتى يخلد لنا آثاره شعراً يتناقله الرواة ، ويتبعونه بالعياذ بالله ، وبلا حول ولاقوة إلا بالله ، وربما بشهادة أن لا إله إلا الله ، ومن حسن حظ الوليد ، وسوء حظ القارىء أن كثيرا من شعره وبعضا من قصصه ، لانستطيع روايته لوقاحة ألفاظه ، وشذوذ أفعاله ، لكن لا بأس أن نبدأ حديث الوليد بالمدافعين عنه ، فقد (قال الذهبي : لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة ، بل اشتهر بالخمر والتلوط ، فخرجوا عليه لذلك ، وذكر الوليد مرّة عند المهتدى فقال رجل : كان زنديقا ، فقال المهتدى: مه، خلافة الله عنده أجل من أن يجعلها في زنديق الامان ، هذا حديث المدافعين عن الوليد ، المنكرين أن يتهم بالكفر ، أو أن يوصف بالزندقة ، وهم في دفاعهم يسوقون حججا هشة ، فمن قائل أنه لم يتجاوز التلوط أو شرب الخمر ، وكأن ذلك هين أو يسير ، ومن قائل أن الله أرحم من أن يجعل خلافته في زنديق ، بينًا نرى أن الله قد رحمنا بخلافة الزنادقة ، من أمثال الوليد ، حتى يعطى أمثالنا حجة نفحم بها المزايدين ، المدعين أن الدولة لا تنفصل عن الدين ، وأنهما معا حبل الاسلام المتين ، بينا حقيقة الامر أن

⁽١٥) المرجع السابق ص ٢٥١ .

الاسلام فى أعلى عليين ، وأنه لايضار إلابالمسلمين ، وعلى رأسهم الحكام بأسم الإسلام ، وأنه لاضمان للمحكومين إن جار الحكام وأفسدوا ، فبيعتهم مؤبدة ، والشورى _ إن وجدت _ غير ملزمة ، أو إن شئنا الدقة مقيدة ، وأقرأ معى مافعل الوليد حين (قرأ ذات يوم _ « واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد ، من ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد » _ فدعا بالمصحف فنصب غرضا للنشاب « السهام » ، وأقبل يرميه وهو يقول :

أتوعد كل جبار عنيد فها أنا ذاك جبار عنيد إذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يارب خرقنى الوليد وذكر محمد بن يزيد المبرد (النحوى) أن الوليد ألحد فى شعر له ذكر فيه النبى وأن الوحى لم يأته عن ربه ، ومن ذلك الشعر:

تلسعب بالخلافة هاشمى بلا وحى أتاه ولاكتاب فقل لله يمنعنى شرابى (١٦) فقل لله يمنعنى شرابى (١٦) ولعل القارىء بعد قراءة ماسبق، لايذهل كا ذهلنا، ولاينزعج كا حدث لنا، ونحن نذكر له أن الوليد حاول نصب قبة فوق الكعبة ليشرب فيها عام حج هو ورفاقه وأن حاشيته نجحت فى اقناعه أن لايفعل بعد لأى، وأنه فى (تلوطه) رواد أخاه عن نفسه، فالواضح من سيرته أنه أطلق لغرائزه العنان، حتى غلبت شهوة الغناء والشراب على الخاصة والعامة فى أيامه كما يذكر المسعودى، وتألق نجوم الغناء فى على الخاصة والعامة فى أيامه كما يذكر المسعودى، وتألق نجوم الغناء فى وابن محرز، وطويس، ودحمان، ولعله أدرك أنه تجاوز الحد، فلم يعد يعنيه أن يضيف إلى ذنوبه ذنبا، أو إلى سيرته مثلبا، شأنه فى ذلك شأن ضعاف الإيمان، حين يقنطون من رحمة الله، فيضاعفون من معاصيهم، ونحن فى هذا لا نلتمس له عذراً، وإنما نعبر عن رأيه هو فى

[.] 179 - 170 - 170 , and 170 - 170 - 170 .

نفسه ، حين أطلقه شعرا فقال :

اسقنى يايزيد بالقرقارة قد طربنا وحنت الزمارة اسقنى اسقنى ، فإن ذنوبى قد أحاطت فما لها كفارة وبالفعل ، فقد أحاطت به الذنوب ، وتألب عليه الصالحون ، وانتهى الأمر بخروج ابن عمه يزيد بن الوليد عليه ، وقتله ، بعد خلافة قصيرة استمرت عاما وثلاثة أشهر وشاء القدر أن تكون خلافة يزيد أقصر ، فلا تستمر إلا خمسة شهور يموت بعدها ليتولاها بعده شقيقة ابراهيم لمدة سبعين يوما فقط ثم يعزل على يد مروان بن محمد ، انتقاما لمصرع الوليد بن يزيد ، ثم ينتهى عصر الدولة الأموية بمصرع مروان على يدي، العباسيين ، بعد خلافة استمرت حوالى خمس سنوات .

ونتوقف قليلا قبل أن ننتقل الى خلافة العباسيين ، مستخلصين نتيجتين نوجزهما فيما يلى :

النتيجة الأولى :

أننا نشهد في الدولة الأموية عهدا مختلفا كل الإختلاف عن عهد الراشدين ، أضاف إلى فتوحات الإسلام الكثير ، حتى امتدت الدولة الإسلامية من الهند شرقا إلى الأندلس غربا ، وأضاف إلى سلطة الدولة وهيبتها وتماسكها الكثير ، حيث لم يخرج فيها أحد من الأمويين على آخر ، إلا في نهاية الدولة حين خرج يزيد على الوليد ، ثم خرج مروان على يزيد فكان ذلك نذيرا بالنهاية ، بينا حفل تاريخ العباسيين بكثير من الخروج والإنقسام داخل الأسرة الحاكمة حتى قتل الإبن أباه ، والأب ابنه ، وشاع خلع الخلفاء وسمل أعينهم ، وقتلهم بسحق مذاكيرهم ، وغير ذلك من الأحداث على مدى الخمسمائة عام الأخيرة في حكم العباسيين ، وعلى حين يبدو أبو جعفر المنصور ، والمأمون ، رجال دولة متفردين في تاريخ الدولة العباسية ، لا يناظرهم أحد ، ولا يطاولهم متفردين في تاريخ الدولة العباسية ، لا يناظرهم أحد ، ولا يطاولهم

مطاول ، نرى أن الدولة الأموية على قصر عمرها قد حفلت برجال الدولة العظام ، وعلى رأسهم معاوية ، ورجل الدولة الأول في تاريخ الدولة الاسلامية كلها ، وقد يتساءل البعض ، وأين عمر ؟ ، ونرد عليه بأن عمر قد تفرد بأنه الوحيد في تاريخ الخلافة الإسلامية الذي يمكن أن يطلق عليه وصف (رجل الدين والدولة معا) ، بينها لا تجتمع الصفتان بعد ذلك لأحد ، فهناك رجال الدين مثل على ابن أبى طالب (رابع الراشدين)، وعمر بن عبد العزيز (الأموى)، والمهتدى (العباسي) ، وهناك رجال الدولة مثل (معاوية) ، (عبد الملك بن مروان)، (الوليد بن عبد الملك)، (هشام بن عبد الملك)، وهم أربعة خلفاء حكموا سبعين عاما ، بينها حكم الفترة الباقية (اثنتين وعشرين عاما) عشرة خلفاء بالتمام والكمال ، وحينما نذكر أسماء الخلفاء الأربعة السابقين مقترنا بلقب (رجل الدولة) ، نضع في اعتبارنا هيبة الحكم ، وفتح الثغور ، وعمارة البلدان ، وفي تقديرنا أن نجاح هؤلاء الخلفاء ، قد ارتبط ارتباطا وثيقا بفصلهم بين الدين والدولة عند قيامهم بأمانة الحكم ، ولعل موقف (معاوية) من (على) مثال واضح على ذلك ، ولعل موقف عبد الملك بن مروان من المصحف عندما بلغه نبأ ولايته مثال أوضح ، وقد أدرك كل منهم أنه لايولى بصفته الأصلح دنيا ، أو الأكثر ايمانا ، وإنما يولى بوسائل دنيوية محضة ، وعليه إن أراد أن يستمر ، أن يضع نصب عينه أن الولاية من جنس التولية ، فكلاهما دنيا وسطوة وحكم ، وقد أجاد الخلفاء الأربعة اختيار معاونيهم ، فكان منهم عمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، وزياد بن أبيه ، ومسلم بن عقبة ، والحجاج بن يوسف الثقفي ، وهم بموازين السلطة والسطوة رجال ، وبمقاييس عصرهم قادة ، وهم أهل الدهاء لاالنقاء ، والسيف لاالمصحف ، وقد ارتأوا جميعا أن أسهل السبل لإسكات المعارض قطع رأسه ، وأن الخوف إذا تمكن من النفوس توطن فيها ، فمكنوه ووطنوه وتعهدوه بالرعاية حتى صار ماردا ،

وحذوا حذو مؤسس دولتهم معاوية ، رجل الغاية لا الوسيلة ، رجل الحكمة الشهيرة (إن لله جنودا من عسل) ، حيث يروى عنه أنه كان يضع السم لمعارضيه في العسل ، وأنه هكذا كانت نهاية الحسن ، والأشتر النخعي وغيرهم ، ورغم أن أحدا لا يقر معاويه ، أو غيره على فعالهم ، أو على الأقل لا يدعو للتأسي بهم ، إلا أنه من الواجب أن نتعلم مما فعلوا درسا بليغا ..

إن على الحاكم ــ أى حاكم ــ أن يتعرف جيدا على ساحته ، وأن يتمسك جيدا بأسلحته ، وأن ينأى بنفسه وبحكمه عن استعارة سلاح الآخرين ، أو الإنتقال إلى ساحتهم ، أو الرقص على أنغامهم ، ولو حاول معاوية أو عبد الملك ، ولو حاول مساعدوهم مثل زياد أو الحجاج ، أن يحتكموا إلى القرآن ، أو يناظروا مخالفيهم حول صحيح الإيمان ، أو يفسروا قرارتهم بتعالم الاسلام ، أو يتباهوا على المخالفين لهم والخارجين عليهم بالصلاح والتقوى ونظافة اليد ونقاء السريرة ، لانتهى حكمهم قبل أن يبدأ ، ولأخلى معاوية مكانه لحجر بن عدى ، ولتنازل عبد الملك عن منصبه للحسن البصري ، لكنهم احتكموا للسيف ، وهو دستور عصرهم ، فدانت لهم الدولة ، وسهل عليهم الحكم ، وربما سعدت الرعية بالإستقرار والأمن والأمان ، ولعل عصرنا لا يخلو من سيف متحضر هو الدستور، لايسيل دما وإنما يحفظ استقراراً، ولا يطيح برؤوس وإنما يلزمها جادة الصواب ، وليس لحاكم في عصرنا ، أو لنظام حكم في عالمنا المعاصر إلاأن يستوعب درس السابقين ، بأسلوب العصر لابأسلوبهم ، وليس له أن يحاور الخارجين في ساحتهم ، أو بسلاحهم أو أن يرقص على أنغامهم ، وإنما عليه أن يلزمهم بالمحاورة في ساحته ، فليس أمامه ولا أمامهم ساحة غير ساحة الدستور ، وليس هناك من سلاح إلا القانون ، وليس هناك من أنغام إلا الديموقراطية والشرعية ، ليحمدوا الله أن لم يجدوا فينا يزيدا ، ولم يتطرف منا وليد ، ولم يتول وزارة الداخلية في بلادنا حجاج ، ولم يتملك منا عبد الملك ، ولم يدع أحد من حكامنا أنه لاحساب عليه ولاعقاب ، غاية ما في الأمر أنه يوكل إلينا حساب السياسة في أمور السياسة ، ويحتكم أمامنا إلى الدستور ومؤسسات الدولة في أمور الحكم ، ويترك ونترك حساب الآخرة إلى الله وليس إلى الجماعات الاسلامية أو أئمة المساجد المسيسين .

النتيجة الثانية:

أن الشعر والأدب وفن العمارة والغناء بل وأكثر من ذلك مذاهب الفقه واجتهادات الفقهاء ، قد بدأت في الظهور والتألق مع نهاية الدولة الأموية ، ومع انحسار القيود (الشكلية) للدولة الدينية ، ووصلت للغاية في العصر العباسي الأول ، يكاد القارىء يلاحظ علاقة طردية بين دنيوية الدولة وتألق الفكر والأدب والعلوم والفنون والفقه ، فحينا تزدداد هذه يتألق أولئك ، وعلى العكس من ذلك يضمحل كل شيء مع ازدياد سطوة الدين في الدولة الدينية إلاالعبادة وقصص الزهاد وأقوال الصالحين ، ولا أحسب أن ما أذكره هنا استنتاج بقدر ماهو حقيقة بسيطة وواضحة ، وقد مضى عهد الراشدين ، وخلدت لنا كتب التاريخ سكناته وأحداثه ، فلم نسمع فيه قصيدة لافتة ، أو فنا يطرب أو يهز الوجدان أو يبقى للأجيال ، ذلك لأن الفن حرية ، والحرية لاتتجزأ ، والفنان لايتألق إلااذا أحس بفكره طليقا ، وبوجدانه منطلقا ، وبوجدان الآخرين مرحبا ، وبأذهانهم سعيدة بإبداعاته ، مستعدة أن تغفر له شطحاته ، مقبلة على الحياة لا على الموت ، متفتحة للنغم لاللوعيد ، ولا أحسب أن ذلك كله جزء من طبيعة الدولة الدينية ، بل هو متنافر معها كل التنافر ، متناقض مع قواعدها ، أشد التناقض ، ولعل إحدى مشاكل الداعين للدولة الدينية أنهم يدركون أنها تحجر على كل إبداع أو تفتح أو إجهاد للذهن أو اجتهاد للعقل ، وأن كل ما يعيشه الناس ويتقبلونه تقبلا حسنا ، لا يمكن قبوله بمقاييس الدولة

الدينية بحال ، فالأغاني مرفوضة ، والموسيقي مكروهة عدا الضرب على الدفوف، والمغنيات فاجرات نامصات متنمصات، والمتغنون بغير الذكر ومدح الرسول فاسقون يلهون المسلمين عن ذكر الله ويدعونهم إلى الفاحشة ، وممارسة المرأة للرياضة فتنة وإثارة للفتن ، واختلاطها بالرجال جهر بالفسق ، والتمثيل مرفوض لأنه كذب ، ولأن هزله جد وجده هزل ورسم الصور للأحياء حرام، وإقامة التماثيل شرك، والديموقراطية مرفوضة لأنها حكم البشر وليس حكم الله ، ومعاملة أهل الذمة على قدم المساواة إن لم تكن منكرا فهي مكروهة ، وموالاتهم مخالفة لمعلوم من الدين بالضرورة ، ولا ولاية للمرأة ، ولا ولاية للذمّي ، وباختصار عليهم أن يهدموا كل شيء ، ويظلموا كل شيء ، ويمنعوا كل شيء ، وأن تقام دولتهم على أنقاض كل شيء ، وبديهي أن الحديث في هذا الإطار عن حرية الفكر لغو ، وأن ادعاء حرية العقيدة هراء ، وأن تصور نهضة الأدب أو الفن نوع من أحلام اليقظة لا يستقم مع الواقع ، ولا يستقم الواقع معه ، ولعل هذا أحد أسباب حرصهم على الإمتناع عن بلورة برنامج سياسي متكامل ، به قدر قليل من المواعظ والكلمات الطنانة ، وقدر كبير من تصور الواقع أو معايشته ، وبه قدر ولو معقول من احترام عقولنا ، ناهيك عن احترام مشاعرنا .

وننتقل إلى دولة العباسيين

قراءة جديدة في أوراق العباسيين

ليست الدولة العباسية في حاجة إلى تقديم ، فقد قدمت نفسها بنفسها على يد مؤسسها ، السفاح ، أول خلفاء بنى العباس ، المعلن على المنبر يوم مبايعته (أن الله رد علينا حقنا ، وختم بنا كما افتتح بنا ، فاستعدوا فأنا السفاح المبيح ، والثائر المبير) ، وقد أثبت السفاح أنه جدير بالتسمية ، فقد بدأ حكمه بقرارين يغنيان عن التعليق وأظن أنه ليس لهما سابقة في التاريخ كله ، كما لا أظن أن أحدا بعد السفاح قد بزه فيما أتاه ، أو فاقه فيما فعل ، أما القرار الأول ، أو القرار رقم (ا) بلغة العصر الحديث فهو أمره بإخراج جثث خلفاء بنى أمية من قبورهم ، وجلدهم وصلبهم ، وحرق جثثهم ، ونثر رمادهم في الريح ، وتذكر لنا كتب التاريخ ما وجدوه ، فيقول ابن الأثير (١) (فنبش قبر معاوية بن أبي سفيان فلم يجدوا فيه إلاخيطا مثل الهباء ، ونبش قبر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان فوجدوا فيه حطاما كأنه الرماد ، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجدوا جمجمته ، وكان لا يوجد في القبر إلا العضو بعد المعضو غير هشام بن عبد الملك فإنه وجد صحيحا لم يبل منه إلا أرنبة أنفه غير هشام بن عبد الملك فإنه وجد صحيحا لم يبل منه إلا أرنبة أنفه

⁽١) الكامل فى التاريخ لابن الأثير ــ ج ٤ ــ ص ٣٣٣ ــ مرجع سابق .

فضربه بالسياط وصلبه وحرقه وذراه في الريح ، وتتبع بني أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم فأخذهم ولم يفلت منهم إلا رضيع أو من هرب إلى الاندلس) ، ويروى المسعودي القصة بتفصيل اكثر فيقول(٢) (حكى الهيثم بن عدى الطائي ، عن عمرو بن هانيء ، قال : خرجت مع عبد الله بن على لنبش قبور بني أمية في أيام أبي العباس السفاح ، فانتهينا إلى قبر هشام ، فاستخرجناه صحيحا ما فقدنا منه إلا خورمة أنفه ، فضر به عبد الله بن على ثمانين سوطا ، ثم أحرقه ، واستخرجنا سليمان من أرض دابق ، فلم نجد منه شيئا الا صلبه وأضلاعه ورأسه ، فأحرقناه ، وفعلنا ذلك بغيرهم من بني أمية ، وكانت قبورهم بقنسرين ، ثم انتهينا إلى دمشق ، فاستخرجنا الوليد بن عبد الملك فما وجدنا في قبره قليلا ولا كثيراً ، واحتفرنا عن عبد الملك فلم نجد إلا شئون رأسه ، ثم احتفرنا عن يزيد بن معاوية فلم نجد إلا عظما واحدا ، ووجدنا مع لحده خطا أسود كأنما خط بالرماد في الطول في لحده ، ثم اتبعنا قبورهم في جميع البلدان ، فأحرقنا ما وجدنا فيها منهم) ، ولعلى أصارح القارىء بآننى كثيرا ما توقفت أمام تلك الحادثة بالتأمل ، ساعيا لتفسيرها أو تبريرها دون جدوی ، مستبشعا لها دون حد ، فقد یجوز قتل الکبار تحت مظلة صراع الحكم ، وقتل الصغار تحت مظلة تأمين مستقبل الحكم ، ومحو الآثار تحت مظلة إزالة بقايا الحكم (السابق) ، لكن إخراج الجثث .. وعقابها .. وصلبها .. وحرقها .. أمر جلل .. والطريف أن البعض رأى في ذلك معجزة إلهية ، فالجثة الوحيدة التي وجدت شبه كاملة .. وعذبت (إن جاز التعبير) وصلبت .. وحرقت ثم نثر رمادها في الريح هي جثة هشام بن عبد الملك ، وقد رأى البعض في ذلك انتقاما إلهيا من هشام اذ خرج عليه زيد بن على بن الحسين ، وقتل في المعركة ، ودفنه رفاقه في ساقية ماء ، وجعلوا على قبره التراب والحشيش لإخفائه ، فاستدل على مكانه قائد جيش هشام ، (فاستخرجه وبعث برأسه إلى

هشام ، فكتب إليه هشام : أن اصلبه عريانا ، فصلبه يوسف كذلك ، وبني تحت خشبته عمودا ثم كتب هشام إلى يوسف يأمره بإحراقه وذروه في الرياح)(٣) ، وإذا فسرنا ما حدث لهشام بالانتقام وبالجزاء من جنس العمل ، فيماذا نفسر ما حدث لغيره ، وفي أي نص من كتاب الله وسنة رسوله وجد العباسيون ما يبرر فعلتهم ، وأين كان الفقهاء والعلماء من ذلك كله ، أين أبو حنيفة وعمره وقتها قد تجاوز الخمسين ، وأين مالك وعمره وقتها قد تجاوز الأربعين ، ولم لاذوا بالصمت ولم لاذ غيرهم بما هو أكثر من الصمت ، أقصد التأييد ، والتمجيد، والأشعار، ورواية الأحاديث المنسوبة للرسول والمنذرة بخلافة السفاح ومنها ما أورده ابن حنبل فى مسنده مثل (يخرج رجل من أهل بيتي عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتن ، يقال له السفاح ، فيكون إعطاؤه المال حثيا) ، ومثل ما ذكره الطبري من (أن رسول الله أعلم العباس عمه أن الخلافة تؤول الى ولده ، فلم يزل ولده يتوقعون ذلك) أو لعلهم كانوا منشغلين بقصة مأدبة السفاح ، وهي ما أشرنا إليه بالقرار الثاني في خلافته ، وهو قرار خليق بأن يدرس في أيامنا هذه في معاهد السينها كنموذج رائع لحبكة الاخراج، وتسلسل السيناريو وترابطه ، ليس هذا فحسب ، بل إن القرار قد سبقته (بروفة) ، أي تجربة حية في نفس موقع التمثيل ، ولن يشك القاريء في أن كل ما حدث كان مرتبا ، وأن الأقدمين كانوا على دراية واسعة بفن التشويق ، وكانوا أيضا على مقدرة كبيرة في تدبير المفاجأة ، ثم تبريرها بحيث تمر طبيعية ومتناسقة ومتسقة مع سياق الأحداث ، ولنبدأ بالبروفة ولنقرأها معا كما ذكرها ابن الأثير⁽¹⁾ (دخل سديف « الشاعر » على السفاح وعنده سليمان بن هشام بن عبد الملك ، وقد أكرمه فقال سديف:

[.] (7) مروج الذهب للمسعودي _ _ ج (7) ص (7) _ مرجع سابق .

⁽٤) الكامل فى التاريخ لابن الأثير ـ ج ٤ ــ ص ٣٣٣ ــ مرجع سابق .

لا يغرنك ما ترى من رجال إن تحت الضلوع داء دويا فضع السيف وارفع السوط حتى لا ترى فوق ظهرها أمويا فقال سليمان: قتلتني ياشيخ، ودخل السفاح وأخذ سليمان فقتل).

ومن قراءة ما ذكره ابن الأثير يمكن ترتيب سيناريو الأحداث على النحو التالى: السفاح يؤمّن أحد كبار الأمويين (نجل خليفة سابق) — السفاح يبالغ فى تأمينه وطمأنته بدعوته الى الطعام ، وإكرامه — يدخل شاعر على السفاح ويبدو دخوله كأنه مفاجأة — ينطق الشاعر بأبيات تدعو للانتقام من الأمويين وتستنكر معاملتهم بالرفق أو اللين — يصرخ الأموى قائلا: قتلتنى ياشيخ — ينفعل الخليفة بقول الشاعر فيقتل الأموى — ينتهى المشهد .

والآن إلى القرار أو الحادثة أو الفيلم الكامل لما فعله السفاح بعد ذلك وكرر فيه نفس ما حدث في البروفة ، مع إتقان أكثر ، وتفنن غير مسبوق في التمثيل (بالأمويين) ، ولنقرأ معا ما ذكره ابن الأثير ($^{\circ}$) مسبوق في التمثيل (بالأمويين) ، ولنقرأ معا ما ذكره ابن الأثير الله مبديف $^{(\Gamma)}$ على عبد الله بن على « وفي رواية اخرى على السفاح $^{(V)}$ معلى عبد الله بن على « وفي رواية اخرى على السفاح $^{(V)}$ وعنده من بنى أمية نحو تسعين رجلا على الطعام فأقبل عليه شبل فقال : أصبح الملك ثابت الأساس بالبهاليل من بنى العباس طلبوا وتر هاشم فشفوها بعد ميل من الزمان وباس لا تقيلن عبد شمس عثارا واقطعن كل رقلة وغراس فظا أظهر التودد منها وبها منكم كحر المواسي فأزلوها بحيث أنزلها اللهبدار الهوان والإتعاس (إلى آخر القصيدة . .)

⁽٥) المرجع السابق ص ٣٣٣ .

⁽٦) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

⁽٧) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

فأمر بهم عبد الله (وقيل أنه السفاح)(^) فضربوا بالعمد حتى قتلوا وبسط عليهم الأنطاع فأكل الطعام عليها وهو يسمع أنين بعضهم حتى ماتوا جميعا) .

والرواية السابقة تبدأ بتأمين السفاح للأمويين الذين زاد عددهم هذه المرة إلى تسعين ، والمأدبة هي نفسها ، ومادام المضيف هو الخليفة فالكرم وارد ، والطمأنينة لا حد لها ، وفجأة يدخل الشاعر ، ويستنكر اكرامهم ، ويدعو للثأر منهم ، فيتغير وجه الخليفة ، ويقوم إليهم ثائرا ، و ...

وهنا نتوقف لأن هنا جديدا مفزعا ، فقد أمر السفاح بضرب رؤوسهم بأعمدة حديدية ، بحيث تتلف بعض مراكز المخ ، ويبقى الجسد حيا ، مصطرعا بين الحياة والموت ، وما أن يرى السفاح أمامه تسعين جسدا منتفضا ، تقترب مسرعة من الموت ، وترتفع أصواتها بالأنين ، حتى يأمر بوضع مفارش المائدة فوقهم ، ثم يجلس فوق هذه المفارش ، ويأمر بالطعام فيوضع أمامه فوق الأجساد ، ويبدأ في تناول عشائه بينها البساط يهمد هنا ويهمد هناك ، وبين همود وهمود ، يزدرد هو لقمة من هذا الطبق ، ولقمة من ذاك ، حتى همد البساط كله ، ففرغ من طعامه ، وتوجه إلى الله بالحمد ، وإلى حراسه بالشكر ، وإلى خاصته بالتهنئة ، ولعله قال لنفسه ، أو لخاصته ، والله ما أكلت أهنأ ولا ألذ ولا أطيب من هذا الطعام قط ، فليس أقل من هذا الحديث ما يلائم سلوك السفاح ، ذلك الذي يزدرد اللقيمات على زفرات الأنين ، ويساعده على الهضم صعود الأرواح ، وقد نفهم أن يقتل الحاكم الجديد حكام الأمس، أو أن يتخلص بالقتل من منافسيه على الحكم، أو مناوئيه على السلطة ، فقد حدث هذا كثيرا ، وأقرب نماذجه مذبحة الماليك بالقلعة على يد محمد على ، لكن ما لا نفهمه ، أن يجلس الخليفة

⁽٨) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

فوق الضحايا ، وأن يهنأ له الطعام فوق بركة من الدماء ، وعلى بساط يترجرج مع اصطراع الأجساد ، وعلى أنغام من صراخ الضحايا حين يواجهون الموت ، بل ربما وهم يسعون إليه هربا من الألم والعذاب .. نحن هنا أمام تساؤل تطرحه هذه الحادثة ، وأمثالها كثير ، قبل المناب من المناب ، والمناب ، أو المناب المناب ، والمناب ، والمناب ، والمناب ، والمناب ، أو المناب ، والمناب ،

نحن هنا أمام تساؤل تطرحه هذه الحادثة ، وأمثالها كثير ، قبل السفاح وبعد السفاح ، ربما ليست بهذه الروعة في الإخراج ، أو الحنكة في التدبير ، أو السادية في العبير ، لكنها في النهاية تحمل نفس الدلالة ، وتنقل إلينا نفس الرسالة ، يتساوى في ذلك مقتل حجر بن عدى على يد معاوية أو الحسين على يد يزيد أو ابن الزبير على يد الحجاج أو (زيد بن على) على يد هشام ، والتساؤل عن كنه الخلافة التي يدعون أنها إسلامية وينادون بعودتها من جديد ، هل هي إسلامية حقا فنزنها بمقياس الإسلام ، فتخرج منه ، وتنبوعنه ، وينتهي الحوار حولها إلى موجز مفيد ، فحواه أنهم ادعوا أنها إسلامية فأثبتنا أنها لم تكن ، وكفي الله المؤمنين شر (الخلافة) ، أم أنها كانت حكما استبداديا يتستر برداء الدين ، فنثبت عليهم الحجة ، ونلقمهم حجرا علمانيا حين نوضح لهم الفرق بين استبداد الحكم الديني في العصور الوسطى ، عصور الاستبداد والتعذيب والجبروت ، وعلمانية العصر الحديث ، عصر الديمقراطية وحقوق الانسان واحترام الآدمية ، أحسب أن الأمر لا يخرج عن ادعاء من الإدعاءين ، وأحسب أيضا أن الإجابة واضحة في الحالين ، غير أن ذلك كله يطرح سؤالا أكثر وضوحا ، وهو لوضوحه وبساطته لا يحتاج من القارىء إلى جهد أو اجتهاد لإجابته : هل صحيح أن العلمانية هم غرب لا هم شرق ، وأنها مبررة في الغرب باستبداد الحكم بالدين أو باسم الدين ، بينا لم نعرف نحن في الشرق نظيرا لذلك ، أو مثالًا له ؟ ، أحسب أنه لو كان مبرر العلمانية في الغرب هو استبداد الحكم في ظل الكنيسة ، لكان مبررها في الشرق هو استبداد الحكم في ظل (الخليفة) ، سلطان الله في أرضه ، القاتل لمن يشاء ، المانح للعطاء ، والمانح للبلاء ، وإذا كان السفاح قد وصف نفسه على

المنبر بأنه السفاح المبيح ، فان رياح بن عثمان والى الخليفة المنصور على المدينة قد وصف نفسه على منبر الرسوم بما هو أنكى حيث قال : (يا أهل المدينة ، أنا الأفعى ابن الأفعى)(1) ، وإذا تباهى الخلفاء بأنهم سفاحون ، وتباهى الولاة بأنهم أولاد الأفاعى ، أيبقى من يدعى أن الاستبداد باسم الدين هم غرب ، وأن العلمانية كخلاص منه فكر غربي وافد لا علاقة له بواقع الشرق وهمومه ؟

أحسب أن البعض الآن يردد بينه وبين نفسه ، ها هو يصطاد فى الماء العكر ، ويتوقف كثيرا عند السفاح حتى ينال مأربه فى الطعن فى الخلافة الإسلامية ، لكن ردنا عليه يسير ، فليست هناك علاقة بين السفاح وبين الإسلام أو الحكم به ، فليقل عنه ما يشاء ، وليطعن فيه كا يشاء ، وليحاور وليداور ، فليس فى هذا كله غناء ، فالمسافة بين حكم السفاح والحكم بالإسلام كالمسافة بين الأرض ، سابع أرض ، والسماء ، سابع سماء ..

ولحسن الحظ _ حظى وحظ القارىء _ أن الرد على ذلك من أيسر ما يكون ، فلولا الإسلام ، المظهر لا الجوهر ، والرداء لا المضمون ، ما فعل السفاح ما فعل ، لا هو ولا سابقوه ، ولا لاحقوه ، فأى ولاء كان يربط المصرى مثلا بالسفاح فى الأنبار ، أليس هو الولاء لخليفة المسلمين ، وللحاكم باسم الإسلام ، وأى دافع لهذا الولاء ، أليس الدافع هو الإرتباط بالإسلام ، وجيوش الأحاديث النبوية التى نسبها الوضاعون للرسول حول خلافة بنى العباس ، واجتهادات الفقهاء عن طاعة الخليفة ولو كان غاشما ، وفسق الخارج عن الطاعة ، وكفر المفارق للجماعة ، وأى مدخل ساقه السفاح فى خطاب توليته وتناقله الرواة ، وردده الوعاظ ، أليس هو مدخل العدل والتقى والعقيدة ، أليس هو مدخل العدل والتقى والعقيدة ، أليس هو مطمه القائل على المنبر (١٠) (الحمد الله الذي اصطفى الإسلام وشرفه وعظمه

⁽٩) اليعقوبي ـــ ج ٢ – ص ٢٥١ .

⁽١٠) تاریخ الأمم والملوك للطبری ـــ مرجع سابق ـــ ج ١٦ ص ٨٢ – ٨٤ .

واختاره لنا وأيده بنا وجعلنا أهله وكهفه وحصنه والقُوَّام به والذابين عنه والناصرين له وألزمنا كلمة التقوى وجعلنا أحيّ بها وأهلها وخصنا برحم رسول الله عَلَيْكُ وقرابته _ إنى لأرجو أن لا يأتيكم الجور من حيث أتاكم الحير ولا الفساد من حيث جاءكم الصلاح وما توفيقنا أهل البيت إلا بالله)، ولأنه كان متوعكا فقد أكمل داود بن على الخطبة فقال (لكم ذمة الله تبارك وتعالى وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وذمة العباس رحمه الله أن نحكم فيكم بما أنزل الله ونعمل فيكم بكتاب الله ونسير في العامة منكم والخاصة بسيرة رسول الله عقله — الزموا طاعتنا ولا تخدعوا عن أنفسكم فإن الأمر أمركم ، فإن لكل أهل بيت مصرا وإنكم مصرنا ، ألا وأنه ما صعد منبركم هذا « يقصد منبر الكوفة » خليفة بعد رسول الله إلا أمير المؤمنين على وأمير المؤمنين عبد الله بن عمد « وأشار بيده إلى أبي العباس » فاعلموا أن هذا الأمر فينا ليس بخارج منا حتى نسلمه إلى عيسى بن مريم) .

الحكم بما أنزل الله إذن كان وسيلته إلى قلوب الناس وبيعتهم وولائهم ..

السير فى العامة والخاصة بسيرة رسول الله كان ما عاهد عليه الناس ، وما بايعه الناس عليه .

الحديث المختلق عن خلافة العباسيين حتى يسلموها إلى عيسى بن مريم كان السبيل إلى استسلام الرعية لقدرها ، والانشغال عن ظلم الولاة ، بصدق النبوءة المدعاة ..

هكذا بدأ أمر العباسيين ، وهكذا يبدأ أى أمر للحكم الدينى وتحت نفس الدعاوى البراقة ، التى نسمعها اليوم كما سمعها الكوفيون بالأمس .. الحكم بما أنزل الله .. السير بسيرة رسول الله .. تطبيق شرع الله .. العدل .. البركة .. وهكذا كان ينتهى الأمر دائما .. كما

رأينا في أول عهد السفاح ثم كم سنرى بعد عهد السفاح ، ذلك الذي لا ينتهي الحديث عنه ، إلا بذكر سنة استنها ، ثم أصبحت قاعدة لمن تلاه من خلفاء بني العباس ، ونقصد بها عدم احترام العهود والمواثيق ، والفتك بالأنصار قبل المناهضين ، وقد فعل السفاح ذلك في واقعتين شهيرتين الأولى حين أعطى ابن هبيرة قائد جيوش مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين ، كتابا يحمل امضاءه ويتعهد له بالأمان ، ثم قتله بعد أيام من استسلامه ، والثانية حين قتل وزيره أبا سلمة الخلال أحد مؤسسي الدولة العباسية في الكوفة ، وتعمد أن يتم ذلك على يد أبي مسلم الخراساني ، المؤسس الأول للدولة ، حيث لا يعرف تاريخ الدولة العباسية في عهد السفاح فضلا إلا لرجلين ، أولهما أبو مسلم الذي أسس الدولة في خراسان وسلم الخلافة إلى السفاح ، وثانيهما عبد الله بن على عم السفاح وقائد جيوش العباسيين في موقعة الزاب التي انتصر فيها على الأمويين انتصارا نهائيا ، ويقال أن السفاح كان يسعى لقتل الاثنين ، وهو ما لا نجد دليلا عليه في كتب التاريخ ، غير أن أبا جعفر المنصور ، ثاني الخلفاء العباسيين ، والمؤسس الحقيقي للدولة العباسية ، والذي يحتل فيها موقعا مناظرا لموقع معاوية في دولة الأمويين ، قام بذلك الواجب خير قيام ، فسلط أولا أبا مسلم الخراساني لقتل عبد الله بن على ثم تولى هو بنفسه قتل أبي مسلم ، ولم يشفع له صياح أبي مسلم : استبقني ياأمير المؤمنين لعدوِّك ، بل رد عليه : وأي عدو لي أعدى منك ؟ وليس للقارىء أن يتعجب حين يعلم أن أبا مسلم لم يفعل للسفاح ثم للمنصور إلا (كل الخير) ، وأنه كان صاحب الفضل الأول عليهما وعلى دولتهما ، لكن ذلك بالتحديد كان سبب قتل المنصور له ، فقد دخل عليه ولي عهده (عيسي بن موسى) فوجد أبا مسلم قتيلا ، (فقال : قتلته ؟ قال : نعم ، قال : إنا لله وإنا اليه راجعون ، بعد بلائه وأمانته ؟ فقال المنصور : خلع الله قلبك ! والله ليس لك على وجه الأرض عدو أعدى منه ، وهل كان لكم مُلك في حياته ؟)

هذا نموذج مثالي لما عرف باسم الميكيافيلية، نسبة إلى (ميكيافيلي) ، والتي توجز في تبرير الوسيلة بالغاية ، وتُفصُّل في تطبيق ذلك على شئون الحكم وسيرة الحكام ، وتبدو جلية على يد المنصور ، الذي وطأ بأقدامه أعناق الرجال ، وتفرد بأسلوبه المميز في الحكم ، فهو يبدأ أولا بالتخلص من أصحاب الفضل عليه ثم يتحول إلى المعارضين وهو لا يعرف إلا القتل وسيلة للقضاء على معارضيه ، ولا يعرف للعواطف سبيلا ، ولا تعرف العواطف إليه طريقا ، ولأنه قوى لم يحترم إلا القوة ، ولعل هذا ما يفسر إعجابه بهشام بن عبد الملك ، ووصفه له بأنه (رجل بني أمية) ، ثم إعجابه الشديد بعبد الرحمن بن معاوية بن هشام ، الخليفة الأموى في الأندلس ، على الرغم من هزيمة جيشه على يديه في أشبيليه ، بل ربما بسبب هذه الهزيمة ، التي لم تردعه ، ولم تمنعه من محاولة استمالته بالهدايا ، ووصفه قائلا : (.. اقتحم جزيرة شاسعة المحل ، نائية المطمع ، عصبية الجند ، ضرب بين جندها بخصوصيته ، وقمع بعضهم ببعض بقوة حيلته ، واستمال قلوب رعيتها .. إن ذلك لهو الفتي كل الفتي الذي لا يكذب مادحه) ، بل يقال أن المنصور هو الذي سمى عبد الرحمن بصقر قريش ، ولما فشل في استمالته بالتودد أظهر وجها آخر لأسلوبه السياسي ، وهو الوجه الذي أظهره تشرشل في الحرب العالمية الثانية عندما أعلن أنه مستعد للتحالف مع الشيطان لهزيمة النازية ، وهو نفس ما فعل أبو جعفر ، حين تحالف مع (شارلمان) ثم مع (ببين) ملكي الفرنجة ، ضد عبد الرحمن الخليفة الأموى المسلم ، وهو التحالف الذي فشل في هزيمة عبد الرحمن(١١) ، ونجح في ذات الوقت في اقرار القاعدة المنصورية : افعل أي شيء .. اسلك أي سبيل .. تحالف مع أعدى الأعداء .. المهم أن تصل إلى غايتك .. وتنتصر على عدوك ، وخلال ذلك كله انس الإسلام ،

⁽¹¹⁾ التاريخ الإسلامي العام د. على ابسراهيم حسن مكتبة النهضة المهضة المهمية ـ ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

وتغافل عن أحكام القرآن ، وتجاهل السنة ، وابتعد بقدر ما تستطيع عن سيرة الراشدين، وتذكر فقط أنك (سلطان الله في أرضه ١٢٠)، (وظل الله الممدود بينه وبين خلقه)(١٣) ، واستند في حكمك إلى حق بني العباس في الخلافة ، وليس إلى حق الرعية في الإختيار ، ولعل هذا المنهج هو ما قاد العلويين إلى مناهضة المنصور ، فمادام النسب هو الفيصل، فهم أقرب إلى الحكم، وأحق بالخلافة، وقد دار حوار طريف بين المنصور من ناحية ، ومحمد العلوى المشهور باسم (النفس الزكية) وأخيه ابراهم من ناحيه أخرى ، ومبعث الطرافة أن الحوار كله يدور حول إثبات أحقية الخلافة بالنسب ، مع تجاهل كامل لما يسمى بالشعب ، أو ما كان يطلق عليه وقتها اسم الرعية ، فمحمد (النفس الزكيه) وأخوه ابراهيم ، يريان أنهما من نسل على وفاطمة ، وأنهما حفيدا الرسول ، وأنهما بهذا ولهذا أحق ، والمنصور يرى أن العم أقرب من ابن العم ، وأنه بذاك ولذاك أحق ، وأنا _ بعد استئذان القارىء _ أرى أنها مأساة أن أبايع حاكما لمجرد أنه من نسل على ، أو أناصر حاكما آخر لأنه من نسل العباس ، وأتجاوز فأقول : أنه لوعاش للرسول من نسله ذكور ، ما بايعت حفيدا من أحفاده لمجرد انتسابه إليه ، فالنبوة لا تورث ، والصلاح لا ينتقل بالضرورة للأبناء ، ولا مانع أن يكون (نوح) نبيا ، وأن يكون ابنه في ذات الوقت (عمل غير صالح) ، غير أن الطريف في حوار المنصور والنفس الزكية ، أنه انتقل إلى الغمز ، فالنفس الزكية يرد على عرض المنصور بالأمان بغمزة موجعة حين يذكر (أى الأمانات تعطيني ؟ أمان ابن هبيرة ؟ أم أمان عمك عبد الله بن على ؟ أم أمان أبي مسلم ؟) ، فيرد عليه المنصور غامزا في الحسن « جد النفس الزكية ، قائلا (ثم كان الحسن فباعها معاوية بخرق ودراهم ، ولحق بالحجاز وأسلم شيعته بيد معاوية ، ودفع الأمر إلى غير

⁽١٢) وصف المنصور لنفسه في خطبة شهيرة بالمدينة .

⁽١٣) التعبير الأدبى الشائع عند وصف الخلفاء في العصر العباسي الأول .

أهله)(١٤) . والمنصور يشير الى مبايعة الحسن لمعاوية أو بمعنى أدق إلى الصلح بينهما ، ذلك الصلح الذي أثار مشكلة بسبب بطء (وسائل الاتصال) في تلك الأيام، فقد أرسل الحسن إلى معاوية يصالحه على شروط مالية . وفي نفس الوقت كان معاوية قد ارسل إلى الحسن صحيفة بيضاء ختم أسفلها وترك للحسن أن يشترط فيها ما يشاء ، ووصلت الرسالتان في وقت واحد ، وطمع الحسن فكتب في صحيفة معاوية شروطا جديدة طلب فيها أضعاف ما طلب في رسالته ، وعندما التقيا تمسك معاوية بخطاب الحسن وتمسك الحسن بخطاب معاوية ثم تصالحا على خمسة ملايين هي أموال بيت مال الكوفة(١٥) . ولسنا في مجال تقييم فعل الحسن ، وحسبنا أن نذكر أنه استراح وأراح ، أراح المسلمين من القتال ، وأراح عبد الله بن عباس (الذي ما أن علم بالذي يريد الحسن عليه السلام أن يأخذه لنفسه حتى كتب إلى معاوية يسأله الأمان ويشترط لنفسه على الأموال التي أصابها فشرط ذلك له معاوية)(١٦). وسوف يهنأ ابن عباس بما حصل عليه من مال البصرة حتى نهاية حياته ، فقد قَتِل على وتنازل الحسن وسمح معاوية ، وسوف يهنأ أيضا الحسن بمال الكوفة حتى حين ، فسوف يتخلص منه معاوية بدس السم له حين يرشح يزيدا لخلافته ، ونعود إلى المنصور ، الذي لم يتحمل محاورة محمد طويلا ، فقبض على أبيه وعمومته وكثير من أهله وحبسهم معذبين حتى الموت ، وهاجم محمدا بالمدينة وقاتله حتى قتله ، ثم هاجم أخاه ابراهم في البصرة وقاتله حتى قتله ، ولم يكن المنصور في ذلك كله مدافعا إلا عن الملك ، فقد (ذكر أن المنصور هيئت له عجّة من خ وسكر فاستطابها ، فقال : أراد ابراهيم أن يحرمني هذا وأشباهه)(١٧). والشاهد هنا أن أحد الطرفين كان يدافع عن

⁽١٤) المرجع السابق ص ٣٥٥ .

⁽١٥) تاريخ الأمم والملوك للطبرى ، ج ٤ ـــ ص ١٢١ – ١٢٥ .

⁽١٦) المرجع السابق ص ١٢١ .

⁽١٧) مروج الذهب للمسعودي ــ ج ٣ص ٣٠٩ ــ مرجع سابق .

(النسب)، وأن الطرف الآخر كان يدافع عن (العجّة)، وأن المسلمين في الفريقين كانوا يعتقدون أنهم يدافعون عن صحيح الإسلام، دليلنا على ذلك ما حفلت به خطب الفريقين من آيات وأحاديث ووعد بالجنان ووعيد بسقر، ولم يكن الأمر عسيرا بالنسبة لمحمد وابراهيم، فآيات الحكم بما أنزل الله موجودة، وما أيسر أن ينتقلا منها إلى الحديث عن شمائل الرسول، وفضائل على، ولم يكن الأمر عسيرا أيضا على المنصور، فما أكثر الأحاديث عن شتى عصا الطاعة، ومفارقة الجماعة، وما أيسر الاستشهاد بآيات الافساد في الأرض، فقد روى عن المنصور أنه عندما تسلم كتاب انتصار جيشة على ابراهيم، تلا هذه الآية (١٨) (وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة، كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله، ويسعون في الأرض فسادا، والله لا يحب المفسدين)، ثم صعد إلى المنبر وقال: السعيد من وعظ بغيره، اللهم لا تكلنا إلى خلقك فنضيع ولا إلى أنفسنا فنعجز، فلا تكلنا إلا إليك.

وهكذا أقنع أفراد جيش المنصور أنفسهم بأن الله نصر الحق بهم ، وسيجزى الله الشاكرين ، وأقنع من تبقوا من جيش محمد وابراهيم انفسهم بأنه اختبار من الله ، وبلاء إلى حين ، وسيجزى الله الصابرين ، وانطلق كل فريق قانعا بما اعتقد أنه جزاؤه من عند الله ، ولم تنقل لنا كتب التاريخ خلال ذلك كله موقفا مشهودا لفقيه ، أو دفاعا طليا عن الحق من إمام من أئمة المسلمين ، وما أكثرهم في عهد المنصور ، فقد عاصره أبو حنيفة ، ومالك ، والأوزاعي ، وعمرو بن عبيد ، وسفيان الثورى ، وعباد بن كثير ، وجعفر بن محمد الصادق ، وغيرهم ، وما كان تعذيب المنصور لأبي حنيفة وحبسه وجلده ودس السم له في النهاية إلا لرفضة ولاية القضاء ، وما كان جلد المنصور لمالك وهو عارى الجسد غير مستور العورة تشهيرا به جلد المنصور لمالك وهو عارى الجسد غير مستور العورة تشهيرا به

⁽١٨) المرجع السابق ص ٣٠٩ .

إلا لذكره حديثا عن الرسول لم يعجبه ، وكلا الموقفين لا يصلحان نموذجا للجهاد ، أو مثالا على مناوأة الحاكم إن حاد ، أو دليلا على أن الحق يعرف بالرجال ، وينصر بالرجال ، وينبرى للدفاع عنه الرجال ..

ولا بأس أن ننهي حديث المنصور ، بحديث ابن المقفع الذي أرسل للمنصور كتابا صغير الحجم ، عظم القيمة أسماه (رسالة الصحابة) ، نصح فيه الخليفة بحسن اختيار معاونيه ، وحسن سياسة الرعية ، وكان في نصحه رفيقا كل الرفق ، رقيقا غاية الرقة ، ولعله كان ينتظر من المنصور تقديرا أدبيا وماديا يليق بجهده ، ولعله لم يتصور أن مجرد إسداء النصح للمنصور جريمة ، وأن غاية دور الأديب في رأى المنصور أن يمدح، ومنتهي دور المفكر أن يؤيد، وأن عقاب من يتجاوز دوره كما فعل ابن المقفع ، أن يفعل به كما فعل بابن المقفع ، الذي قطعت أطرافه قطعة قطعة ، وشويت على النار أمام عينيه ، وأُطَعِمَ إياها مجبرا ، قطعة قطعة ، حتى أكرمه الله بالموت في النهاية ولعله تساءل وهو يمضغ جسده بأمر أمير المؤمنين ، أي أمير وأي مؤمنين ، ولعله أدرك ساعتها ما نتمنى أن يدركه من يتنادون بالخلافه ، ويتغنون بالشورى ، ويهاجمون الحكام (العلمانيين) ، ويتصورون في الدولة الدينية ملاذا ، وفي الحكم باسم الإسلام موئلا ورحمة ، وفي التطبيق الفوري للشريعة وحدها عدلا واستقامه ، وفي الديموقراطية جورا وحكما بالهوى ، ولعلنا نذكرهم أن المنصور وإن دخل التاريخ من باب الجبروت الا أنه تركه من باب رجال الدولة العظماء، وهو إن جارفبفتوي البعض من الفقهاء، وخوف البعض ، وصمت البعض الآخر ، وهو إن قسا فبهدف بناء هيبة الدولة وأركان الحكم بمقاييس عصره ، وهو إن أسال الدماء أنهارا ، فقد بني بغداد والرصافة وحمى ثغور الدولة الإسلامية ، وأعاد التماسك إلى بنيانها ، وكانت حكمته البليغة نصب عينيه : « إذا مد عدوك إليك يده فاقطعها إن أمكنك ، وإلا فقبلها » ، وقد كان الرجل من القوة بحيث لم

يقبِّل يد أحد ، وأورث ولده المهدى رعية مطيعة ، وثغورا منيعة ، وأورثها المهدى إلى ولديه الهادي ثم هارون الرشيد وأورثها هارون الرشيد لأولاده الثلاثة الأمين فالمأمون فالمعتصم وأورثها المعتصم لولده الواثق ، وبحكم الواثق انتهى ما يعرف بالعصر العباسي الأول ، أكثر عصور الدولة الاسلامية نهضة وحضارة ، وإذا توخينا الصدق لزدنا (وفقها وطهارة) ، وإذا أردنا استكمال الصورة لأضفنا وفسقا ومجونا ، وليس فيما ذكرناه مبالغة أو سعى وراء سجع الكلمات أو طنطنة الروى ، وإنما هي الحقيقة لا أقل ولا أكثر ، فقد اجتمع كل ذلك معا ، ففي النهضة والحضارة يزهو عصر المأمون ويتألق فكر المعتزلة ، وتزدهر الترجمات ، ويكفى أن نذكر فى العصر العباسي الأول من أسماء اللغويين : سيبويه والكسائي ومن أسماء الأدباء والمؤرخين والشعراء : حماد الراوية والخليل بن احمد ، والعباس بن الاحنف ، وبشار بن برد ، وأبو نواس ، وأبو العتاهية ، وأبو تمام ، والواقدى ، والأصمعي ، والفراء وغيرهم ، أما في الفقه والطهارة فهناك أبو حنيفة ومالك ، والشافعي ، وابن حنبل ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، وعمرو بن عبيد ، وأبو يوسف (الحنفي) وأسد الكوفي (الحنفي) ، والزهري ، وابراهيم بن أدهم الزاهد ، ونافع القارىء ، وورش القارىء ، وأبو معاوية الضرير ، وسفيان بن عيينة ، ومعروف الكرخى الزاهد، وعلى الرضى بن موسى الكاظم، وأحمد بن نصر الخزاعي ، وغيرهم ، أما الفسق والمجون فأبوابهما كثيرة ، وفنونهما شتّى ، وهناك في البداية ما يمكن أن نسميه بالمناخ العام ، وهو الإطار الذي يسمح بالفسق، ولا يستنكف المجون أو ما هو أكثر، فقد امتلأت عاصمة الخلافة بالحانات ، وانتشر شرب الخمور والغناء في مجالس الرعية ، ووجد الجميع مخرجا طريفا لما يفعلون ، فقد اشتهر عن فقهاء الحجاز إباحة الغناء ، واشتهر عن فقهاء العراق من أتباع أبي حنيفه إباحة الشراب ، فجمعوا بين فتوى الفريقين ، ولخصوا مذهبهم في قول

الشاعر:

رأیه فی السماع رأی حجازی أو فی قول ابن الرومی :

أباح العراقى النبيذ وشربه وقال الحجازى : الشرابان واحد

سآخذ من قوليهما طرفيهما

وفى الشراب رأى أهل العراق

وقال حرامان المدامة والسكر فحل لنا من بين قوليهما الخمر وأشربها لا فارق الوازر الوزر

ولعل بعض القر اء يندهشون ، وربما يسمعون للمرة الأولى أن أبا حنيفة قد أباح أنواعا من الخمور ، بل ولعلى أصارحهم بأن فتوى أبي حنيفة قد أجابت على سؤال حائر كان يدور في داخلي وأنا أقرأ عن الشراب والمنادمة في مجالس الخلفاء: هل وصل بهم التحلل من قيود الدين ، والخروج على قواعد الاسلام ، أن يجاهروا بشرب الخمر في مجالسهم ، دون أدني قدر من الحفاظ على المظاهر أمام الرعية ؟ ، ولعل فيما عرضه الأستاذ أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام عن خلاف الفقهاء حول الخمر ورأى أبي حنيفة فيها ما يوضح الأمر للقارى(١٩) (ذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل إلى سد الباب بتاتا ، ففسروا الخمر في الآية السابقة بما يشمل جميع الأنبذة المسكرة من نبيذ التمر والزبيب والشعير والذرة والعسل وغيرها وقالوا كلها تسمى خمراً وكلها محرمة ، أما الإمام أبو حنيفة ففسم الخمر في الآية بعصير العنب مستندا إلى المعنى اللغوى لكلمة الخمر وأحاديث أخرى ، وأدى به اجتهاده إلى تحليل بعض أنواع من الأنبذة كنبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وشرب منه قدر لا يسكر ، وكنوع يسمى « الخليطين » وهو أن يأخذ قدرا من تمر ومثله من زبيب فيضعهما في إناء ثم يصب عليهما الماء ويتركهما زمنا ، وكذلك نبيذ العسل والتين ، والبر والعسل

⁽۱۹) ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين ــ الجزء الاول ـــ الطبعة العاشرة ١٩٨٤ ــ مكتب النهضة المصرية ص ١١٩ - ١٢٠ .

١١ ■ الحقيقة الغائبة

ويظهر أن الإمام أبا حنيفة فى هذا كان يتبع الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود ، فقد علمت من قبل أن ابن مسعود كان إمام مدرسة العراق ، وعلمت مقدار الارتباط بين فقه أبى حنيفة وابن مسعود ، ودليلنا على ذلك ما رواه صاحب العقد عن ابن مسعود من أنه : كان يرى حل النبيذ ، حتى كثرت الروايات عنه ، وشهرت وأذيعت واتبعه عامة التابعين من الكوفيين وجعلوه أعظم حججهم ، وقال فى ذلك شاعرهم :

من ذا يحرم ماء المزن خالطه في جوف خابية ماء العناقيد ؟ إنى لأكره تشديد الرواة لنافيه ، ويعجبني قول ابن مسعود)

كان ما سبق هو المناخ العام أو الأرضية المهدة للغناء والشراب وما يرتبط بهما من لهو وقيان وغلمان ، أما اللهو فسمة العصر ، وأما القيان ففارسهم المهدى وولده الرشيد ، وأما الغلمان ففتاهم الواثق ، وسوف يأتى حديث كل منهم فى موضعه ، غير أنا نتوقف قليلا أمام فتاوى الخمر السابقة متأملين ، متعجبين من تشدد المعاصرين ، فالبعض منهم يصر على أن عقوبة الخمر أحد الحدود ، وهو فى ظنى يتجاوز الحقيقة مندفعا بحسن النية ، والأرجح فى تقديرنا أنها عقوبة تعزيرية ، نشترك فى هذا مع رأى الشيخ محمود شلتوت (٢٠٠) وغيره ، ومن الواضح فى فتوى أبى حنيفة ، ومذهب ابن مسعود ، أن العقوبة قاصرة على السكر البين ، أبى حنيفة ، ومذهب ابن مسعود ، أن العقوبة واصرة على السكر البين ، أما شرب القليل من أكثر أنواع الخمور فلا عقوبة عليه ، وهنا يبدو منطقيا أن تسقط عقوبة البائع والمشترى والناقل والصانع إلى غير أبل ما اجتهد بشأنه المتشددون وساقوا عليه الأدلة والأحاديث ، ولا بأس مادمنا نتحدث عن المتشددين أن نذكر إصرارهم على الأخذ بالحد الأقصى للعقوبة وهو الجلد ثمانين ، وهم فى ذلك يستندون إلى قياس لعلى بن أبى طالب حين سأله عمر المشورة فقال له : من سكر فقد لعلى بن أبى طالب حين سأله عمر المشورة فقال له : من سكر فقد

⁽٢٠) الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ــ دار الشروق ص ٢٩٥.

هذی ، ومن هذی فقد افتری وحده ثمانون ، ومعنی هذا أن علیا افترض أن من يسكر يفقد عقله وأن من يفقد عقله يسهل عليه قذف الآخرين ، ومن هنا يمكن أن يجلد حد القذف أي تمانين جلدة ، والغريب أننا لم نناقش هذا القياس أو نراجعه ، وشاع التسليم به وكأنه تنزيل من التنزيل ، بينها هو في تقديرنا قياس أقل ما يوصف به أنه غير دقيق ، فما أيسر أن نسوق على منواله أكثر من قياس وأكثر من عقوبة ، دون أن يملك من سلموا بالقياس الأول أن يعترضوا علينا ، فمثلا نقول : من سكر فقد صوابه ، ومن فقد صوابه زني ، أو قتل ، أو سرق ، وحده الرجم ، أو القتل ، أو القطع ، بل نستطيع أن نقول : من سكر فقد صوابه ، ومن فقد صوابه فلا عقاب عليه فيما فعل ، ويسقط القياس والاستدلال من أساسه ، ولعل أغرب ما لاحظناه ، على عكس ما كنا نتصور ، أن السابقين كانوا أكثر تسامحا ، ربما لأن الحياة كانت معطاءة ، وكان اتساع أبواب الاجتهاد أحد عطاياها ، وقد سقنا في الأمور المشتبهات رخصة التنقل بين فقه الحجاز وفقه العراق ، ونسوق أيضا ما كان منتشرا حتى عهد أجدادنا القريب ، وهو تعدد الزوجات ، الذي لم ييسره الدين فقط ، بل يسرته أيضا سبل الحياة ، وتوسع البعض فيه مثل الحسن بن على ، الذي ذكر أنه تزوج سبعين وقيل تسعين ، وأنه كان يتزوج أربعا ويطلق أربعا ، والذي خشي الإمام على من أن يفسد عليه القبائل بطلاق بناتها ، فكان يبادرهم صائحا: يا أهل الكوفة لا تزوجوا الحسن فإنه رجل مطلاق(٢١) ، ولم يسمع أحد كلامه ، فقد طمع الكل أو تطلع إلى نسل ينتسب للرسول ، وبجانب ذلك كان هناك بابان للتمتع بالحياة ، والحياة في المتع ، باب منهما لم يختلف أحد عليه ، وإن جهله بعض المعاصرين أو صعب عليهم تصوره ، وباب آخر أثار ولا يزال يثير كثيرا من الخلاف ، أما الباب الأول فهو التسري بالجواري ، وهو جانب من جوانب نظام الرقيق ،

⁽۲۱) تاریخ الحلفاء للسیوطی ۱۹۱ .

الذي ظهر الإسلام وهو جزء من إطار الحياة ، فلم ينكره أو يُدنُّه ، وإنما حث على العتق ، وهو باب من أبواب الخير عظم ، وجانب ذو شأن جليل من جوانب روح الإسلام ، تلك التي نجدها اليوم متناسقة مع عالم المساواة بين الجميع ، ومتناغمة مع إلغاء الرق عالميا ، بينما لو توقفنا عند ظاهر النص لأنكرنا المساواة ، ولا ستنكرنا الإلغاء ، ولأننا من أنصار الروح والجوهر ، فإننا نفسر موقف الإسلام من الرق بما نكرره ونعيده دون أن نمل ، وهو أن الدين لم ينزل من أجل عصر واحد ، وأن القرآن لم يتنزل لكي يناسب زمنا معينا ، وإنما نزل الدين وتنزل القرآن لكل عصر ولكل زمان ، وهو وإن سمح بالرق فقد تسامح مشجعا العتق ، ومال إلى الحرية ، ولم يكن له أن يضيق بعصر أو يتوقف عند زمن ، وهو في سماحه بالرق أباح للمالك أن يتمتع بالجارية الأنثى ، وأن يتسرى بها (أي يعاشرها)، وراعي أن ينسب الأبناء لآبائهم في الفراش، وكان للجواري مصدران، أولهما الشراء، وثانيهما غنامم الفتح ، وقد اتسع المصدر الثاني في صدر الدولة الإسلامية ، وتعددت موارده ، فظهرت الجواري المولدات ، الحور ، الروميات والفارسيات والحبشيات، وكثر (العَرض) بلغة حياتنا المعاصره، وتجاوز (الطلب) كثيرا ، حتى أصبح معتادا في كتب التاريخ الاسلامي أن نقرأ أن فلانا أهدى لغلامه جارية أو جاريتين ، وحتى ذكر المؤرخون أن الإمام (على) ، وهو أحد اكثر الخلفاء زهدا قد (مات عن أربع نسوة وتسع عشرة سرية رضي الله عنه)(٢٢) ، وقد زاد هذا الرقم حتى أصبح بالعشرات في عهد أوائل خلفاء بني أمية ، ثم بالمثات في عهد يزيد بن عبد الملك ، ثم بالآلاف في عهد الخلفاء العباسيين ، حتى وصل الرقم الى أربعة آلاف سرية كما ذكرنا في حديث المتوكل، الذي (وطيء الجميع) خلال خلافته التي دامت نحو ربع قرن ، وهو رقم

⁽۲۲) البداية والنهاية لابن كثير م £ ج ٧ ص ٣٤٤ مرجع سابق . تاريخ الحلفاء للسيوطى ص ١٧٦ مرجع سابق .

قياسى فيما نعتقد ، ويستطيع القارىء أن يجد مزيدا من الحديث عن هذا الباب فى (الأغانى) للأصفهانى وفى (أخبار النساء) لابن قيم الجوزية ، و (طوق الحمامة) لابن حزم و (الإمتاع والمؤانسة) لأبى حيان التوحيدى ، وفى أقوال كثير من الخلفاء التى نذكر منها قول عبد الملك بن مروان (من أراد أن يتخذ جارية للتلذذ فليتخذها بربرية ، ومن أراد أن يتخذها فارسية ، ومن أراد أن يتخذها للعدمة فليتخذها رومية)(٢٣) ،

ولعل هذا القول كاف لإفحام من يتصورون أن منهج (التخصص) منهج غربي معاصر ، ولعلنا به أيضا ننهي حديث الباب الأول من البابين اللذين أشرنا إليهما ، وهو الباب الذي وصفناه بأنه متفق عليه بلا خوف ، ومباح بلا شبهة ، وإن كنا نلمح ظاهرة إيجابية تتمثل في عتق الخلفاء لأمهاتُ الأولاد ، وهي خطوة في طريق طويل انتهي بإنهاء الرق واستنكاره دون حرج ديني ودون خروج على روح الدين وجوهره كما ذكرنا ، أما الباب الثاني المختلف عليه ، فهو ما عرف بزواج المتعة ، ذلك الذي أباحه الرسول في غزوتين ، ثم حرمه في حجة الوداع ، وكانت إباحته لما يمكن أن يطلق عليه اسم (الضرورة القصوى) في ظروف الغزو ، وكان تحريمه لكونه إذا أبيح بإطلاق كان أقرب للزنا منه للزواج، وهنا نتوقف قليلا حتى لا يحدث للقارىء لبس، فإباحته للضرورة في واقعتين (في زمن خيبر وفي عام الفتح) أمر لم يختلف عليه أحد ، وتحريمه في حجة الوداع أيضاً لا خلاف عليه ، ووصفه باقترابه من الزنا أكثر من كونه زواجا رأى ابن عمر حين ﴿ قال ــ فيما أخرجه عنه ابن ماجة باسناد صحيح - : إن رسول الله عَلَيْكُ ﴿ أَذِنَ لَنَا فِي المُتَعَةُ ثلاثا ثم حرمها، والله لا أعلم أحدا تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة ﴾(٢٤) وفي قول على : لولا تحريم المتعة مازني إلاشقي ، وفيما

⁽٢٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٢١ .

⁽٢٤) فقه السنه _ الشيخ سيد سابق _ دار الكتاب العربي ص ٤٤ .

نقله البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال: هي الزنا بعينه(٢٥) ، أما الحل للضرورة فهو منهج شرعى مقبول شريطة أن يكون تقدير الضرورة صحيحا ، وليس أكثر من الرسول قدرة على التقدير أو صواباً في الحكم فهو الذي لا ينطق عن الهوى ، وزواج المتعة باختصار شديد هو أن يعقد الرجل على المرأة لزمن محدد يتمتع فيه بها (يوما أو أسبوعا أو شهرا ..) ، وذك لقاء مبلغ معين من المال ، وبمجرد انتهاء الأجل ينتهي العقد تلقائيا ، وفقهاء السنة جميعا يجمعون على تحريمه تحريما قاطعا مستندين إلى حديث الرسول في حجة الوداع (يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة)(٢٦) ، ويجمع أغلب فقهاء السنة (رغم وصفهم لهذا الزواج بالزنا) على استبعاد عقوبة الرجم لوجود شبهة ناتجة _ (عما روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضى الله عنه)(٢٧) ، غير أن الأمر اختلف بالنسبة لأغلب فقهاء الشيعة حيث أباحوه ، وفسروا نصا قرآنيا بما يفيد الإباحة ، ونفوا أن تكون السنة ناسخة للقرآن ، ورد عليهم فقهاء السنة برأى آخر في تفسير النص ، ويمناقشات مستفيضة عن جواز نسخ السنة لأحكام القرآن مستدلين بحكم الرسول بالرجم في الزنا بينا النص القرآني لا يتجاوز الجلد ولم يرد حكم الرجم في القرآن على الإطلاق ، وهي قضية خلافية أخرى لا نريد أن نشغل القارىء بها(٢٨) ، وإن كنا نناشده أن يحلق معنا في سماء التخيل لهذا المجتمع ، ونقصد به المجتمع الإسلامي في صدر الدعوة ولعدة مئات تالية من السنوات ، حيث تعدد الزوجات هو القاعدة ، والطلاق يسير والزواج الجديد أيسر ، والبعض يقنع بالزوجات الأربع ولا يطلق منهن إلا نادرا وللضرورة ، والبعض

⁽٢٥) فقه السنه ـــ المرجع السابق ص ٤٣ .

⁽٢٦) فقه السنه ــ المرجع السابق ص ٤٢ .

⁽۲۷) المرجع السابق ص ٤٣ .

الآخر يطلق أربعا ليتزوج أربعا دون أن يكون ذلك مدعاة لنقد ، أو سببا لانتقاد ، والجميع يتسرى ومنهم الزاهد القانع بتسعة عشر ، وزهد (على) وورعه ونزوعه عن الدنيا واستعلاؤه عن مغرياتها لا يحتاج إلى سند ولا يعوزه دليل ، ومنهم من يصل بالرقم إلى خانات العشرات والمئات والآلاف ، وقطاع كبير من المسلمين هم الشيعة يضيفون إلى ذلك حل زواج المتعة ذلك الذي يبيح للمسلم إن أعجبته امرأة أن يتزوجها يوما أو شهرا أو بعض شهر ، وينفحها مقابل ذلك مبلغا من المال ثم يفارقها دون احساس بذنب أو تأنيب لضمير ، هذا كله في إطار الحلال إن جاوزنا زواج المتعة لدى السنة ، أو أوردناه لدى الشيعة ، بينها تمتلىء كتب التاريخ عن أواخر العصر الأموى وأغلب العصر العباسي بأحاديث المغنيات والقيان والغلمان ، وهو ما نطرحه جانبا مقتصرين على الحلال ، متسائلين في هدوء ، هل هناك ضرورة للزنا في مثل هذا المجتمع ؟ ، وهل يعقل أن يدعى أحد في مثل هذا المناخ أن العقاب بالرجم فيه قسوة ؟ ، لاشك أن القارىء سوف يتفق معى ، وسوف يؤيدني في ان من يأتي الزنا بعد هذا كله ، ورغم هذا كله وفي ظل هذا كله ، مختل العقل بلا شك ، شاذ الطبيعة بلا مراء ، وربما أنصفناه فتصورناه ساعيا للانتحار ، غير أن اختلاله أو شذوذه أو انتحاره لن يصل به إلى حتفه بسهولة أو في يسر ، فدون ذلك من الشروط ما يكاد يصل بعقوبة الزنا إلى الوصف بالاستحاله ، فلا بد من توافر أربعة شهود عدول من الرجال (ولا تقبل شهادة النساء ولا شهادة الفسقة) ، وأن يشاهد هؤلاء فعل الزنا بما لا يتيسر إلا لمشارك للزناة في الفراش ، بل إن شئت الدقة في الغطاء ، مع تحرز آخر بأن يكون (قصير النظر) حتى يشاهد عملية الزنا نفسها (كالميل في المكحلة والرشاء « الحبل » في البئر) ولو شهد ثلاثة منهم وشهد الرابع بخلاف شهادتهم أو رجع أحدهم عن شهادته أقم على الشهود حد القذف وهو الجلد ، ولعل هذا هو السبب في أننا لم نعثر في قراءتنا لكتب التاريخ على

إشارة ولو من بعيد إلى تطبيق لحد الرجم ، بل إن المرة الوحيدة التي كاد يطبق فيها الحد في عهد عمر ، انتهت ، بجلد الشهود ، على الرغم من تيقن القارىء ، بل وربما تبقن عمر نفسه من الفعل ، بدليل عقاب الفاعل بنزعه عن الولاية ، والقصة تستحق أن تروى ، لطرافة أحداثها ، ولكونها في ذات الوقت نموذجا يثبت أن البشر هم البشر في كل عصم ، وأن عهد عمر نفسه لم يخل مما لو حدث اليوم لوصفناه بالكارثة ، ولارتفعت الأصوات في كل واد باستنكاره ، لأن الواقعة مست أحد ولاة الأمصار ، وهو ما يمكن أن يقاس عليه في عالم اليوم أحد الوزراء أو على وجه الدقة أحد نواب رئيس الوزراء ، فقد كان (المغيرة بن شعبة) واليا على البصرة في عهد عمر (سنة ١٧ هجريه) وحدث منه أو قيل عنه ما يرويه الطبري في تاريخه على النحو التالي (٢٩) (عن شعيب عن سيف عن محمد والمهلب وطلحة وعمرو بإسنادهم قالوا كان الذي حدث بين أبي بكرة والمغيرة ابن شعبة أن المغيرة كان يناغيه وكان أبو بكرة ينافره عند كل ما يكون منه وكانا بالبصرة وكانا متجاورين بينهما طريق وكانا في مشربتين متقابلتين لهما في داريهما ، في كل واحدة منهما كوة مقابلة الأخرى ، فاجتمع إلى أبي بكرة نفر يتحدثون في مشربته فهبت ريح ففتحت باب الكوة فقام أبو بكرة ليصفقه ، فبصر بالمغيرة وقد فتحت الريح باب كوة مشربته وهو بين رجلي امرأة ، فقال للنفر قوموا فأنظروا ، فقاموا فنظروا ثم قال اشهدوا قالوا ومن هذه ، قال أم جميل ابنة الأفقم ، وكانت أم جميل إحدى بني عامر بن صعصعة (٣٠) ، وكانت غاشية للمغيرة وتغشى الأمراء والأشراف ، وكان بعض النساء يفعلن ذلك في زمانها ، فقالوا إنما رأينا أعجازا ولا ندري ما الوجه ، ثم أنهم صمموا حين قامت ، فلما خرج المغيرة إلى الصلاة حال أبو بكرة بينه وبين الصلاة ، وقال لا تصل بنا ،

⁽۲۹) تاریخ الطبری ــ ج ۳ ص ۱۹۸ - ۱۷۰ ــ مرجع سابق .

⁽٣٠) كذا في الأصل والمقصود إحدى نساء بني عامر .

فكتبـــوا إلـــى عمــر بذلك ، وتكاتبــوا فبعث عمر الى أبي موسى فقال يا أبا موسى إني مستعملك ، إني أبعثك الي أرض قد باض بها الشيطان وفرخ ، فالزم ما تعرف ، ولا تستبدل فيستبدل الله بك ، ، ثم خرج أبو موسى فيهم حتى أناخ بالمربد ، وبلغ المغيرة أن أبا موسى قد أناخ بالمربد فقال والله ما جاء أبو موسى زائرا ولا تاجرا ولكنه جاء أميرا ، فإنهم لفي ذلك إذ جاء أبو موسى حتى دخل عليهم فدفع إليه أبو موسى كتابا من عمر ، وإنه لأوجز كتاب كتب به أحد من الناس ، أربع كلم عزل فيها وعاتب واستحث وأمر ، ﴿ أَمَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بلغني نبأ عظهم فبعثت أبا موسى أميرا ، فسلم ما في يدك ، والعجل ، ، وكتب إلى أهل البصرة « أما بعد فإني قد بعثت أبا موسى أميرا عليكم ، ليأخذ لضعيفكم من قويكم ، وليقاتل بكم عدوك ، وليدفع عن ذمتكم ، وليحصى لكم فيأكم ثم ليقسمه بينكم ، ولينقى لكم طرقكم » ، وأهدى له المغيرة وليدة من مولدات الطائف تدعى عقيلة وقال إنى قد رضيتها لك وكانت فارهة ، وارتحل المغيرة وأبو بكرة ونافع بن كلدة وزياد وشبل بن معبد البجلي حتى قدموا على عمر ، فجمع بينهم وبين المغيرة ، فقال المغيرة « سل هؤلاء الأعبد كيف رأوني ، مستقبلهم أو مستديرهم ، وكيف رأوا المرأة أو عرفوها ، فإن كانوا مستقبليّ فكيف لم أستتر ، أو مستدبريّ فبأي شيء استحلوا النظر إليّ ف منزلي ، على امرأتي ، والله ما أتيت إلا امرأتي ، وكانت شبهها » ، فبدأ بأبى بكرة فشهد عليه أنه رآه بين رجلي أم جميل وهو يدخله ويخرجه كالميل في المكحله ، قال كيف رأيتهما ، قال مستديرهما ، قال فكيف استثبت رأسها ، قال تحاملت ، ثم دعا بشبل بن معبد فشهد بمثل ذلك ، فقال استدبرتهما أو استقبلتهما ، قال استقبلتهما(٣١) ، وشهد نافع بمثل شهادة أبي بكرة ، ولم يشهد زياد بمثل شهادتهم ، قال رأيته جالسا بين رجلي امرأة ، فرأيت قدمين مخضوبتين تخفقان ، وإستين

⁽٣١) ينفرد الطبرى بذكر هذا الاختلاف .

مكشوفتين ، وسمعت حفزانا شديدا ، قال هل رأيت كالميل في المكحلة قال لا ، قال فهل تعرف المرأة قال لا ، ولكن أشبهها ، قال فتنح ، وأمر بالثلاثة فجلدوا الحد، فقال المغيرة اشفني من الأعبد، فقال: اسكت ، اسكت الله نأمتك ، أما والله لو تمت الشهادة لرجمتك بأحجارك)(٣٢) ، والرواية السابقة تقدم نموذجا رائعا ودقيقا لمذكرة اتهام تفصيلية ، يبدو فيها سبب توافر الشهود مقنعا ، وهو سبب فرضته ظروف البناء في عصر عمر ، ويبدو فيه موقف المغيرة ضعيفا ، ويبدو فيه وصف واقعة الزنا مثيرا ، ويبدو فيه أيضا أن ظاهرة (أم جميل) كانت شائعة لدى علية القوم ، ويبدو فيه أيضا أن الحد كان على وشك أن يقام لولا أن زيادا في اللحظة الأخيرة تلجلج في جزئية أو رثت شبهة حين قال أنه لم يتحقق من وجهها وإن كانت تشبهها ، ولنا أن نذكر للقارىء هنا معاومة طريفة وهي أن المغيرة بعد ذلك كان أحد قادة معاوية ، وأن زيادا بعد ذلك كان أحد قادة على ، وأنه لما توطد الأمر لمعاوية ، تذكر المغيرة فضل زياد عليه حين تلجلج في الشهادة ، فتوسط له لدى معاوية ، الذي قبل الوساطة فنسبه إلى أبي سفيان وولاه البصرة ، ثم أضاف إليه الكوفة ، وذكر عنه التاريخ بعد ذلك ما ذكر ، من قسوة وبطش وإرهاب، ونعود إلى حديث المغيرة أو حادثته، ونتساءل ، ماذا يقول المتطرفون لو حدث من أحد نواب رئيس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين ما حدث من المغيرة ، ألم يملأوا الأرجاء صراحا عندما انتحرت إحدى الفتيات في منزل ملحن مشهور وتنادوا بأن مصر كلها قد تحولت إلى ماخور ، وأن العلاج كامن في تطبيق حد الزنا ، حتى تعود (مصر الحانة) إلى (مصر الإسلام) ، وإذا كان أسلوب بناء المساكن في عهد عمر هو السبب في فضيحة المغيرة ، فماذا يكون الحال بالنسبة لمبانينا الحديثة ، التي لا يستطيع فيها الهواء أن يرفع شيش النافذة أو زجاجها ، ناهيك عن أبوابها ومغاليقها وأقفالها ؟ وإذا كان

⁽۳۲) فی روایة أخری بأحجار أحد .

تلجلج أحد الشهود هو مبرر نجاة المغيرة ، فماذا يكون الحال في مواجهة شهود مهنتهم الشهادة ، ولو زادهم المغيرة خمسا لأقسموا أنه كان مستقبلهم وأنها كانت زوجته ، ولو أنقصهم خمسا لأقسموا أنه كان مستدبرهم وأنها كانت أم جميل .

ونعود إلى تساؤلاتنا قبل أن يفاجئنا _ أو يمتعنا _ المغيرة بقصته ، و نضيف إليها جديدا ، راجين من القارىء أن يكون منصفا في إجابته : هل بوسعنا أن نساوى في العقوبة بين من أتاحت له ظروف الحياة تعدد الزوجات وأتاحت له ظروف الفتح وانتشار الرق تعدد الجوارى المستمتع بهن حتى بلغن العشرات ، وأتاح له اجتهاد ابن عباس أو مذهب التشيع زواج المتعة ، وبين شبابنا المعاصر الذي لا يستطيع أن يتزوج بواحدة لعجز ذات اليد عن دفع المهر ، وعجز إمكانيات المجتمع عن توفير مسكن الزوجية ؟ ، هل يعامل هذا على قدم المساواة مع ذاك ؟ ، ألا تشفع ظروف الحياة المعاصرة وقد ذكرنا طرفا منها لشبابنا المعاصر ، كما شفعت ظروف المجاعة للسارقين في عهد عمر ؟ ، نحن هنا لا ندعو للزنا أو نبرر إباحته كما يحلو للبعض ممن لا يرى الحياة إلا من خلال رجل وإمرأة والشيطان ثالثهما أن يتقول وأن يغمز عن جهل أو يلمز عن شبق ، ولا نفعل ما يفعله البعض عمن يؤثرون السلامة فيطالبون بإقامة حد الزنا وأن يكون الرجم للمحصن أو المحصنة عن ثقة كاملة منهم أنه حد مستحيل التطبيق ، ولأن الجريمة التي تعاقب عليها الشريعة أقرب إلى إتيان الفعل العلني الفاضح في الطريق ، بيدأنا نواجه الأمر بالمنطق والعقل ، تماما كما واجهه عمر في حد السرقة حين تجاوز ظاهر النص والعقوبة إلى العلاقة بين الأسباب والنتائج ، بل وأكثر من ذلك نفتح ملف حادثة مازالت ملء السمع والبصر ، وهي حادثة اغتصاب ستة من الشبان لفتاة كانت تجلس مع خطيبها في إحدى السيارات في منطقة نائية في ضاحية المعادى ، وقد أثبت تقرير الطبيب الشرعي أنها عذراء ، وقد قامت الدنيا ولم تقعد بسبب هذه الحادثة ، وانطلقت

الأصوات مطالبة بتطبيق الشريعة وكأنها الحل، وظلت الصفحات الدينية تردد على مسامعنا وأمام أبصارنا دون ملل أو كلالة مقولة واحدة متكررة : « طبقوا حد الزنا » ، « طبقوا حد الزنا » بينا تقرير الطبيب الشرعي ينفي واقعة الزنا من أساسها لأن البكارة شبهة تنفي تطبيق الحد بإجماع الفقهاء ، وقد حكم القضاة بإعدام خمسة من الشبان ، وعدل الحكم في الإستئناف إلى إعدام اثنين ، وأدلى المفتى السابق بحديث عن أن الحكم مطابق للشريعة واصفا التهمة بأنها إفساد في الأرض ، ويعلم الله أنها ليست كذلك ، فعقوبة الإفساد في الأرض تختص بالأموال وليس الفروج ، وهي عقوبة محددة في كل جزئية فيها ولها من الشروط ما لاينطبق على هذه القضية بحال ، والنتيجة ببساطة أن القانون الحالى يعاقب على جرائم يعسر على الشريعة أن تعاقب عليها ، وبعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر ثما تفعل الشريعة ، ليس لعجز فيها ، معاذ الله ، بل لقصور من يتناولونها من هواة وصف القوانين الوضعية بالمخالفة لروح الإسلام ، والإصرار على التوقف أمام ظاهر النص لا جوهره ، هؤلاء الذين ترتعد فرائصهم حين نطالبهم بالتأسي بعمر ، وبالاجتهاد كما اجتهد ، وبتعطيل ظاهر النص إن كان تطبيقه مستحيلا أو كان من الممكن بالقوانين السائدة مواجهة الجريمة والعقاب عليها واستئصالها إن أمكن ، وهو الهدف النهائي للإسلام ، والجوهر الحقيقي لروحه بل إني أتحداهم في هدوء ، وأعلن لهم أنني لن أكتب حرفا بعد ذلك إن خسرت التحدى ، والحكم بيني وبينهم للقراء ، أقول لهم : أمامكم في سجلات القضاء قضايا للزنا وملفات للآداب تعود إلى نصف قرن ، ادرسوها جميعا ، وابحثوها جميعا ، واعطونى مثالاً واحد لقضية واحدة يمكن أن يطبق فيها حد الزنا ، وبالطبع فلا عبرة هنا بالاعتراف ، لأن الاعتراف مقترن بالعقوبة المحدودة في القوانين السارية ، ولو تقررت عقوبة الرجم لما اعترف رجل أو امرأة بالزنا وهذه بديهية لا يختلف حولها أحد ، والعبرة كل العبرة

بتوافر الشروط والحد ...

أعطونى قضية واحدة شهد فيها أربعة ..

ورأى فيها الأربعة الميل في المكحلة ، أو الرشاء في البير .. ولا ضير في مزيد من التحدي الهاديء ..

أجيبونى بعد الدرس والمراجعة والبحث عن سؤال أكثر بساطة وهو : ألا تعاقب القوانين الوضعية على ما لاتطوله الشريعة في هذا المجال في ظل شروطها القاسية بل والمستحيلة ؟ .

من أين أتيتم بمقولة أن المجتمع يبيح الزنا ويدعو إليه ويحث عليه ويعفو عنه ؟ ، بينا المجتمع يطول بقوانينه المتجددة مالا يطوله اجتهادكم القاصر ، إن كان ثمة اجتهاد أصلا ، ويحفظ للمجتمع حقوقه وهو عين ما يسعى الإسلام إليه ، ويصل بعقوبة هتك العرض ، وهي ليست الزنا بالضرورة ، إلى الحكم بالاعدام ؟ ، وماذا يضيركم اذا أثبت المشرّع واقعة الزنا في القوانين الحالية (بالمكاتيب) أو (بوجود غريب في المكان المخصص لنوم الحريم في البيوت المسلمة) ، أليس هذا أقرب إلى ــ إمكانية اثبات الواقعة من شهود الميار (٣٣) والرشاء (٣٤) ؟ ، وماذا يفزعكم في إعطاء القوانين الحالية للزوج حق اقامة الدعوى أو عدم إقامتها ، أليس في هذا حفظ لسمعة البيوت وأسرار الأسر وستر للعورات ، ودرء للحدود بالستر ؟ ، وهب أن زوجا علم ثم عفا ، قبولًا منه لتوبة الزوجة ، أو حفاظًا منه على سمعة أولاده وبناته في مدارسهم أو مجتمعاتهم ، أليس هذا أقرب إلى روح الإسلام من فضح الزوجة وتدمير سمعة الأولاد وإنهاء مستقبل البنات وسمعتهن إلى الأبد ؟ أم أن الاسلام لا يكون إسلاما في عرفكم إلا إذا جلد وفضح ورجم ودمر ، وتنكرونه إذا عفا وتسامح وستر ، ثم لماذا لا تتفقون على كلمة

⁽٣٣) المرود .

⁽٣٤) الحبل (بفتح الحاء وسكون الباء) .

سواء قبل أن تواجهونا بالعموميات، والشعارات، والاتهامات، فالأسئلة عديدة وليس هذا مجالها ، لأننا لسنا بصدد بحث فقهي ، ومثالها التساؤل حول علاقة السنة بالقرآن ، وإمكانية نسخ السنة لنص قرآني ثابت في أحد الحدود ، وهذا كله يفتح بابا واسعا للاجتهاد ، وللنقاش ، وهو على كل الأحوال لا يفتح نافذة واحدة للتشكيك في الإيمان أو الحكم بالكفر أو الاتهام في العقيدة ، وما كان أغناني عن هذا الحديث ، لولا أنني مؤمن بأن الإسلام على مفترق طرق ، وأنه لابد سائر الى حيث يريد الله الرحمة لعباده ، والانتصار لإسلامه ، والاستمرار لعقيدته ، وأن الإسلام لن يضار بالمتعصبين إلا إلى حين ، ولن يتخلف بالجامدين إلا إلى حين ، ولن يشارك في الحياة أبدا بالمرتعدين عن قصور في الفهم أو عجز في الاجتهاد أو جمود في التفكير ، وأننا في حاجة إلى أن نقبل على الحياة بالإسلام ، لا أن نهوى عليها بالإسلام ، وأننا في حاجة إلى أن نحافظ على الإسلام العقيدة ، لا أن نكتفي بحفظ الإسلام النصوص ، وأننا في حاجة الى أن نخترق الحياة بالإسلام ، لا أن تحترق الحياة بالإسلام ، والإسلام بحمد الله أقرب إلى الحياة من يبتعدون عنها بالقول ، وينهلون منها بالفعل ، ويحلمون بها طوع بنانهم بالحكم، ويفزعونها ويفزعون إليها بخلط أوراق الدين بالسياسة، والسياسة بالدين، والعنف بالموعظة، والموعظة بالطمع، والطمع بالمزايدة ، والمزايدة بشراء الذهم ، وأبواب شراء الذمم في حياتنا المعاصرة شتى ، فقد عرفنا في السنوات الأخيرة مناصب المستشارين للبنوك (الإسلامية) ، والشركات (الإسلامية) ، ورحلات الشتاء والصيف للدول (الإسلامية) ، للتعرف على مسار التجربة (الإسلامية) ، وللحصول على بعض أموال الزكاة لتوزيعها على (المسلمين) في مصر ، أو إنفاقها على أمور الدعوة (الإسلامية)، ونحن في هذا لا نتحدث من فراغ ، أو عن هين من المال أو يسير ، ودليلنا نأخذه من ألسنتهم ، فقد صرح حافظ سلامه للصحف بأنه جمع

لبناء مسجد النور مليون ونصف مليون جنيه من تبرعات (المسلمين) في الخليج في رحلة له إلى هناك لمدة أسبوع ، واستنكر أحد كبار رجال الدعوة ما نشره الأهرام الاقتصادي عن أنه يحصل على عشرين ألف دولار سنويا كمكافأة استشارية وطالب بتصحيح ما نشر لأن المبلغ ثلاثون ، واذا أمطرت سماء (الدعوة) ألوفا بالعشرات في الداخل ، وبالمئات في الخارج ، فلا جناح عليهم إن هاجمونا ، ولا تثريب عليهم إن كَفَرُونًا ، ولا بأس عليهم إن قاتلونًا ، ولا غرابة إن خرج علينًا بعض الساسة بالنقد تملقا ومزايدة ، ولو شئنا الاستطراد في هذا الباب لأفضنا ، لكنا نشعر أننا أرهقنا القارىء وربما أصبناه بالملالة ، فقد أطلنا في قراءتنا الجديدة للأوراق القديمة ، ووجدنا أنها وثيقة الصلة بما نراه في أيامنا المعاصرة ، ولعلنا نمسك عن الاستطراد على وعد بكتابات قادمة ، نتحدث فيها عن الرشيد وما أدراك ما الرشيد ، وعن المأمون وما أدراك ما المأمون ، وعن المعتصم وما أدراك ما المعتصم ، أما الواثق ، وهو آخر خلفاء العصر العباسي الأول ، فلا أحسب أنني أستطيع مع سيرته صبرا ، ولا أحسب أن القارىء سوف ينسى بسهولة ما سأذكره عنه ، فقد فتح بابا جديدا من أبواب الخلافة (الإسلامية) ، وسلك مسلكا فريدا من مسالك الخلفاء أو أمراء المؤمنين ، وخلد سيرته نثرا وشعرا ، وحكم قرابة الست سنوات منقلا من غلام إلى غلام ، ونعيدها حتى لايشك القارىء في صحة ما ذكرناه أو يتصوره خطأ مطبعيا نقول: من غلام إلى غلام ، فقد كان عاشقا صبا للغلمان ، ملكوا عليه وجدانه ، وأذابوا مشاعره تولها وصبابة ، وكان منهم غلام (مصرى للأسف). اسمه (مُهَج)، لعب بعواطف الواثق كما شاء، وتملك مشاعره وتلاعب بوجدانه كما يريد ، إن رضي عنه استقامت أحوال الدولة واستقر شأن الحكم ، وإن تدلل عليه أو صده فالويل كل الويل للمسلمين ، والثبور وعظائم الأمور لمن يشاء حظه العاثر أن يلقى الواثق أو يقف أمامه أو يحتكم إليه . ولعل من يرددون دون وعى أو ملل ، أن حضارة الغرب قد أباحت الشذوذ الجنسى ، يتيهون الآن بأن دورنا لم يقتصر أبدا على النقل من الغرب ، لأنه لو صح ما يدعون ، وهو غير صحيح ، لانعقدت لنا الريادة ، وكان لنا قصب السبق دون شك ، وهل لدى الغرب حاكم مثل الواثق ، وهل في تاريخهم كله خادم مثل مهج ، يخلب لب الخليفة ، فيصرفه عن شئون الدنيا ، ناهيك عن شئون الدين ، فينصرف إليه ، وتجود قريحته بالشعر عليه ، فيردد على إيقاع أيدينا وهى تضرب كفا بكف :

مهيج يملك المهيج بسجى اللحظ والدعج حسن القد مخطف ف ذو دلال وذو غنج ليس للسيعين إن بدا عنه باللحظ منعرج(٢٥٠)

ويعرف مهج قدر نفسه عند الخليفة الواثق ، فيبتدره يوما في الصباح ، وهو جالس بين حاشيته ، ويمضى اليه متثنيا ، منكسر النظرة ، مترنح الخطوة ، مترجرج الأعطاف ، ويناوله وردا ونرجسا ، وتصور أنت أيها القارىء حال الواثق أمام كل هذا الهول ، واعذره إن استخف به الطرب فنسى الحاشية والمجلس ، وأنشد وعيناه ترنوان إلى مهج :

حياك بالنرجس والورد معتدل القامة والقد فالمبت عيناه نار الهوى وزاد فى اللوعة والوجد أملت بالملك له قربه فصار ملكى سبب البعد ورنحته سكرات الهوى فمال بالوصل إلى الصد إن سئل البذل ثنى عطفه وأسبل الدمع على اخد غرّ بما تجنيه ألحاظه لا يعرف الإنجاز للوعد مولى تشكىّ الظلم من عبده فأنصفوا المولى من العبد(٢٦)

⁽٣٥) تاريخ الخلفاء للسيوطي . (مرجع سابق) ــ ص ٣٤٢

⁽٣٦) المرجع السابق ، ص ٣٤٥

وياسبحان الله ، ما أشعر الواثق وما أرق ألفاظه وما أدق وصفه للحظة العشق العظيم ، حين يسيل دمع مهج على خده ، فلا يدرى الواثق أهو دمع الهوى أم دمع الجوى أم دمع الصد ، وماله لا يفعل ذلك ، وهو صاحب القد المعتدل ، المترنح فى خطوه بسكرات الهوى ، ذلك الذي لا يعرف وصله من صده ، الظالم لعبده (خليفة المسلمين) ، ذلك الذي يستنجد بالرعية أن تنصفه من مولاه (مهج) ، المغرور بسهام ألحاظه ، المنكر للوعد دائما ، أما الوعد فيسير إدراكه على خيال القارىء ، وعسير إدراكه على الأنقياء المصدقين للمتنادين بعودة الخلافة ، الخالطين بين حلم رائع فى خيالهم ، بثته عقيدة عظيمة ، وبين الخلافة ، الخالطين بين حلم رائع فى خيالهم ، بثته عقيدة عظيمة ، وبين حقيقة مفزعة تكشفها لهم صفحات التاريخ ، وألحاظ مهج ، وخلاعة حقيقة مفزعة تكشفها لهم صفحات التاريخ ، وألحاظ مهج ، وخلاعة الواثق ، وفقه معاصريه من الجبناء وجبن معاصريه من الفقهاء .

هذا عن مهج حين يرضى ، فماذا عنه إن غضب .. ياألطاف الله ، حدث ذلك يوما ، حين فقد الواثق عقله فأغضب مهج ، وفى اليوم التالى طار لب الواثق ، وتعطلت مصالح الدولة ، وخشى كبار رجال الدولة أن يدخلوا على الواثق فى حالته تلك ، ولم يكن لأحد أن يتوقع خيرا إن لاقاه أو حاكاه ، وأدرك الجميع أن السر لدى مهج ، فدسوا عليه بعض الخدم ليسألوه فأجابهم (والله إنه _ يقصد الواثق _ ليروم أن أكلمه من أمس ، فما أفعل)(٢٧).

ياللكارثة ، ويالصعوبة ما أعانيه بحثا عن ألفاظ تليق بجلال الموقف ورهبته ، وعذاب الواثق وغضبته ، وقد نقل إليه حديث مهج فأنشد من جديد قائلا :

ما أنت الامليك جار إذ قدرا (٣٨) وإنأفقمنهيوما مافسوفتري)

(یاذا الذی بعذابی ظل مفتخرا لولا الهوی لتجارینا علی قدر

⁽۳۷) المرجع السابق ، ص ۳٤۲

⁽٣٨) المرجع السابق ، ص ٣٤٢

ولحسن حظ مهج، ولسوء حظ المطالبين بعودة الخلافة لم يفق الواثق أبدا ، بيد أن البعض قد يتصور أن عمر خلافة الواثق قد ضاع على مهج وأمثاله ، لكن ذلك لم يكن صحيحا ، فقد كان للواثق وجه آخر ، يحلو له أن يخرج به على الرعية ، ويبدو فيه حاميا لذمار العقيدة ، ومناضلا من أجل صحيح الدين ، فقد انتصر للمعتزلة كما فعل والده المعتصم ، الذي عذب ابن حنبل لقوله بأن القرآن ليس بمخلوق ، ويروى عن الواثق أنه أحضر أحمد بن نصر الخزاعي أحد كبار رجال الحديث في التاريخ الاسلامي، من بغداد إلى سامرا، مقيدا في الأغلال ، وسأله عن القرآن فقال : ليس بمخلوق ، وعن الرؤية في القيامة ، فقال : كذا جاءت الرواية (فثار الواثق ، ودعا بالسيف ، وقال : إذا قمت فلا يقومن أحد معي ، فإني أحتسب خطاي إلى هذا الكافر الذي يعبد ربا لانعبده ، ولا نعرفه بالصفة التي وصفه بها ، ثم أمر بالنطع فأجلس عليه وهو مقيد ، فمشى إليه ، فضرب عنقه ، وأمر بحمل رأسه إلى بغداد ، فصلب بها وصلبت جثته في (سر من رأى) ، واستمر ذلك ست سنين الى أن ولى المتوكل ، فأنزله ودفنه ولما صلب كتبت ورقة وعلقت في أذنه ، فيها : هذا رأس أحمد بن نصر بن مالك ، دعاه عبد الله الإمام هارون إلى القول بخلق القرآن ونفي التشبيه ، فأبي إلا المعاندة ، فعجّله الله إلى ناره (٣٩)، وتأملوا معي التناقض بين حديث مهج وحديث الخزاعي ، وفاضلوا بين مصير مهج ومصير الخزاعي ، وقارنوا بين الواثق وبين كثيرين ممن نعرفهم ونسمع منهم ، ونرى لهم كما رأينا للواثق وجهين لاصلة بينهما ولا رابطة ، فهم يقضون ليلهم بين الكأس والندماء، وما أن يسفر الصبح حتى ينطلقوا إلى صفحات الصحف ومنتديات السياسة ، ينادون بالتطبيق الفورى للشريعة ، فإذا سألتهم ابتسموا ، وأنكروا عليك جهلك بالسياسة وفعال الساسة ، وكتموا في أنفسهم رأيهم فيك ، وهو أنك غرّ حديث التجربة ، لم

⁽۳۹) المرجع السابق ، ص ۳٤١

تتعلم بعد كيف تتعامل مع الشارع المصرى ، فتقول شيئاً وتعنى شيئا ثانيا وتفعل شيئا ثالثا ..

وإذا كان الواثق قد تألق فى صولاته بين الغلمان ، وإذا كان يستحق بجدارة أن يوصف فى جولاته بأنه فارس الميدان ، فإنه _ إنصافا له لم يكن فارس الميدان الوحيد ، فقد ذكرنا طرفا عن التلوط فى عهد الوليد بن يزيد ، ولم نذكر شيئا عن عهد الأمين (ابن الرشيد) الذى (ابتاع الخصيان وغالى بهم وصيرهم لخلوته ورفض النساء والجوارى) (٤٠٠) ، وكم تعلق قلب الواثق بمهج تعلق قلب الأمين بكوثر ، وقال بعض الشعراء عن عصره :

(أضاع الخلافة غش الوزير وفسق الأمير وجهل المشير لواط الخليفة أعجوبة وأعجب منه خلاق الوزير فهذا يدوس وهذا يداس كذاك لعمرى خلاف الأمور (٢١)

ولما هاجم المأمون الأمين ، (خرج كوثر خادم الأمين ليرى الحرب ، فأصابته رجمة في وجهه ، فجعل الأمين يمسح الدم عن وجهه ثم قال :

ضربوا قرة عينى ومن أجلى ضربوه أخذ الله لقلبى من إناس حرقوه

ولم يقدر على زيادة فأحضر عبد الله التيمي الشاعر فقال له: قل عليهما ، فقال :

ما لمن أهوى شبيه فبه الدنيا تتيه وصله حلو ولكن هجره مرّ كريه من رأى الناس له الفضل عليهم حسدوه مثل ماقد حسد القائم بالملك أخوه

⁽٤٠) تاريخ الحلفاء للسيوطى _ مرجع سابق _ ٣٠١

⁽٤١) المرجع السابق ـــ ٢٩٨

فأوقر له ثلاثة بغال دراهم)(٤٢)، وهكذا انشغل الأمين عن الحرب ، وعن سقوط حكمه ، بجرح حبيبه وخليله كوثر ، ذى الوصل الحلو ، والصد المر ، والهجر الكريه ، وماله لا يفعل ذلك وهو القائل فى وصف كوثر :

(مایرید الناس من صب بما یهوی کثیب کوثر دینی ودنیای وسقمی وطبیبی أعجز الناس الذی یلحی محبا فی حبیب) (۱۴۳)

ياحبيبى!! يا أمير المؤمنين ، ما أرقك وما أطيب وصلك ، لولا أنها خلة تشين فى أى عرف ، ناهيك عن أى دين ، ولولا أن عشق الغلمان ، يقود إلى بنت الحان ، وإلى الطرب بالألحان ، وإلى القول بما نمسك عنه ، ونفزع منه ، غير أن رحمة الله قد وسعت الأمين فى دنياه من باب آخر فلم تذكر لنا صفحات التاريخ أن فقيها أفتى بحل قتله ، أو حرمة ما أتاه ، أو إفك ما فعله ، غاية ما فى الأمر أنهم قالوا عنه شعرا بعد وفاته ، ربما بعد تيقنهم من سيرة المأمون المختلفة ، وإتيانه للأمور من فينم ، واهتامه بشئون الحكم وعمارة البلدان ، وليس بالخمر والغناء والغلمان ، فقالوا فى الأمين غداة وفاته :

(لم نبكيك ؟ لماذا ؟ للطرب يا أبا موسى وترويج اللعب ولترك الخمس فى أوقاتها حرصا منك على ماء العنب وشنيف أنا لا أبكى له وعلى كوثر لا أخشى العطب لم تكن تصلح للملك ولم تعطك الطاعة بالملك العرب)(13)

وهكذا ، أدرك الشعراء فقط بعد موت الأمين ، أنه لم يكن يصلح ، وتنادوا بأنه لم يبايع بالطاعة من العرب ، على خلاف الحقيقة ، وتذكروا

⁽٤٢) المرجع السابق _ ص ٣٠٢

⁽٤٣) المرج السابق ــ ٣٠٥

⁽٤٤) المرجع السابق ـــ ص ٣٠١

أنه كان يترك الصلوات الخمس ، وكان متفرغا للطرب ولماء العنب ، وليس هذا بغريب علينا ، فحتى في عصرنا هذا لا يتذكر البعض مثالب الحكام إلا بعد وفاتهم ، واستقرار الحكم لمن يليهم ، ولعل القارىء يشاركني في أن حكامنا أرحم، فليس بين مستشاريهم كوثر أو شنيف ، أو مهج أو وصيف ، وليس في أقوالهم وصل للغلمان ، أو وصف لبنت الحان ، وليس في علاقتهم بوزرائهم والمشيرين عليهم ما شاب علاقة الخلفاء العباسيين بوزرائهم ومستشاريهم ، ومعذرة لهذا القاموس الكريه ، فإناء الخلافة ينضح على أوراقنا بما فيه ، بل إن شئنا الدقة إناء العصر ، ويكفينا أن نذكر أن الأمين كان متبعا ولم يكن مبتدعا ، « فأبو حيان التوحيدي يحدثنا أنه كان في بغداد خمسة وتسعون غلاما جميلا يغنون للناس ، وأنه كان بها صبى موصل مغن ، ملأ الدنيا عيارة وخسارة ، وافتضح أصحاب النسك والوقار ، وأصناف الناس من الصغار والكبار، بوجهه الحسن، وثغره المبتسم، وحديثه الساحر، وطرفه الفاتر، وقده المديد، ولفظه الحلو، ودله الخلوب .. يسرقك منك ، ويردك عليك .. فله حالات ، وهدايته ضلالات ، وهو فتنة الحاضر والبادى» كا يحدثنا عن علوان غلام ابن عرس ، فإنه إذا حضر وألقى إزاره ، وحل أزراره ، وقال لأهل المجلس: اقترحوا واستفتحوا فإني ولدكم، بل عبدكم لأخدمكم بغنائي، وأتقرب اليكم بولائي ، ... لايبقي أحد من الجماعة إلا وينبض عرقه ، ويهش فؤاده ، ويذكو طبعه ، ويفكه قلبه ، ويتحرك ساكنه ، ويتدغدغ روحه الخ ﴿ ، وتفننوا في أسماء الغلمان بما يدل على مقصدهم ، فسموا ب « فاتن » ، و « رائق » ، و « نسيم » ، و « وصيف » ، و « ريحان » ، و « جميلة » ، (هكذا بأداة التأنيث) ، و « بشری »^(ه ٤).

⁽٤٥) ظهر الاسلام ــ أحمد امين ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت، الجزء الأول ــ ص ١٣٢ ــ نقلًا عن الإمتياع والمؤانسة لابي حيان التوحيدي.

١٣٠ ■ الحقيقة الغائبة

أحسب أن ما سبق يغني عن التعليق ، بل لعله يغري بالتعليق ، ولو لم نوثقه لعجز الكثيرون عن التصديق فهذا غلام اسمه (جميلة) ، وذاك غلام اسمه (فاتن)، وهذا يلقى إزاره، وذاك يحل أزراره، وأصحاب النسك والوقار يفتضحون ، وينبض عرقهم ، ويتحرك ساكنهم ، وهو يداعب شذوذهم ، فيناديهم ياأسيادي ، أنا عبدكم ، وولدكم، وكلما زاد في مداعبته زاد نبض عروقهم، وزاد تحرك ساكنهم ، لهذا الذي حاله حالات ، وهدايته ضلالات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله القادر على كل شيء ، ولعله من المستحسن هنا أن نذكر أن الأمين وغيره من الخلفاء ، فعلوا ما فعلوا بتشجيع الفقهاء ، الذين أنزلوهم منازل من يستخلفهم الله في أرضه ، ويجعل لهم نورا يضيء ويبين لهم (لاحظ أن الذي يبين لهم هو الله جل جلاله) ما يشتبه عليهم ، ومثل هذا الخليفة الذي ينير الله له طريقه ، ويوحي إليه بالحق ويرشده سواء السبيل ، يصعب على فرد من الرعيه أن يذكر شيئا مما سبق عنه ، أو يصدق شيئا مما سبق منقولا عن الرواة ، أو يستمع إلى شيء مما سبق دون أن يستغفر الله ، نافيا أنه جل شأنه يهدى خليفته إلى شيء من هذا أو بعض من ذاك ، فالله أجل وأعز ، والخليفة أعلى وأرفع ، ومن ياتري يتصدر لرفع الخلفاء إلى موضع (من لا يسأل عما يفعل (٢٦)، المفزع أن من يتصدر لذلك دائما أعلى الفقهاء شأنا ، وأكثرهم علماً وأفقههم في الدين ، فقد ذكر (أبو يوسف) ، أشهر تلاميذ أبي حنيفة وأنبغهم وفقيه عصره بلامراء ، في مقدمة كتابه الشهير (الخراج) ، موجها حديثه إلى الرشيد (أن الله بمنه وعفوه جعل ولاة الأمراء خلفاء في أرضه ، وجعل لهم نورا يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم ، ويبين ما اشتبه من الحقوق عليهم)(٤٧) ، وهي

⁽٤٦) العبارة بين القوسين مقصودة ، ولعل البعض يتذكرها تحت قبة مجلس الشعب المصرى منذ سنوات .

⁽٤٧) مقدمة كتاب الخراج أبو سيف

عبارات تذكرنا بالمثل الشعبى السائر ، (يا فرعون من فرعنك) ، وهى عبارات نهديها لمن يردون علينا بأن من سبق من الخلفاء ، إنما خرجوا على الدين ، وبالتالى فلا علاقة بين ما فعلوه وبين الدين أو الحكم بالدين ، فلعلهم يدركون الآن أن من خرج على الدين إنما خرج بفتوى رجال الدين ، وأن ما وطد له الأمر إنما كان الحكم بالدين .

هنا أتوقف مضطرا تحسبا من الملل وتخوفا من الإطالة ، بل لعلى أطلت بالفعل ولسبب آخر هو أن استطرادي بعد ذلك في حديث الخلفاء في العصم العباسي الثاني سوف يستنكره الكثيرون ، لأنه حديث خلفاء إمعات ، لا يملكون من أمرهم شيئا ، وقد يفسره البعض بأنه تصيد للأخطاء أو اصطياد في الماء العكر ، وهو ماليس في طبعنا أو من طبيعتنا ، ويكفي أن ثلاثة منهم ، خلعوا وسملت أعينهم وعاصروا بعضهم البعض ، (وهم القياهر والمتقى والمستكفي) ووصيل الأمر أن شوهد أحدهم (القاهر) وهو يشحذ على باب أحد المساجد ، مسمول العينين ، مناديا : (تصدقوا على فأنا من عرفتم) ، وهو نفسه من (أمر بتحريم القيان والخمر ، وقبض على المغنين ، ونفي المخانيث ، وكسر آلات اللهو وأمر ببيع المغنيات من الجواري على أنهن سوادج ، وكان مع ذلك لا يصحو من السكر ، ولا يفتر عن سماع الغناء)(٤٨) ، ومن أطرف ما حدث لأحدهم (الطائع) أن وزيره بهاء الدولة دخل عليه ، وقبل الأرض بين يديه ، فمد الطائع يده إليه مسلما فجذبه من على كرسي الخلافة وأعلن خلعه ، ومع أمثال هؤلاء لا يجدى الحديث ، وإنما يجدى البكاء ، ويحمد الله على البلاء .

وأخيرا ، وبعد ما سبق كله ، وعلى الرغم مما سبق كله ومع علم

⁽٤٨) تاريخ الحلفاء للسيوطي ، ص ٣٨٧

بعضهم به ، ولجهل البعض الآخر بأمره ، يتنادون بالخلافة ! ! .

. . . .

ونوجز ما توصلنا إليه من نتائج فيما يلي :

أولاً: أن الخلافة التي نعتوها بالإسلاميه هي في حقيقتها خلافة عربية قرشية ، وأنها لم تحمل من الاسلام إلا الاسم ، وأن دعوى إحيائها من جديد تبدو أكثر تناسقا مع منهج القومية العربية والدعوة للوحدة بين أقطار العرب ، منها إلى الدعوة لدولة دينية إسلامية ، وبهذا المنطق نقبلها على أساس كونها دعوة سياسية بحتة ، إن استهدفت التوحد فعلى أساس المصلحة ، وإن توجهت للتكامل فعلى أسس حضارية عقلانية ، وإن استلهمت التاريخ فعلى أساس وطيد من (الجغرافيا) .

ثانياً: أن الإسلام دين لا دولة ، وعلى المحتج علينا بالعكس ، أن يرد علينا بحجة التاريخ ، وليس أقوى من التاريخ حجة ، أو أن يعرض علينا منهجه في إقامة الدولة على أساس الاسلام ، وليس أقوى من تهافت ما قدم إلينا حتى الآن من أفكار حجة على المدعين أن الإسلام دين ودولة ، ومصحف وسيف ، ليس هذا فحسب بل أننا نعتقد أن الدولة كانت عبتا على الاسلام ، وانتقاصا منه وليست إضافة إليه ، ولسنا في حاجة بعد الصفحات السابقة إلى دليل .

ثالثاً: إن الفرق بين الإنسان والحيوان ، أن الاول يتعلم من تجاربه ، ويختزنها مكونا ما نعرفه باسم (الثقافة) ويبدو أن المنادين بعودة الخلافة يسيئون ينا الظن كثيرا ، حين يدعوننا إلى

نجرب من جدید ما جربناه من قبل ، و کأن تجربة ثلاثة عشم قرنا لا تشفع ، أو كأنه يفزعهم أن تسير على قدمين ، فيطالبوننا بالسير على أربع .

رابعاً: إن الثابت لدينا من قراءتنا للتاريخ الإسلامي أننا نعيش مجتمعا أرقى بكل المقاييس ، وعلى رأسها مقاييس الأخلاق ، وهو مجتمع أكثر تقدما وإنسانية فيما يختص بالعلاقة ببن الحاكم والرعية ، وأننا مدينون في ذلك كله للثقافة الإنسانية التي لا يرفضها جوهر الدين ، ولحقوق الإنسان التي لا تتناقض مع حقوق الإسلام .

خامساً : إن التاريخ يكرر نفسه وكأنه لا جديد ، غير أننا لا نستوعب دروسه ، ونركز في دراستنا له على أضعف جوانبه ، وهو جانب الفكر الديني ، ونحن في دعوتنا لدراسة التاريخ والاستفادة من دروسه ، لا نكر, خطأ المتطرفين حين يدعوننا إلى منهج النسخ الكربوني ، وإنما ندعو إلى ترجمة حوادث التاريخ بمصطلحات الحاضر ، وإلى الاستفادة من دروسه بأسلوب العصر ، ولكي نؤكد للقارىء أن التاريخ يعيد نفسه ، ندعوه إلى قراءة ما ذكره ابن الأثير تحت عنوان (ذكر فتنة الحنابلة ببغداد) حيث قال(٤٩) (وفيها _ يقصد سنه ٣٢٣ هـ في خلافة الراضي _ عظم أمر الحنابلة وقويت شوكتهم وصاروا يكبسون من دور القواد والعامة ، وإن وجدوا نبيذا أراقوه ، وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء ، واعترضوا في البيع والشراء ، ومشى الرجال مع النساء والصبيان ، فإذا رأوا ذلك سألوه

⁽٤٩) الكامل في التاريخ ـــ ابن الأثير ـــ دار الكتاب العربي ـــ بيروت ـــ الجزء السادس ـــ ص . YEA

عن الذى معه من هو ؟ فإن أخبرهم وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فأرهجوا بغداد) ، ولنا أن نسأل القارىء : ماذا لو استبدلنا بغداد بأسيوط ، والحنابلة بالجماعات الاسلامية ، وعام ٣٢٣ هـ بعام في خلافة الراضى ، حين اهتزت هيبة الحكم ، وعجز عن استخدام أدواته ، التي كانت نطعا وسيفا في عصره . بينا أدواتنا اليوم هي الدستور والقانون والديموقراطية الكاملة ، وهي أدوات لا يعيبها إلا عدم الاستخدام في أغلب الأحيان .

سادساً: إن تنامى الجماعات الاسلامية وتيارات التطرف السياسى الدينى في مصر ، يعكس تأثير التربية والتعليم والإعلام في مجتمعاتنا ، حيث التفكير دائما خاضع للتوجيه ، والمنهج دائما أحادى التوجه والاتجاه ، والوجه الواحد من الحقيقة هو الحقيقة كلها ، وما سبق عرضه في هذا الكتاب لا يزيد عن محاولة لعرض الحقيقة المتكاملة ، الأمر الذي يدعو إلى التفكير ، وهو أمر جد مختلف عما يدفع اليه المنهج السائد إعلاميا ، والذي لا يعرض من الحقيقة إلا الجانب المضيء ، ولا يعلن من الآراء إلا رأيا واحدا ، ولا يدفع المواطنين إلا الي اتجاه واحد ، وهو من خلال ذلك كله يهيىء الوجدان لقبول التطرف ، ويغلق الأذهان أمام منطق الحوار .

سابعاً: إن الإسلام على مفترق طرق ، وطريق منها أن نخوض جميعا في حمامات الدم ، نتيجة للجهل وضيق الأفق وقبل ذلك كله نتيجة لانعدام الاجتهاد المستنير ، وطريق آخر أن يلتقى العصر والإسلام ، وذلك هين يسير ، وسبيله الوحيد هو الاجتهاد المستنير ، والقياس الشجاع ، والأفق المتنور ،

ولست أشك في أن البديل الثاني هو الوحيد ، وهو الذي سيسود رحمة من الله بعباده ، وحفظا منه لعقيدته ، غير أن أخشى ما أخشاه أن يطول الانتظار ، وأن يحجم الأخيار ، وأن يجبن القادرون ، وأن ينجح المزايدون في دفع العجلة إلى الوراء ، ولو إلى حين ، لأن المجتمع كله سوف يدفع ثمن ذلك ، وسوف يكون الثمن غاليا .

ثامناً: إن ما عرضناه من تفاصيل وما ناقشناه من وقائع لم يكن هو القصد ، بل كان قصدنا أن نعرض منهجا للتفكير ، يسمح باستخدام العقل في التحليل ، والمنطق في استخلاص النتائج ، والشجاعة في عرض الحقيقة دون زيادة أو نقصان ، ولا نحسب أننا في هذا مبتدعون بل نحن متبعون لما أملاه علينا إخلاصنا للعقيدة ، وولاؤنا للوطن ، وانتاؤنا للمستقبل .

وماذا بعد ؟ !!

ما على القارىء بأس لو انزعج ، فالإنزعاج للحق مكرمة ، وأن تنزعج للحق فهذا أفضل كثيرا من أن تنبهر بالباطل ، وجزء من هذا الانزعاج مرجعه إلى ما ذكرناه فى بدايه الحديث ، وهو أن النفس تهوى أن تقرأ ما تحب أن يكتب لها ، وتتعشق أن تسمع ما تهوى أن يقال لها ، بصرف النظر عن موقعه من الحق أو موقفه من الحقيقة ، أما الحق فهو أن الإسلام الدولة كان انتقاصا من الإسلام الدين ، وعبئا عليه ، لأن الإسلام كا شاء له الله دين وعقيدة ، وليس حكما وسيفا ، وأما الحقيقة فهى أن البشر هم البشر فى كل العصور ، يستوى فى ذلك عصر الراشدين أو الأمويين أو العباسيين أو عصرنا الحديث ، وأن الحديث عن جنة الأرض هراء لا قيمة له ، وغثاء لا نفع فيه ، وباطل لا جدوى منه ،

ولعل القارىء قد أدرك فى ثنايا الحديث ، أننا فى حديث التاريخ قد توجهنا للحاضر ، واستلهمنا المستقبل ، وأننا فى توجهنا لهذا واستلهامنا لذاك قد أرهقنا أنفسنا كثيرا بالتوقف أمام ما نفزع له ، وبتحليل ما نجزع منه ، ولست أدرى هل يصدقنى القارىء أم لا ، إذا ذكرت له

أنني منعت نفسي كثيرا من الخوض في بعض الأحداث ، تجنبا لفحش في القول أو مبالغة في المجون، ولعلى نجحت في أن أوازن بين وجهي الصورة ، التي نقلوها لنا حلما فأنزلناه في رفق إلى أرض الواقع ، فإذا به واقع مر ، قليلا ما يسر ، وكثيرا ما يفجع ، ولست أدرى هل أصبت أم أخطأت ، وهل كان على أن أفعل ما يفعله الكثيرون ، حين يتجاهلون ما يقرب من ألف عام من حكم الأمويين والعباسيين ، لكي يتوقفوا أمام عامين لا أكثر، هما فترة حكم عمر بن عبد العزيز، وحين يختارون من فترة الراشدين ما يدير الرؤوس وما يدفع الشباب الغض إلى محاولة تحطيم مجتمعه ، طامعا في أن يعيد أيامهم ، ويبني على منوالهم ، بينها لو تأملنا فترة حكمهم الكاملة لتمهلنا كثيرا ، وتحسبنا أكثر ، وربما حمدنا الله على ما نحن فيه ، ليس هجوما عليهم _ معاذ الله _ فهم في أعلى عليين كصحابة أجلاء ، وفقهاء دين عظماء ، لكنا نتناولهم من زاوية أخرى هي زاوية السياسة ، ونقيمهم بميزان آخر هو ميزان الحكم ، وهم من هذه الزاوية ، وبهذا الميزان ، بشر يجوز عليهم ما يجوز علينا من نقد ، ويتعرضون لما نتعرض له من أخطاء ، وحسب القارىء أن يتأمل معنا فترة حكمهم ، ويتعجب وهو يرى ثلاثين عاما ، يتعاقب فيها أربعة خلفاء ، يموت ثلاثة منهم بحد السيف أو الخنجر ، واحد على يد غلام مجوسي وهو أمر يفجع ، وواحد على يد الرعية وهو أمر يفجع ويفزع ، وواحد على يد مسلم متطرف وهو أمر يفزع ، ويقضي الخليفة الأخير فترة حكمه كلها ساعيا إلى التمكن من الحكم سدى ، وإلى فرض ولايته على الدولة الاسلامية كلها دون جدوى ، وينتهي به الأمر محصورًا في الكوفة داعيا الله أن يبدله خيرًا من قومه ، وأن يبدل قومه أسوأ منه ، ثم لعلنا ننزعج ونحن نكتشف أن الفترة على قصرها قد حفلت بالحروب الأهلية الكبرى ، فقد بدأت بها ، وانتهت بها ، بدأت بحروب الردة في عهد أبي بكر، وانقضت سنواتها الخمس الأخيرة في سلسلة من الحروب الأهلية أولها حرب الجمل بين كبار الصحابه ، ثم

حرب صفين بين على ومعاويه ، ثم حرب النهروان بين على والخوارج عليه ، ثم سلسلة متصلة من الحروب الصغيرة بين جيوش على وجيوش الخوارج ، وحسبنا أيضا أنها بدأت مقبلة على الدين من الخليفة ومن الرعية ، وانتهت مقبلة عليه من الخليفة ، مدبرة عنه من الرعية بقدر إقبالها على الدنيا ، دليلنا على ذلك ما ذكرناه من ثروات ، وما رصدناه من اقتراب حثيث من معاوية ، وابتعاد حثيث عن على ، وإذا كان البعض فى البداية قد قارن بين الطعام الشهى على مائدة معاوية ، والحق الجلى على لسان على ، فإن النهاية كانت انتصارا لاشك فيه للطعام الشهى ، واندحارا لا شبهة فيه للحق الجلى ، وما هكذا كان الإسلام الدين أو يكون ، لكنه هكذا كانت الدولة الإسلامية وهكذا تكون ، شأنها شأن أى دولة دينية على مدى التاريخ الإنساني كله ، لا يغرنك فيها عذب الحديث فى البدء ، فالعبرة بالخواتيم ، وقد كانت الخواتيم مرة فيها عذب الحديث فى البدء ، فالعبرة بالخواتيم ، وقد كانت الخواتيم مرة وأن يدعو البعض إلى تكرارها فى بلاهة يحسدون عليها ، وكأنه مطلوب منا أن نقرأ التاريخ لكى نعيد أخطاءه .

وإذا كنا نتحدث هكذا عن عهد الراشدين ، فكيف يكون الحال على يد المعاصرين ، الذين لم نعرف الإرهاب إلا على أيديهم ، ولم يعرف مجتمعنا الآمن حوادث الاغتيال السياسي إلا على يد فرسانهم المغاوير ، ولم ترق دماء الأبرياء إلا على يد مجاهديهم الأشاوس ، وحتى في انتخابات الاتحادات الطلابية الأخيرة ، لم يفتهم أن يرفعوا شعارا غريبا يعكس أسلوب تفكيرهم ، وهو « صوتك دانة » ، وكأنهم لم يميزوا بعد بين الديانة والدانة ولم يعرفوا من الإسلام إلا العنف والإدانة ، ولم يروا فيه ما رأيناه من وجوه كلها سماحة ونور ورحمة .

وربما تصور القارىء فى بعض أجزاء الكتاب أننى أحرض الدولة على المتطرفين وأدفعها إلى مواجهتهم ، ولعلى أصحح له ، فالمقصود ليس

مواجهة التطرف في الفكر ، وإنما المقصود هو مواجهة العنف ، ومقاومة الإرهاب، ولعل أحدا يدلني على كيفية مقاومة العنف بالقبلات ، ومواجهة السيف بالأحضان ، واستقبال القنابل بالكلمات الدافقه ، ولعل المنكرين عليّ ما يرونه تشددا ، ينظرون حولهم إلى أعرق دول العالم في الممارسة الديمقراطية ، ليشاهدوا كيف يواجه العنف في أيرلندا ، وكيف تواجه إيطاليا إرهاب الألوية الحمراء ، وكيف تواجه ألمانيا الغربية إرهاب البادر ماينهوف ، وكيف لم يتوقف أحد لكي يحلل دوافعهم أو يبرر أفعالهم كما يفعل البعض هنا ، عن تصور أنه هكذا يكون الموقف الصحيح ، طالما أن الإرهابيين أعداء لخصمه اللدود : الدولة ، بينها لو فكر قليلا ، لأدرك أن المستهدف ليس الدولة ، بل النظام الذي نحن جميعا جزء منه ، والأمان الذي نسعي جميعا إلى تحقيقه وصونه ، والشرعية التي هي الموئل والملاذ ، ولو كان صبية الجهاد أو أمراءهم أهل حديث لنصحت بحوارهم ، ولو كانوا أهل رحمة لنصحت بمجادلتهم بالحسني، ولو كانوا أهل نكير لدعوت إلى مقارعتهم بالحجة ، لكنهم تجاوزوا النكير إلى التكفير ، وتجاوزوا القول إلى القتل ، وتجاوزوا المنطق إلى حل الدم، وهنا لا مفر من إكال مسيرة الديموقراطية ، حتى لا يحتجوا علينا بضيق الساحة ، ولا مفر من الرد على دعواهم بالمنطق حتى نجتذب منهم من بقى في قلبه مساحة للسماحة ، ولا مفر من إعمال نصوص القانون لردع العنف وعزل أصحابه عن حركة المجتمع ومساره ، وفرزهم بعيدا عن المعتدلين في التيار الإسلامي السياسي، وفيهم أساتذه أجلاء وعلماء أفاضل، ومحاورون قادرون ، وأهل علم وفقه ، ورجال سماحة وفضل ، وهم وإن اختلفوا معنا يدعون لنا بالهداية ، وندعو لهم بالمثل ، دون أن يكفرونا ودون أن يفقدوا من احترامنا ذرة ..

هم يؤمنون بالإسلام دينا ودولة ، وهذا حقهم ، ونحن نراه ونؤمن به دينا فحسب وهذا حقنا ، وبعضهم يؤمن بالعمل

السياسي ، ومن حق هذا البعض علينا أن نسانده في دعواه ، وأن نرفع عقيرتنا بأعلى الصوت مطالبين له بمنبر للرأى ، وهم في النهاية معنا في خندق واحد ، لأن موقف الإرهابين منهم أشد ، ونذيرهم لهم أعنف ، ونكيرهم عليهم أقسى ، وحكمهم عليهم أسوأ ، ولو صدقت النوايا لوصلنا معهم الى كلمة سواء ، ولتقابلنا في منتصف الطريق ، هم بالاجتهاد المستنير ، وبرؤية العصر ومعايشتة ، وبقبول متغيراته ، وبتقدير ظروفه ، وبالتأسِّي بعمر في اجتهاده ، وبالإيمان بالوحدة الوطنية ، وبالإنصاف لقوانيننا الحالية ، ونحن بإدراك أن الديموقراطية تسعنا وتسعهم ، وأن المستقبل لنا دون إنكار لهم أو عليهم ، وأن مصر أغلى من المزايدة عليها بالقشور لا الجوهر ، والمظاهر لا المضامين ، وأن الإسلام الصحيح هو التقدم، وهو مصلحة المجتمع، وهو اللحاق بالحضارة ، وهو تحصيل العلم ، وأن مساحة الخصوصية في قضية الدين أوسع وأرحب ، وأن فرض الرأى على الآخرين لا يجوز ، وأن التشريع للبشر ، أما مبادىء التشريع وأصول العقيدة فهي لله ، وأن الإسلام يعنى بالغايات قبل الوسائل ، وأن العصر الأول للإسلام لن يأتي الينا ، وأننا لن نعود إليه ، فكلا الأمرين مستحيل ، وأن التفكير يسبق التكفير ، والعقل يسبق النقل ، والسماحة تسع الجميع ، وأن الحساب آت لا محالة ، في الآخرة وليس في الدنيا وأن الإسلام لا يعرف الكهنوت ، ولا يعرف رجال الدين ، ولا يعطي قدسية لأحد ، ولا يمنح عصمة لأحد ، ولا يمنع النقد عن أحد ، فلا عصمة لأحد غير الرسول ، ولا قدسية لاحد غيره ، وأنه ليس في الإسلام أزياء ، وليس له ألقاب ، وليس لأحد كاثنا من كان أن يدعى أنه حامي حمى الإسلام ، فكلنا مسلمون ، وكلنا حماة للإسلام ، وكلنا أيضًا حمَّاة الوطن ، كل الوطن ، وكلنا عشاق له ، وكلنا مناضلون من أجله ، أرضا وسماء ، مسلمين وأقباطا ، لسنا فاتحين وليسوا أساري حرب ، نحن جميعا مواطنون ، لسنا أغلبية وليسوا أقلية ، نحن جميعا مصريون ، لسنا حكاما وليسوا محكومين ، نحن جميعا حاكمون محكومون ، وكلنا عشاق لهذه الأرض ، وكلنا مدافعون عنها ، وقبل ذلك كله مدافعون عن وحدة الصف وتلاحم الصفوف .

أعلم أن الحديث قد طال ، وأخشى أن يكون قد تشعب ، ولعلى أوجز العرض والقصد فى الرفض الكامل لخلط أوراق السياسة بالدين ، وفى التأكيد على الفصل بينهما ، حجتى فى ذلك ما يلى :

أولاً: أن البينة على من ادعى ، واذا كنا ندعو للفصل فحجتنا جلية فيما هو قائم ، أما دعاة الوصل فعليهم أن يوضحوا لنا كيف يكون ، ولا مناص عن صياغة برنامج سياسي كامل ، وهو فى تقديرنا أمر عسير عليهم ، وإن كان يسيرا علينا أن ندرك الأسباب ، وقد عرضناها بالتفصيل فى الكتاب .

اننا نقبل بمنطق الصواب والخطأ في الحوار السياسي ، لأن قضاياه خلافية ، يبدو فيها الحق نسبيا ، والباطل نسبيا أيضا ، ونرفض أن يدار الحوار السياسي على أساس الحلال والحرام ، حيث الحق مطلق والباطل مطلق ايضا ، وحيث تبعة الخلاف في الرأى قاسية لكونه كفرا ، وتبعة الاتفاق والمتابعة قاسية أيضا لمجرد كونها في رأى أصحابها حلالا ، حتى وإن خالفت المنطق ، بل حتى وإن خالفت الحلال ذاته ، ولم تكن أكثر من اجتهاد غير صائب تسانده سلطة الحاكم باسم الدين ، ويؤازره سلطان العقيدة في ساحة غير ساحتها بالقطع ، ولعل مباركة علمائنا الأفاضل لما فعله النميرى وقت أن كان في السلطة علمائنا الأفاضل لما فعله النميرى وقت أن كان في السلطة كارالت في الوجدان ، ولعل نقدهم المرير له ونكيرهم اللاذع عليه بعد أن ترك السلطة واضح للجميع ولعلنا نتساءل دون

ثانياً:

أن نغضب أحدا ، هل هو الخداع فلا نقبل منهم قولا ، أم هي الغفلة فلا نقبل منهم ريادة ؟ ، أم هو الخطأ _ وكل ابن آدم خطاء _ فندعو لهم بالمغفرة ؟ ، وقريب من هذا موقفهم من الرئيس السابق في مبادرة السلام حين رفعه بعضهم إلى أعلى عليين بالقرآن والسنة ، وهبط به بعضهم إلى أسفل سافلين بالقرآن السنة ، وتركونا حياري ، بل إن شئت الدقة أساري ، لعلامات التعجب والاستفهام ، ومالنا نذهب بعيدا وأمامنا الآن حوار دائر بين فريقين منهم ، بشأن موقف الخميني من مبادرة السلام العراقية فبعضهم يراه كافرا ، وبعضهم يراه قديسا ، بينا نحن الرعية _ الحياري _ الأسارى ــ نضرب كفا بكف ونحن نتابع حوارا لا يدور بین رأی ورأی ، أو بین صواب وخطأ ، بل بین کفر وإيمان ، وهو ما نرفضه دون أن يؤثر هذا على ما في وجداننا من عقيدة ، وما في قلوبنا من إيمان .

ثالثاً:

إن وقائع التاريخ التي سردناها في الكتاب ، تنهض دليلا دامغا على ضرورة الفصل ، وعلى خطورة الوصل ، وعلى سذاجة المتنادين بعودة الخلافة.

وابعاً: إذا تجاوزنا وقائع التاريخ ، وانتقلنا إلى ممارسات نظم قائمة ترفع شعار الإسلام ، وتتبني مفهوم الحكم به ، فإننا نرى أنها جميعا حجة في صالح الفصل ، ودليل جديد على خطورة الوصل ، وكم نتمنى أن يحتج بها البعض حتى نلزمه حجته ، غير أنا نحسب أن أحدا لن يفعل ، لما نعلم ويعلم .

خامساً : يبقى السبب الأخير والأهم ، وهو أن الفصل هو السبيل الوحيد للحفاظ على الوحدة الوطنية ، وأن الوصل هو السبيل الأكيد لهدم صرحها العتيد، لا يغني عن ذلك التشدق

الحقيقة الغائبة ■ ١٤٥

بمقتطفات من التاريخ تؤكد على السماحة والتسامح فى معاملة أهل الذمة ، فقد ضربنا صفحا عن أضعافها مما يؤكد العكس ، وتقشعر له الأبدان ، ونحن نؤمن بأن الإسلام قد بلغ الذروة فى التسامح مع أهل الكتاب ، بل ومع الكافرين ، لكن القرآن لا يفسر نفسه بنفسه ، والإسلام لا يطبق نفسه بنفسه ، وإنما يتم ذلك من خلال المسلمين ، وما أسوأ ما فعل المسلمون بالإسلام ، ولسنا فى حاجة إلى نكأ الجراح أو إثارة النعرات أو تفجير الخلافات ، يقدر ما نحن فى حاجة إلى تأكيد الإيجابيات ولم الشمل وتماسك الصفوف .

ياإلهي ..

كم تردى المناخ وكم نحن فى حاجة إلى عودته من جديد كما كان ، أحكى لكم ، واسمحوا لى ، عن قصة لا أتذكرها إلا ويطفر الدمع ، ويهتز الوجدان ، وهى قصة حدثت منذ سنوات قريبة ، يوم تشييع جنازة عريان سعد ، وعريان سعد قبطى مصرى ، تطوع لقتل يوسف وهبه رئيس وزراء مصر ، القبطى الديانة ، والذى قبل رئاسة الوزارة فى مصر حين امتع الوطنيون ، حتى لا يكون القتل على يد مسلم فتثور الفتنة ، وقد نجا يوسف وهبة ، وسجن عريان سعد ، وعندما دقناقوس الكنيسة لحظة تشييع جثانه ، تصادف أن علا صوت مئذنة مجاورة بالآذان ، وهنا . . أجهش الجميع بالبكاء . . وشعر الجميع أنه هكذا يكون وداع عريان ..

لنا أن نبكى معهم بكاء الرجال الكظيم ، على رمز عظيم شيعناه ، وتراث عظيم أضعناه ، وتاريخ عظيم نسيناه ..

أقسم لك ياعريان ، أن الآذان والناقوس سوف يتعانقان على هذه الأرض دائما ، فالكل عابد لله ، والكل عاشق للوطن ، وسوف تبقى

مصر ياعريان ، شامخة كما أردت وكما نريد ، منيعة على الفرقة ، مستعصية على الفتنة ، مستحيلة الانقسام ..

> ویاعقلاء مصر .. هل نلتقی سویا علی کلمة سواء ؟

> > مصر الجديدة ــ ٢٩ نوفمبر ١٩٨٦

الفهرست

صفحة	
٠	مقدمة
•	الحقيقة الغائبة
٣٩	قراءة جديدة في أوراق الراشدين
٧٣	قراءة جديدة في أوراق الأمويين
94	قراءة جديدة في أوراق العباسيين
**	وماذا بعد ؟

صدر في سلسلة كتاب الفكر

1 6. 15:		
د . فؤاد زكريا	الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة	١-
د . رؤوف عباس	جماعة النهضة القومية	
د . محمد براده	محمد مندور وتنظير النقد العربى	
د . محمد رضا محرم	تحديث العقل السياسي الاسلامي	
» ادوارد سعيد وابراهيم أبو لغد	الواقع الفلسطيني « الماضي والحاضر والمستقبا	0-
سندر شولش ، ترجمة : محمد هشام	الفلسطينيون عبر الخط الأخضر الك	٦-
د . قاسم عبده قاسم	بين الأ دب والتاريخ	٧-
لطفي الخولى	أوراق من الملف العربي	۸-
د . أحمد حسين الصاوي.	المعلم يعقوب بين الاسطورة والحقيقة	۹ -
د . فرج فودة	الحقيقة الغائبة	١ • -
فاروق عبد القادر	نافذة على مسرح الغرب المعاصر	11-
د . سبد القمني	أوزويريس وعقيدة الخلود في مصر القديمة	17-

رقم الايداع ۲۰۶۱ / ۸۷

الحقيقة الغــائبــة

ليس هذا كتابا فى التاريخ ، ولكنه رؤية فكرية ، وسياسية ، تستند إلى حقائق التاريخ موثقة ومؤصلة .

ویأتی هذا الجهد البحثی والفکری والتحلیل الذی قام به د . فرج فوده ردا علی أولئك الذین یهربون من التوثیق والتأصیل حتی یُقولوا التاریخ مالم یقله ، وحتی یستعینوا باللاعلمیة فی تناول التاریخ لمایریدون هم أن یقولوه .

وفوق كل شيء ، فإن هذا الجهد العلمي الجاد من جانب المؤلف هو إسهام في تبرئة الإسلام ثمن يحاولون استخدامه سياسيا خدمة أهداف سياسية هي في التحليل النهائي معاكسة لروح الإسلام وجوهره : فالإسلام يخفز إلى التقدم ، وهؤلاء يدعون إلى التخلف ، والإسلام دين سماحة ، وهؤلاء دعاة تعصب ، والإسلام يكرس الحوار والشورى ، وهؤلاء يريدون فرض آرائهم والشورى ، وهؤلاء يريدون فرض آرائهم بالإكراه والعنف .. وسيظل الإنسان هو الإنسان : لاعاصم له من خطئه إلا أن يسمع بجدية وتنزه رأى الآخرين فيه .



